نشـرة إصـدار أسـهـم زيـادة رأس المال عن طريق حق الأفضلية

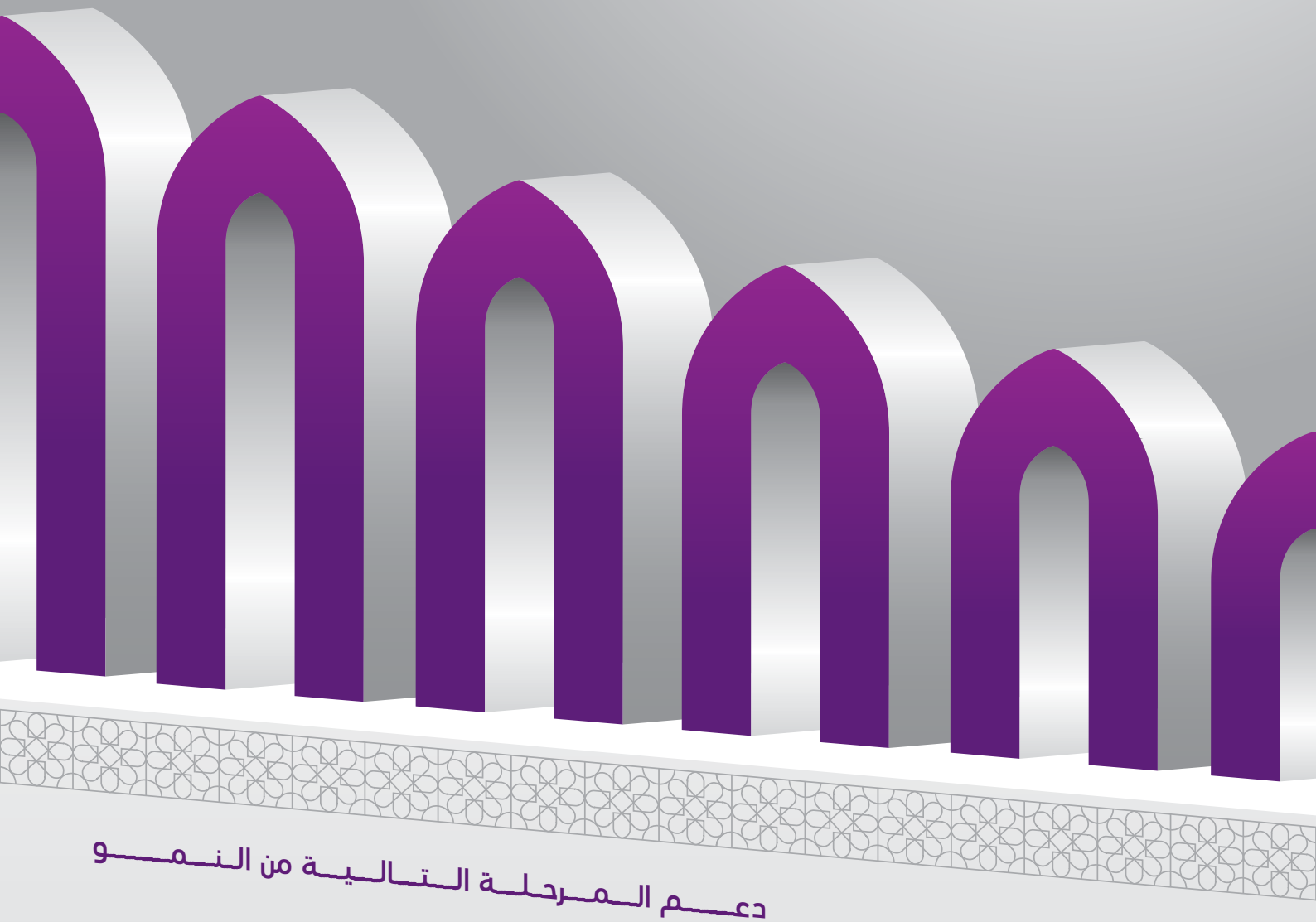

دعـم المـرحلـة التـالـيـة من النـمـو

مدير الإصدار

Capital
Ubhar Capital
أوبار كابيتال

بنك الاكتتاب

بنك نزوى
Bank Nizwa

فترة تداول الحقوق	فترة الاكتتاب
تاريخ بدء التداول: ٥ سبتمبر ٢٠٢١	تاريخ بدء الاكتتاب: ٧ سبتمبر ٢٠٢١
تاريخ انتهاء التداول: ١٢ سبتمبر ٢٠٢١	تاريخ انتهاء الاكتتاب: ١٦ سبتمبر ٢٠٢١

بنك نزوى
Bank Nizwa

صاحب الجلالة
السلطان قابوس بن سعيد
طيب الله ثراه

حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم
-حفظه الله ورعاه-

بنك نزوى ش.م.ع.ع
ص ب ١٤٢٣ الرمز البريدي ١٣٣ الخوير، سلطنة عمان
هاتف رقم: ٢٤٩٥٥٥٩٩ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٦٤٩٠٣٨ ٩٦٨+
www.banknizwa.om

نشرة إصدار أسهم زيادة رأس المال عن طريق حق الأفضلية

من خلال إصدار عدد ٧٨٩,٤٧٣,٦٨٥ سهم بقيمة ٩٥ بيسة للسهم الواحد

فترة تداول الحقوق	فترة الاكتتاب
تاريخ بدء التداول: ٥ سبتمبر ٢٠٢١	تاريخ بدء الاكتتاب: ٧ سبتمبر ٢٠٢١
تاريخ انتهاء التداول: ١٢ سبتمبر ٢٠٢١	تاريخ انتهاء الاكتتاب: ١٦ سبتمبر ٢٠٢١

مدير الإصدار

اوبار كابيتال ش.م.ع.م
ص.ب. ١١٣٧، الرمز البريدي: ١١١، الحي التجاري، سلطنة عُمان
هاتف: ٢٤٩٤٩١٠٠ ٩٦٨+، فاكس: ٢٤٩٤٩٠٩٩ ٩٦٨+

بنك الاكتتاب

بنك نزوى ش.م.ع.ع
ص ب ١٤٢٣ رمز ١٣٣ ميناء الفحل، سلطنة عمان
هاتف رقم: ٢٤٦٤٥٥٣٠ ٩٦٨+، فاكس: ٢٤٦٥٥٥٧٠ ٩٦٨+

المستشار القانوني

سعيد الشحري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية (ساسلو)
ص ب ١٢٨٨ الرمز البريدي ١١٢ روي، سلطنة عمان
هاتف ٢٤٦٣٦٩٩٩ ٩٦٨+، فاكس ٢٤٦٣٦٩٠٠ ٩٦٨+

تم إعداد نشرة الإصدار هذه وفقا للمتطلبات المقررة من جانب الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان. تم اعتماد نشرة الإصدار هذه باللغة العربية من الهيئة العامة لسوق المال وفقا للقرار الإداري رقم خ/١٠٠/٢٠٢١ بتاريخ: ١٧/ ٨/ ٢٠٢١. في حالة وجود أي تضارب بين النسخة العربية الرسمية والنسخة الانجليزية غير الرسمية فإن النسخة العربية الرسمية هي التي يُعتد بها. ولا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال أية مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة كما لا تتحمل أية مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو أي جزء منها من جانب أي شخص.

بيان هام إلى المستثمرين

"يرجى قراءة مضمون هذا البيان من قبل جميع المستثمرين / المُكتتبين"

إن الهدف الأساسي من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المكتتبين على كافة المعلومات التي قد تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بالاستثمار من عدمه في أسهم بنك نزوى ش م ع ع ("البنك") المطروحة للاكتتاب عن طريق حق الأفضلية من خلال هذه النشرة ("الأسهم المطروحة").

هذا وتشتمل هذه النشرة على كل البيانات والمعلومات الهامة ولا تتضمن أية معلومات مضللة، كما لم تُحذف منها أية معلومات أساسية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على قرارات المكتتبين المتعلقة باستثمارهم في الأسهم المطروحة من عدمه .

يتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك مجتمعين ومنفردين المسؤولية الكاملة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة كما يؤكد أعضاء مجلس الإدارة حسب علمهم واعتقادهم بأنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم حذف أي معلومات أخرى قد يؤدي حذفها إلى جعل المعلومات المذكورة بهذه النشرة مضللة .

هذا ويتعين على جميع المستثمرين قراءة نشرة الإصدار هذه ودراستها بعناية ودقة والتمعن فيما إذا كان من المناسب أن يستثمروا في الأسهم المطروحة آخذين بعين الاعتبار كل الحقائق المبينة في سياقها الصحيح، كما يتعين على جميع المستثمرين عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من البنك أو أعضاء مجلس إدارته أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني لشراء الأسهم المطروحة بموجبها. حيث يتحمل كل مستثمر/مُكتتب مسؤولية الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية مستقلة عن الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب وعن إجراء تقييمه المستقل للمعلومات والافتراضات التي تحويها هذه النشرة باستخدام التحليل والتوقعات التي يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب من عدمه.

الجدير بالذكر أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادة عن البنك ولا عن الأسهم المطروحة للاكتتاب من غير الرئيس التنفيذي للبنك، ولم يتم تفويض أي شخص آخر للإدلاء بأي إفادة أو تقديم معلومات غير مضمنة أو تتوافق مع هذه النشرة. وفي حالة قيام أي شخص بالإدلاء بأية معلومات أو تقديم تلك الإفادات فيجب عدم الاستناد إليه على أنه مفوض من البنك أو من قبل مدير الإصدار أو المستشار القانوني .

نقاط مهمة

تحتوي هذه النشرة على المعلومات ذات الصلة والتي تعتبر مهمة ولا تحتوي على معلومات مضللة كما لا تستبعد أية معلومات جوهرية قد يؤدي حذفها إلى التأثير مادياً على أي قرار للمستثمر بخصوص الاكتتاب في الأسهم المطروحة من خلال هذه النشرة.

وتحمل جميع الاستثمارات في السوق مخاطر بما فيها مخاطر السوق بدرجات متفاوتة فيمكن لقيمة الأوراق المالية أن ترتفع أو تنخفض على حسب ظروف السوق.

نقاط أخرى جديرة بالاهتمام

بالإشارة إلى الوثائق

ربما لا تقدم ملخصات الوثائق المشار إليها في نشرة الإصدار هذه ملخصا كاملا لهذه الوثائق وربما لا تكون كافة الوثائق والملخصات المشار إليها في نشرة الإصدار هذه صور طبق الأصل من هذه الوثائق ولا يجب الاعتماد عليها كبيانات كاملة لهذه الوثائق.

نطاق المعلومات

إن القصد من المعلومات الواردة في هذه النشرة هو تزويد مقدم الطلب بمعلومات وافية تتعلق بالفرصة الاستثمارية بالإضافة إلى معلومات أساسية حول عملية الاكتتاب. وليس بالضرورة أن تكون النشرة قد اشتملت على كافة المعلومات التي قد يعتبرها المكتتبون معلومات جوهرية. وينبغي ألا يتم تفسير المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة على أنها استشارة قانونية أو ضريبية أو على أنها فرصة استثمارية وتجارية. وعليه، يجب على جميع المكتتبين المحتملين الحصول على الاستشارة القانونية والمالية والضريبية اللازمة والمناسبة من مستشاريهم القانونيين والماليين والضريبيين فيما يتعلق بأي اكتتاب في الأسهم المطروحة من خلال هذه النشرة.

المراجعة والعناية الواجبة من قبل المستثمر

قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاكتتاب في الأسهم المطروحة من عدمه، ينبغي على مقدم الطلب قراءة هذه النشرة بالكامل، وعند اتخاذه لأي قرار استثماري، يجب على مقدم الطلب الاعتماد على تحليله الشخصي لشروط هذه النشرة والمخاطر التي تتعلق بالاستثمار فيها.

القيود المفروضة على توزيع هذه النشرة

يعد توزيع هذه النشرة مقيداً في اختصاصات قانونية أو ربما يكون خاضعاً لموافقات مسبقة من السلطات التنظيمية، كما لا تعتبر هذه النشرة عرضاً للبيع أو دعوة من قبل البنك للاكتتاب في أي من الأسهم المطروحة في أي اختصاص قضائي خارج نطاق سلطنة عُمان هذا كما لا يجوز توزيع هذه النشرة في أي منطقة قد يكون فيها مثل هذا التوزيع تجاوزاً للقانون. وبناءً عليه، فإن البنك ومدير الإصدار يطالبون بضرورة معرفة جميع القيود الواردة فيها وبضرورة التقيد بها ومراعاتها. لا يتحمل أي من البنك ومدير الإصدار أو أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبين أو المستشارين أو المحامون أو الموظفين أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأي من هذه القيود المفروضة على بيع أو إجراء عرض للبيع أو التماس للاكتتاب في الأسهم المطروحة من قبل أي شخص سواء كان أو لم يكن من مقدمي الطلبات المحتملين في أي اختصاص قضائي خارج سلطنة عُمان حيث يُعتبر فيه مثل هذا البيع، عرض البيع أو التماس الاكتتاب غير قانوني .

القيود المفروضة على استخدام محتويات هذه النشرة

لا يجوز نشر أو إصدار نسخة طبق الأصل أو نسخ أو الإفصاح جزئيا أو كلياً عن أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة أو استخدامها لأي غرض لايتعلق بعملية طرح الأسهم دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك أو مدير الإصدار .

إخلاء المسؤولية عن الضمانات الضمنية

باستثناء ما هو مطلوب بموجب القانون العماني واللوائح المعمول بها، لا يقدم البنك أو مدير الإصدار أو أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبين أو المستشارين أو المحامين أو الموظفين أو أي شخص آخر أي ضمانات صريحة أو ضمنية فيما يتعلق بمدى كفاية محتويات وفحوى هذه النشرة أو التوقعات المختلفة الواردة فيها أو في أي من الوثائق والمستندات والمعلومات التي توفر في أي وقت من الأوقات والتي تكون متعلقة بالأسهم المطروحة أو بقاء أي من هذه الوثائق على حالها دون تغيير بعد انتهاء الطرح.

بيان للمعلومات المستقبلية

تتضمن هذه النشرة معلومات تتعلق بالنوايا، وبالتصرفات والأحداث المستقبلية. تصنف هذه المعلومات بشكل عام على أنها معلومات مستقبلية تنطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة وعوامل لا تعتمد على اليقين وغيرها من العوامل المهمة التي قد تجعل تلك التصرفات والأحداث والظروف المستقبلية تختلف عما هو وارد ضمناً في هذه النشرة. إن إستخدام كلمات مثل "نستبق"، "يستمر"، "نقدر"، "نخطط"، "ننوي"، "نتوقع"، "قد"، "نتطلع"، "نتصور"، "نقترح"، "ينبغي"، "نعتقد"، "سوف يستمر"، "سوف نتابع" أو عبارات مماثلة يقصد بها التعريف بالمعلومات المستقبلية وهذه المعلومات المستقبلية ليست حقائق تاريخية بل تعكس توقعات حالية تتعلق بالنتائج أو الأحداث المستقبلية، وتستند إلى عدة توقعات وعوامل وافتراضات. يعتقد البنك أن التوقعات الواردة في هذه المعلومات المستقبلية هي توقعات معقولة إلا أنه لا يمكن له أن يؤكد بأن تلك التوقعات سوف تكون صحيحة. علاوة على ذلك، تتضمن المعلومات المستقبلية على مخاطر كامنة وشكوك وتكشف فقط عن الأوضاع الجارية في التاريخ الذي حررت فيه ولا يجوز الإعتماد على أنها تمثل توقعات البنك اعتبارًا من أي تاريخ لاحق.

يوجه البنك عناية المستثمرين بوجود عدد من العوامل المهمة التي قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية اختلافًا جوهرياً عن تلك الواردة أو المتوقعة في البيانات. وتشمل هذه العوامل ولا تقتصر على ما يلي:

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات الدفع
- المخاطر المالية المعنية و/أو المخاطر التشغيلية والصيانة
- الحصول على تأمين مناسب لتغطية كافة الخسائر المحتملة
- تغير السياسات النقدية و/أو معدلات الفوائد/الأرباح في سلطنة عمان، والتضخم المحلي و/أو العالمي، وأسعار الفائدة المحلية و/أو العالمية
- التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم أو المعدلات أو الأسعار الأخرى
- أداء الأسواق المالية والاقتصاد في السلطنة
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والتجارية في سلطنة عمان والتي قد تؤثر على الأنشطة التجارية للبنك
- التغيرات في القوانين و/أو اللوائح و/أو الشروط والأوضاع التي قد تؤثر على عملاء و/أو موردين البنك أو على القطاع المصرفي في سلطنة عمان
- ازدياد المنافسة في القطاع البنكي في سلطنة عمان والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية و/أو المالية لعملاء البنك، أو مورديه والقطاع المصرفي
- مستوى الطلب على منتجات وخدمات البنك
- العوامل الأخرى المذكورة لاحقاً في الفصل العاشر من هذه النشرة

لا يستطيع البنك أن يقدم أي ضمانات بأن المعلومات المستقبلية سوف تصبح واقعاً ملموساً. وليس للبنك أو مدير الإصدار أو أي من منتسبيهم أية نية أو التزام لتحديث أو مراجعة أي من المعلومات المستقبلية، سواء كان ذلك ناتجاً عن معلومات جديدة أو نشوء أحداث مستقبلية أو خلاف ذلك ما لم تتطلب ذلك القوانين المطبقة.

أن عوامل المخاطرة الموضحة أعلاه لاتشكل بالضرورة جميع العوامل المهمة التي يمكن أن تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً عن تلك المتضمنة في المعلومات المستقبلية في هذه النشرة. يرجى الرجوع الى الفصل العاشر فقرة "عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها". سيلتزم البنك بقواعد وتنظيمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والتي تشمل الإفصاح في حينه عن نتائج عمليات البنك. كما ينصح بنك نزوى المُستثمرين بمتابعة المعلومات أو الإعلانات التي يقوم بها البنك من خلال موقع بورصة مسقط www.msx.om

عرض البيانات المالية والمعلومات عن الصناعة والسوق

المعلومات المالية

لم يقم مدير الإصدار بالتحقق على نحو مستقل من المعلومات المالية والمعلومات الأخرى التي أعدها البنك.

ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك، فإن البيانات المالية الواردة في هذه النشرة مستمدة من القوائم المالية المدققة أو من القوائم المالية غير المدققة للبنك، والتي في كل الأحوال تم إعدادها طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حسب الاقتضاء، ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك،فانه يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك من قبل البنك المركزي العماني. يمكن الحصول على نسخة من هذه البيانات المالية في موقع بورصة مسقط أو على الموقع الالكتروني للبنك. تبدأ السنة المالية للبنك في الأول من يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام. هذا ويعزى أي اختلاف في هذه النشرة للناتج ما بين مجموع وإجمالي المبالغ ذات الصلة لعملية التقريب.

العملة المستخدمة في العرض

جميع الإشارات إلى "ر.ع." تعني الريال العُماني، وهي العملة الرسمية لسلطنة عُمان.

الملخص أو مستخرجات الوثائق: لا يجب الإعتماد على ملخص الوثائق أو مستخرجاتها المتضمنة في هذه النشرة على أنها بيانات وافية وشاملة فيما يتعلق بتلك الوثائق.

بيانات القطاع والسوق

ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك فقد تم الحصول على بيانات القطاع والسوق المستخدمة في هذه النشرة من مطبوعات ومنشورات و/أو المواقع الالكترونية لأطراف ثالثة في القطاع. على الرغم من أننا نعتقد بأن بيانات القطاع المستخدمة في هذه النشرة موثوقة إلا أنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل ولذلك فإننا لا نضمن دقتها أو اكتمالها ولا يمكن ضمان إمكانية الاعتماد عليها. على نحو مماثل، فإن التقارير الداخلية للشركة، وعلى الرغم من أننا نعتقد بأنها موثوقة فإنه لم يتم التحقق منها من قبل أي جهة مستقلة. ويعتمد مدى أهمية بيانات القطاع وبيانات السوق المستخدمة في هذه النشرة على مدى إلمام القارئ وفهمه للأساليب المستخدمة في جمع هذه المعلومات.

جدول المحتويات

الفصل الأول: المصطلحات و التعريفات	٧
الفصل الثاني: معلومات عامه عن الإصدار	١١
الفصل الثالث: استخدام عوائد الإصدار ومصاريف الإصدار	١٣
الفصل الرابع: أغراض البنك والموافقات و التراخيص الصادرة	١٤
الفصل الخامس: نظرة عامة على الاقتصاد العُماني	١٦
الفصل السادس: نظرة عامة على القطاع المصرفي	٢٠
الفصل السابع: نظرة عامة على الأعمال	٢٣
الفصل الثامن:ملخص البيانات المالية	٣٨
الفصل التاسع: معاملات الأطراف ذات العلاقة	٤٠
الفصل العاشر: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها	٤١
الفصل الحادي عشر: حوكمة الشركات	٤٧
الفصل الثاني عشر: حركة سعر السهم وسياسة توزيع أنصبة الأرباح	٥٧
الفصل الثالث عشر: حقوق مسؤوليات المساهمين	٥٩
الفصل الرابع عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب	٦١
الفصل الخامس عشر: التعهدات	٦٧

الفصل الأول: المصطلحات و التعريفات

هيئة المحاسبة والمراجعة	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
الأسهم الإضافية	هي أسهم الإصدار الإضافية التي يتقدم بطلبها المساهم إضافة إلى الحقوق المستحقة لذلك المساهم
تاريخ التخصيص	هو التاريخ الذي تعتمد فيه الهيئة العامة لسوق المال تخصيص أسهم الإصدار إلى مقدمي الطلبات المستحقين
مقدمو الطلب	مساهمو البنك المؤهلون كما بتاريخ الحق المحدد للاكتتاب في حقوق الأفضلية أو الشخص الذي قام بشراء الحقوق من خلال بورصة مسقط وقدموا إستمارة طلب مكتملة إلى بنك الاكتتاب بتاريخ أو قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب.
استمارة الطلب	هي الاستمارة التي يتم ملأها حسب الأصول من قبل المستثمر من أجل تقديم طلبه للاكتتاب في الأسهم المطروحة.
النظام الأساسي	هو النظام الأساسي للبنك كما هو مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والهيئة العامة لسوق المال، وتعديلاته من وقت إلى اخر.
بيسة	جزء واحد من ألف من الريال العماني (١٠٠٠ بيسة = ١ ريال عماني).
القانون المصرفي	القانون المصرفي لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٤ وتعديلاته من حين لآخر .
المجلس / مجلس الإدارة	مجلس إدارة البنك المُنتخب من قبل مساهمي البنك من وقت لآخر وفقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية والضوابط واللوائح الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال.
يوم العمل	أي يوم بخلاف الجمعة والسبت والعطلات الرسمية والذي تمارس فيه البنوك وبورصة مسقط نشاطهم المعتاد بسلطنة عمان.
معدل النمو المركب	معدل نسبة النمو السنوي المركب.
قانون رأس المال	قانون سوق رأس المال لسلطنة عُمان الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ وتعديلاته من حين لاخر.
كفاية رأس المال	كفاية رأس المال كنسبة مئوية من مخاطر الائتمان المرجحة للبنك.
البنك المركزي	البنك المركزي العماني في سلطنة عُمان.
قانون الشركات التجارية	قانون الشركات التجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠١٩/١٨ واللائحة التنفيذية لشركات المساهمة العامة الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٢١/٢٧
الهيئة	الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان
الميثاق	ميثاق تنظيم و إدارة حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم خ/٤/٢٠١٥ في ٢٠١٥/٧/٢٢
بنك الاكتتاب	بنك نزوى ش.م.ع.ع
المشاركة المتناقصة	عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. و لابد أن تكون الشركة غير مشترط فيها البيع و الشراء، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة.
عضو المجلس	عضو مجلس إدارة البنك
المساهمون المؤهلون / المستحقون	الأشخاص المسجلون لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م كمساهمين في تاريخ الحق.
اللائحة التنفيذية	اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة من الهيئة بموجب القرار رقم ٢٠٠٩/١ وتعديلاتها من حين لآخر، بالإضافة إلى اللائحة التنظيمية لأسهم الشركات المساهمة العامة رقم ٢٠٢١/٢٧.
مدير الإصدار	شركة أوبار كابيتال ش.م.ع.م
معايير المحاسبة المالية (FAS)	تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بتطوير وإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية

قانون استثمار رأس المال الأجنبي (FCIL)	قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠١٩/٥٠.
السنة المالية	السنة المالية للبنك والتي تبدأ من ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر أو كما يتم تعديلها من قبل المساهمين وفقاً للنظام الأساسي
مجلس التعاون	مجلس التعاون الخليجي.
الحكومة	حكومة سلطنة عُمان
هبة / الهبة	الهبة مشروطة في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك تنفذ عند سداد المستأجر لالتزاماته عن طريق عقد هبة ينفذ بين البنك (المؤجر) والعميل (المستأجر) حيث يتبرع المؤجر بالأصول المؤجرة للمستأجر بشرط أن يفي المستأجر بجميع التزاماته المتعلقة باتفاق الإيجار .
أي بي أر إف (IBRF)	الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢، بصيغته المعدلة من وقت لآخر.
أي إف أر إس (IFRS)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
الإجارة / الإجارة المنتهية بالتمليك	هي إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها ويتم التمليك عن طريق التبرع أو الهبة.
أي إس أر (ISR)	المراجع الشرعي الداخلي
أسهم الإصدار	أسهم الإصدار المطروحة عن طريق حق الأفضلية بموجب نشرة الإصدار هذه
المصدر / البنك	بنك نزوى ش.م.ع.ع
مصاريف الاصدار	قدرت المصروفات المتعلقة بإصدار حقوق الأفضلية بمبلغ ١٣٠,٨٠٠ ريال عماني. مصاريف الإصدار سيتحملها المصدر بالكامل.
الاستصناع / عقود التصنيع	هو اتفاق بين البنك والعميل حيث يبيع البنك للعميل عقاراً مطوراً يتم تطويره وفقا لمجموعة من الشروط المتفق عليها مسبقا. ويتعهد البنك بموجبه بتصنيع أو بناء أو إنشاء الأصول إما من تلقاء نفسه أو من خلال مقاول من الباطن، مع التزام من الشركة المصنعة أو المنتج بتسليمها إلى البنك عند الانتهاء بالسعر المتفق عليه وطريقة الدفع ليقوم البنك بدوره بتسليمها للعميل وحسب الشروط المتفق عليها بينهما دون الربط بين العقدين.
قوانين سلطنة عُمان	قوانين سلطنة عمان الصادرة بمراسيم سلطانية، القرارات الوزارية ولوائح البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال حسب صدورها وتعديلاتها وإعادة تشريعها أو إصدارها.
المستشار القانوني	سعيد الشحري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية (ساسلو).
شركة مسقط للمقاصة والإيداع	شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان
بورصة مسقط	شركة بورصة مسقط للأوراق المالية ش.م.ع.م في سلطنة عمان
مرابحة	بيع سلعةٍ بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربحٍ معلومٍ متفقٍ عليه، بنسبةٍ من الثمن أو بمبلغٍ مقطوعٍ. وإن اقترنت بوعدٍ من المشتري فتسمى المرابحة للآمر الشراء، وهي المرابحة المصرفية المعروفة
المضاربة	شركةٌ في الربحِ، بمالٍ من جانب (ربِّ المال) وعملٍ من جانبٍ آخر (المضارب). ويقسم الربح الناتج بينهما حسب نسبة توزيع الأرباح المتفق عليها عند التعاقد، ويتحمل رب المال الخسارة –إن وجدت– مالم تكن الخسارة بسبب تعدٍّ أو تقصيرٍ أو مخالفة شروط العقد من المضارب.

المضارب	المضارب هو صاحب المشروع أو مدير الاستثمار في المضاربة الذي يستثمر أموال المستثمرين في مشروع أو محفظة متوافقة مع الشريعة الاسلامية في مقابل حصة شائعة من الأرباح.
المشاركة / أو الشراكة	مشروع مشترك أو هيكل شراكة في التمويل الإسلامي بين طرفين (أو أكثر) للمساهمة في نشاط تجاري معين، موجود أو جديد، أو في ملكية عقار يشارك فيه الشركاء في أرباح وخسائر المشروع وفقا للاتفاق بين الطرفين محددة مسبقًا. سيشارك الممول أيضًا في أي خسائر في حالة حدوثها، أيضًا على أساس تناسبي حسب نسبة الحصص في رأس المال.
المساومة	بيع البنك سلعةً على الزبون بعد تملكها دونّ إلزامٍ ببيان سعرها الأصلي (تكلفةُ اقتنائها) وربح البنك.
الموكل	هو الموكل أو صاحب الأموال في الوكالة الذي يصرح للوكيل أو وكيله باستثمار أموال الموكل وفقًا لمتطلبات الشريعة وبالطريقة التي يراها مناسبة لصالح الطرفين.
أسهم الإصدار	أسهم الإصدار بحقوق الأفضلية
عمان / السلطنة	سلطنة عُمان
الريال العماني / ر.ع	العملة القانونية لسلطنة عمان
نشرة الإصدار	نشرة إصدار أسهم حق الأفضلية هذه والمعتمدة من قبل الهيئة العامة لسوق المال
رب المال	رب المال هو (مقدم الأموال) في عقد المضاربة. يقوم رب المال بتسليم رأس المال للمضارب ليقوم الأخير باستثماره في أنشطة المضاربة. مقابل حصة شائعة من الربح يتفق عليها ويجب ألا يتدخل مقدم الأموال في مسؤوليات وقرارات المضارب فيما يتعلق بإدارة مشروع المضاربة.
تاريخ اكتساب الحق	٢٩ أغسطس٢٠٢١، وهو التاريخ الذي سيحق فيه للمساهمين المدون أسمائهم في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع الاكتتاب في أسهم حقوق الأفضلية
استحقاق الحقوق	يحق لكل مساهم مؤهل للإكتتاب في الأسهم المطروحة بحق الأفضلية بالنسبة والتناسب على أساس نسبة مساهمته في البنك كما في تاريخ االحق، ويتم تقريب كسور الأسهم الى أقل أقرب عدد صحيح ("استحقاق الحقوق"). الاكتتاب في الأسهم المطروحة بحق الأفضلية مفتوح لمساهمي البنك كما في تاريخ الحق بمعدل (٥٢,٦٣) سهم لكل ١٠٠ سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق، أي عدد ١ من الأسهم المطروحة مقابل كل (١,٩٠) سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق، ويتم تقريب كسور الأسهم الى أقل أقرب عدد صحيح.
تاريخ افتتاح تداول الحقوق	٥ سبتمبر ٢٠٢١
تاريخ إغلاق تداول الحقوق	١٢ سبتمبر ٢٠٢١
فترة تداول الحقوق	الفترة التي تبدأ من تاريخ فتح التداول في حقوق الأفضلية وتنتهي في تاريخ إغلاق تداول حقوق الأفضلية.
السلم تُحذف. فالسلم ليس هو البيع الآجل،	هو بيع آجلٍ بعاجلٍ، وهو البيع الذي يُسلم فيه رأس مال السلم في الحال (في مجلس العقد،) وتُسلم السلعة الموصوفة في الذمة في تاريخ مستقبلي محدد.
الإدارة الشرعية	الإدارة الشرعية لدى البنك
الأسهم	الأسهم العادية للبنك بقيمة ١٠٠ بيسة للسهم الواحد.
نسبة المساهمة	تجدون المعنى المحدد لها في الفصل ١٤ من هذه النشرة
شركة الملك / الملكية المشتركة	تعني الملكية المشتركة لشخصين أو أكثر في عقار معين، دون نية المشاركة بالربح الناتج عن الأعمال التجارية فيما يتعلق بهذه الأصول أو الممتلكات.
اللجنة الشرعية	اللجنة الشرعية التابعة لهيئة الرقابة الشرعية بالبنك، وتمثل الذراع التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية للبنك.
المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إجراءات التشغيل القياسية (SOP)	إجراءات التشغيل الموحدة والتي تهدف إلى تحقيق الكفاءة وجودة المخرجات وتوحيد الأداء، والامتثال للوائح الصناعة.
هيئة الرقابة الشرعية	أحد المكونات الرئيسة للبنك الإسلامي. هيئة الرقابة الشرعية ويتضمن دور هيئة الرقابة الشرعية تقديم الفتاوى الخاصة بالمنتجات المالية والخدمات التي يقدمها البنك الاسلامي، وهي مكونة من مجموعة من العلماء وأهل الاختصاص في الجانب الشرعي.
سعر الاكتتاب / سعر الإصدار	سعر الإكتتاب والبالغ ٩٥ بيسة لكل سهم لهذا الاكتتاب والواجب دفعة من قبل المساهمين طبقا لما ورد في نشرة الإصدار هذه.
تاريخ بداية الاكتتاب	٧ سبتمبر ٢٠٢١
تاريخ نهاية الاكتتاب	١٦ سبتمبر ٢٠٢١
فترة الاكتتاب	الفترة التي تبدأ من تاريخ فتح الاكتتاب وتنتهي في تاريخ انتهاء الاكتتاب.
الصكوك	الصكوك هي أوراق مالية متساوية القيمة تدل على الملكية المشتركة غير المقسمة للأصول الملموسة. تحمل الصكوك معدل ربح ثابتٍ أو متغير مستحق الدفع للمكتتب في الصك على النحو المنصوص عليه في عقد الصكوك.
التحوط	طريقة أو أسلوب لحماية أو تقليل الخسارة من المخاطر الموجودة باستمرار في السوق المالية. ومع ذلك، فإن التحوط من وجهة النظر التقليدية ينطوي على استخدام المشتقات المالية والتي هي مثار جدل في الشريعة الإسلامية. وعليه يجب أن يكون هدف التحوط الحد من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية.
الدولار الأمريكي	العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية.
ضريبة القيمة المضافة	هي نوع من الضرائب المالية غير المباشرة تفرضها الحكومة بتزايد بناءً على الزيادة في قيمة المنتج أو الخدمة .
وعد / الوعد	الوعد هو إبلاغ شخص غيره بإرادته الجازمة لفعل أمر في المستقبل لصالح الطرف الآخر، ويكون الطرف الآخر مخيراً في الاستفادة من الوعد، والمخبر بتلك الإرادة " واعد"، ومخاطبه " موعود له" (المستفيد من الوعد)، والفعل " موعود به"
وديعة الوكالة بالاستثمار	اتفاقية أو ترتيب يقبل البنك بموجبه الأموال من العملاء كوكيل ويستثمر في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يحق للوكيل الحصول على رسوم ثابتة كمبلغ إجمالي أو نسبة مئوية من الأموال المقدمة. يجوز تعيين ربح متوقع للعملاء مقدما في حين يحتفظ البنك بأي عائد يزيد عن الأرباح المتوقعة كحافز أداء للبنك. وينبغي أن يتحمل "الوكيل" الخسارة في حالة إهماله أو انتهاكه لأي شروط وأحكام من اتفاقية "الوكالة"، وإلا فإن الخسارة سيتحملها "الموكل".
وكالة بالاستثمار	الوكالة بالاستثمار، يقوم البنك بصفته الموكل بتعيين العميل كوكيل لإدارة مبلغ الاستثمار في الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن الدخول فيها، على النحو المتفق عليه، من قبل الوكيل نيابة عن الموكل. الهدف الأساسي من إجراء مثل هذا الاستثمار هو تحقيق ربح من الأنشطة التجارية واسترداد مبلغ الاستثمار مع مبلغ الربح المحقق، إن وجد، في تاريخ استحقاق الاستثمار مقارنة بمعدل الربح المتوقع للاستثمارات. وينبغي أن يتحمل "الوكيل" الخسارة في حالة إهماله أو انتهاكه لأي شروط وأحكام من اتفاقية "الوكالة"، وإلا فإن الخسارة سيتحملها "الموكل".
الوكيل	هو وكيل الاستثمار الذي يستثمر الأموال في الأصول المتوافقة مع الشريعة، نيابة عن الموكل (رب المال). يحق للوكيل الحصول على رسم ثابت كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من مبلغ الوكالة، وأي عائد يزيد عن الربح المحقق الفعلي (الربح المحقق الفعلي أعلى من الربح المتوقع) يمكن للوكيل الاحتفاظ به كحافز للأداء.
الزكاة	فريضة إسلامية وهي أن الغني المقتدر المالك للمال البالغ النصاب ومع حولان الحول، يخرج ما يعادل ٢,٥٪ من إجمالي ثروته للمستحقين للزكاة.

الفصل الثاني : معلومات عامة عن الإصدار

الجهة المصدرة	بنك نزوى ش.م.ع.ع
سجل تجاري رقم	١١٥٢٨٧٨ (تاريخ التأسيس ١٥ أغسطس ٢٠١٢)
المقر الرئيسي	ص.ب: ١٤٢٣، رمز بريدي: ١١٣، الخوير، سلطنة عمان
مدة البنك	غير محدودة
رأس المال المصرح به	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني (ثلاثمائة مليون ريال عماني فقط) مقسمة إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاث مليارات) سهماً .
رأس المال المصدر (قبل الإصدار)	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠.ريال عماني (مائة وخمسون مليون ريال عماني) مقسمة إلى ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون) سهماً .
رأس المال المصدر (بعد إصدار أسهم حق الأفضلية)	سيبلغ رأس المال المصدر للبنك ٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني (مائتين وخمسة وعشرون مليون ريال عماني) مقسمة إلى ٢,٢٨٩,٤٧٣,٦٨٥ (ملياران ومئتان وتسعة وثمانون مليونًا وأربعمائة وثلاثة وسبعون ألفًا وستمائة وخمسة وثمانون) سهماً بعد إصدار أسهم حق الأفضلية (على إفتراض أنه تم الإكتتاب بكامل حق الأفضلية)
حجم الإصدار	٧٨٩,٤٧٣,٦٨٥ (سبعمائة وتسعة وثمانون مليون وأربعمائة وثلاثة وسبعون ألف وستمائة وخمسة وثمانون) سهماً بقيمة ٩٥ بيسة لكل سهم، ويبلغ مجموع قيمتها ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني (خمسة وسبعون مليون ريال عماني)
سعر إصدار السهم	٩٥ بيسة لكل سهم عبارة عن ٩٥ بيسة قيمة السهم الواحد واجبة الدفع بالكامل عند تقديم استمارة الطلب
الغرض من الإصدار	زيادة رأس مال البنك عن طريق زيادة رأس المال المدفوع، لغرض زيادة الكفاءة المالية للبنك والامتثال لمتطلب كفاية رأس المال ولتمكين البنك من دعم نمو أعماله .
حق الأفضلية في الأسهم المطروحة	يحق لكل مساهم مؤهل الإكتتاب في الأسهم المطروحة بحق الأفضلية بالنسبة والتناسب على أساس نسبة مساهمته في البنك كما في تاريخ الحق، ويتم تقريب كسور الأسهم الى أقل أقرب عدد صحيح ("استحقاق الحقوق"). الإكتتاب في الأسهم المطروحة بحق الأفضلية مفتوح لمساهمي البنك كما في تاريخ الحق بمعدل (٥٢,٦٣) سهم لكل ١٠٠ سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق، أي عدد ١ من الأسهم المطروحة مقابل كل (١,٩٠) سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق، ويتم تقريب كسور الأسهم الى أقل أقرب عدد صحيح.
أهلية الاكتتاب في الأسهم المطروحة	الاكتتاب في الأسهم المطروحة بحق الأفضلية مفتوح لمساهمي البنك المقيدين بسجل المساهمين في البنك لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع بتاريخ الحق أو للمستثمرين الذين يقومون بشراء الحقوق من خلال بورصة مسقط. الأشخاص الذين يشترون الحقوق من خلال بورصة مسقط خلال فترة التداول، يحق لهم أيضًا الاكتتاب في أسهم الإصدار قبل إغلاق إصدار حق الأفضلية. ويمكن تداول "الحقوق" التي تمثل حق ملكية المساهمين بالاكتتاب في الإصدار بحق الأفضلية عن طريق بورصة مسقط خلال الفترة المحددة لهذا الغرض. ويكون للمساهم الخيار في الاكتتاب في حق الأفضلية أو بيع " الحقوق" عن طريق بورصة مسقط إلى المُستثمر الراغب في الشراء. في حالة عدم ممارسة المساهم لحقه في الاكتتاب أو حقه ببيع الحقوق عن طريق بورصة مسقط خلال فترة الاكتتاب فيسقط حقه في الاكتتاب.
طلب الاكتتاب في الأسهم الإضافية	للمساهمين المؤهلين بتاريخ اكتساب الحق التقدم بطلب أسهم إضافية ويتعين عليه كتابة عدد الأسهم الإضافية المطلوبة بوضوح في الخانة المخصصة لذلك في استمارة الطلب وتقديمها إلى بنك الاكتتاب مع مبلغ الاكتتاب المطلوب. لا يحق للمساهم الذي لا يقوم بالاكتتاب في كامل حقوقه المستحقة أو قام ببيع حقوقه (سواء جزئيا أو كليا) التقدم بطلب الحصول على أسهم إضافية. مقدم الطلب الذي ليس مساهماً في تاريخ الحق ولكنه اكتسب الحقوق لن يكون مؤهلاً للتقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية ويخضع طلب وتخصيص الأسهم الإضافية للأحكام والشروط المذكورة في الفصل ١٤.

تاريخ الحق	٢٩ أغسطس٢٠٢١
تاريخ بداية التداول في الحقوق	٥ سبتمبر ٢٠٢١
تاريخ انتهاء التداول في الحقوق	١٢ سبتمبر٢٠٢١
تاريخ بداية الاكتتاب	٧ سبتمبر٢٠٢١
تاريخ انتهاء الاكتتاب	١٦ سبتمبر ٢٠٢١
التخصيص	سيتم تخصيص الأسهم المصدرة على حسب استمارة الطلب الصحيحة وفقا لأحكام الفصل ١٤. سيتم تخصيص الأسهم المصدرة وإرجاع المبالغ (إن وجدت) خلال فترة ٦ أيام عمل من تاريخ إغلاق الإصدار وبعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال بالتخصيص، وإعلان تخصيص الأسهم المصدرة والأسهم الإضافية (إن وجدت) من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع.
إعادة مبالغ الإكتتاب الفائضة من مبلغ الطلب	سيتم إعادة المبالغ الفائضة إن وجدت إلى مقدمي طلبات الاكتتاب خلال ٣ أيام على الأكثر بعد التخصيص إلى حسابات البنك الخاصة الموضحة في إستمارة الطلب.
إدراج الأسهم المطروحة	بما أن البنك شركة مدرجة في بورصة مسقط فسيتم كذلك إدراج الأسهم المطروحة في بورصة مسقط
موافقات الإصدار	قرار مجلس إدارة البنك في إجتماعه بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢١. موافقة البنك المركزي العماني النهائية بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٢١ بموجب خطابه رقم : IBD/BN/2021/199 موافقة الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري رقم خ/١٠٠/٢٠٢١ والصادرة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٧
مدير الإصدار	**اوبار كابيتال ش.م.ع.م** ص.ب. ١١٣٧، الرمز البريدي: ١١١، الحي التجاري سلطنة عُمان هاتف: ٢٤٩٤٩١٠٠ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤ ٩٤٩ ٠٩٩ ٩٦٨+ موقع إلكتروني: ubhar-corporatefinance@u-capital.net
المستشار القانوني لإصدار أسهم حق الأفضلية	**سعيد الشحري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية (ساسلو)** ص.ب. ١٢٨٨، الرمز البريدي:١٢٢، مسقط، سلطنة عُمان هاتف:٢٤٦٣٦٩٩٩ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤ ٦٣٦٩٠٠ ٩٦٨+ موقع إلكتروني: mail@saslo.com
المراجع الداخلي	**كي بي إم جي** ص.ب. ٦٤١، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عُمان هاتف: ٢٤٧٤٩٦٠٠ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٧٠٠٨٣٩ ٩٦٨+ موقع إلكتروني: rpetluri@Kpmg.Com
بنك التحصيل / الإكتتاب	**بنك نزوى ش.م.ع.ع** ص ب ١٤٢٣ الرمز البريدي ١٢٣ الخوير، سلطنة عمان هاتف رقم: ٢٤٦٤٥٥٣٠ ٩٦٨+، فاكس: ٢٤٦٥٥٥٧٠ ٩٦٨+ موقع إلكتروني: collectingbank@banknizwa.om

الفصل الثالث: استخدام عوائد الإصدار ومصاريف الإصدار

الغرض من الإصدار

الغرض من الإصدار هو زيادة رأس مال البنك لتمكين البنك من دعم نمو الأعمال وتعزيز قدرة الكفاءة المالية للبنك لتحقيق الالتزام المطلوب.

المصاريف التقديرية للإصدار

تُقدّر مصاريف الإصدار بحقوق الأفضلية بمبلغ وقدره ١٣٠,٨٠٠ريال عُماني، أي ما يعادل تقريبا ١٧,٠ ٪ من مجموع الحصيلة الإجمالية للطرح في حال تم الاكتتاب بالكامل، وسيتحمل المصدر مصاريف ورسوم الاصدار بالكامل.

يُظهر الجدول التالي تفاصيل التكاليف والمصاريف التقديرية:

البيانات	ريال عماني
أتعاب مدير الإصدار	٤٢,٠٠٠
أتعاب المستشار القانوني	٦,٣٠٠
رسوم الهيئة العامة لسوق المال	٣٧,٥٠٠
مصاريف التسويق والإعلان والطباعة والدعاية	٣٠,٠٠٠
اشتراك شركة مسقط للإيداع لسنة و مصاريف أخرى	١٥,٠٠٠
إجمالي المصاريف المقدرة للإصدار	**١٣٠,٨٠٠**

*إجمالي المصاريف الواردة بالجدول أعلاه هي تقديرية وقد تتغير وفقا للمصاريف الفعلية

سيتحمل المصدر مصاريف الإصدار بالكامل.

الفصل الرابع: أغراض البنك والموافقات و التراخيص الصادرة

نبذة تعريفية

تم تأسيس البنك بعدما منح البنك المركزي العُماني موافقته المبدئية على ترخيص البنك وفقا للرسائل الصادرة بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١١ و ٢٩ يناير ٢٠١٢ للشيخ سعود بن علي الخليلي. حيث يشكل الشيخ سعود و ٩٢ عمانيًا من الأفراد والشركات وصناديق التقاعد الذين يشكلون المساهمين المؤسسين للبنك.

عين المساهمون المؤسسون لجنة تأسيسية لتمثيلهم ولمساعدتهم في إدارة تأسيس البنك كمصرف تجاري مرخص متوافق مع الشريعة الإسلامية. تألفت اللجنة التأسيسية من خمسة أفراد من بينهم رئيس اللجنة التأسيسية أحمد بن سيف الرواحي. كما قامت اللجنة التأسيسية بالتنسيق مع البنك المركزي العماني أثناء صياغة "الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية".

طرح البنك تحت إشراف اللجنة التأسيسية نسبة ٤٠٪ من رأسماله البالغ ١٥٠ مليون ريال،والبالغة ٦٠ مليون ريال للجمهور من خلال الاكتتاب العام الأولي في منتصف عام ٢٠١٢. وتلقى الاكتتاب العام استجابة كبيرة مع الاكتتاب العام الأولي وتجاوز الحد المسموح للاكتتاب. وبعد الاكتتاب العام، بدأ البنك عملياته في يناير ٢٠١٣.

بنك نزوى هو أول بنك إسلامي متكامل في سلطنة عُمان، حيث يوفر منتجات وخدمات متوافقة تمامًا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقدم البنك مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية الاسلامية الشاملة، وفقًا للترخيص الصادر من البنك المركزي العماني.

علاوة على كونه مرخصا من البنك المركزي العماني فإن بنك نزوى بصفته شركة مساهمة عمانية عامةمدرجة أسهمه في بورصة مسقط يخضع لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال.

وتخضع عمليات البنك التجارية للإمتثال بسياسات وإجراءات القانون المصرفي والاطار التنظيمي للمصارف الإسلامية وسياسات البنك الداخلية وإجراءاته.

أهداف البنك

الغرض الأساسي الذي من أجله تأسست الشركة هو الاستثمار في كل الأعمال التجارية وأعمال الاستثمار المصرفية وفقاً للرخصة الصادرة من البنك المركزي العماني والقانون المصرفي الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٤ وتعديلاته والرخصة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بموجب قانون رأس المال رقم ٩٨/٨٠ وتعديلاته والقوانين المنظمة له بما في ذلك تمويل التجارة والمشاريع، إجراء الدراسات والأبحاث والأمور المتصلة بها لحساب البنك أو لحساب الغير، وممارسة جميع النشاطات بما في ذلك حيازة والتنازل عن أي حقوق سواء كان مالكاً لها أو غير ذلك.كذلك فيما يتعلق بالعقارات، والتي تعتبر مكملة لتلك الأغراض أو متصلة بها والتي تكون مطلوبة من أجل الأعمال البنكية الاستثمارية، وذلك وفقاً لأحكام المادة (٥) من القانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٤ وتعديلاته.

وعلى العموم يجوز للشركة القيام بكافة الأعمال المصرفية والخدمات التي يسمح للبنوك تقديمها بموجب القوانين واللوائح المعمول بها والتي تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى سبيل المثال ودون تحديد لعمومية ما سبق يجوز للبنك:

١. فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة.
٢. قبول جميع أنواع الودائع وإصدار إيصالات الودائع.
٣. إجراء معاملات صرف وتحويل العملات الأجنبية والاتجار فى المعادن الثمينة.
٤. إجراء المعاملات في أسواق المال وذلك بقبول الأموال وايداعها.
٥. فتح الإعتمادات المستندية وتأكيدها بالنيابة عن الآخرين والقيام بتحصيلها.
٦. إصدار الضمانات والكفالات البنكية أياً كان نوعها.
٧. إصدار وتبادل القبولات البنكية.
٨. التصرف كبنك وسيط لأطراف آخرين.
٩. إعطاء التمويل والتسهيلات البنكية مقابل ضمانات غير نقدية أو بدون ضمانات.
١٠. إعطاء التمويلات المباشرة أو بالتعاون مع أطراف آخرين.
١١. ترتيب التمويلات الدولية والمشاركة فيها.
١٢. ترتيب وضمان إصدار الأسهم والصكوك والأوراق المالية وترويج وتسويق تلك الأوراق المالية لأشخاص آخرين.
١٣. البحث عن وتقييم الفرص الاستثمارية بهدف الاستثمار المباشر في مثل تلك الفرص الاستثمارية أو تمويل تلك الفرص في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية.
١٤. الترويج والمشاركة في المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من المشاريع.
١٥. ترتيب عمليات الدمج والاستحواذ بين الشركات القائمة.
١٦. الاستثمار والاتجار بالأسهم المدرجة وغير المدرجة.
١٧. تأسيس الشركات والكيانات القانونية الأخرى المملوكة بالكامل أو جزئيا من قبل البنك والاستحواذ على ملكية أو الإنضمام كشريك في المؤسسات القائمة وفقا لنصوص المادة (٦٥) من القانون المصرفى الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٤ وتعديلاته.
١٨. الاستحواذ على حصص في الشركات التي تمارس نفس نشاط البنك أو الشركات التي يمكن أن تساعد البنك فى تحقيق أهدافه في سلطنة عُمان أو فى أي مكان آخر أو المشاركة بأية طريقة في تلك الكيانات أو الاندماج معها أو شرائها أو الانضمام إليها.

تخضع الأغراض المشار إليها أعلاه للقوانين المعمول بها في سلطنة عمان من وقت لآخر كما تخضع للموافقات التنظيمية.كما يمارس البنك أنشطته المصرفية والمالية أو أي من الأغراض المذكورة في هذه المادة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

التراخيص والموافقات

يتوجب على البنك امتلاك مجموعة من التراخيص والعضويات السارية المفعول من الجهات المختصة بغرض القيام بالأنشطة التي تأسس من أجلها البنك، وبناء عليه فإن البنك يملك حاليا التراخيص التالية وهي:

الجهة	الغرض من الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	سجل تجاري رقم ١١٥٢٨٧٨	١٤ أغسطس ٢٠٢٢
غرفة تجارة وصناعة عمان	عضوية الغرفة رقم ٣٢٠٢	١٤ أغسطس ٢٠٢٢
البنك المركزي العماني	ترخيص لممارسة الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	مستمر طبقا للقانون المصرفي
الهيئة العامة لسوق المال – رقم القيد بسجل الهيئة CM1034	الأنشطة ذات الصلة بالاستثمار *	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

*تغطي هذه الأنشطة: إدارة الإصدارات وإدارة الصناديق الإستثمارية.

الموافقات

تم اعتماد إصدار الأسهم بموجب:

- قرار مجلس إدارة البنك بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢١ م
- أصدر البنك المركزي العماني موافقته النهائية على نشرة الإصدار حق الافضلية بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٢١ بموجب خطابه رقم : IBD/BN/2021/199
- أصدرت الهيئة العامة لسوق المال موافقتها على نشرة الإصدار بموجب القرار الإداري رقم خ/١٠٠/٢٠٢١ والصادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٧

التغيرات في رأس المال المدفوع

العام	الرصيد الافتتاحي لرأس المال المدفوع (بالألف ريال عماني)	توزيعات الأسهم المجانية (بالألف ريال عماني)	إصدار الأسهم (بالألف ريال عماني)	حقوق الأفضلية (بالألف ريال عماني)	رأس المال المدفوع في نهاية العام (بالألف ريال عماني)
منذ التأسيس بعام ٢٠١٢	١٥٠,٠٠٠	–	–	–	١٥٠,٠٠٠
٢٠٢٠	١٥٠,٠٠٠	–	–	–	١٥٠,٠٠٠

كبار المساهمين كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الاسم	بلد التأسيس	عدد الأسهم	النسبة (٪)
أفلاج للاستثمار المالي ش م م	عُمان	٣٢٤,٥٦٤,٩٣٠	٪٢١,٦٤
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	عُمان	١٣٨,٣٩٨,٠٧٨	٪٩,٢٣
الغدير للاستثمار	عُمان	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٨,٠٠
الهيئه العامه للتامينات الاجتماعيه	عُمان	١٠٩,٨٩٣,٢٦٢	٪٧,٣٣
ديوان البلاط السلطانى – صندوق التقاعد	عُمان	٧٦,٣٩٧,٨٢٤	٪٥,٠٩
آخرون		٧٣٠,٧٤٥,٩٠٦	٪٤٨,٧١
المجموع		١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪١٠٠,٠٠

الفصل الخامس: نظرة عامة على الاقتصاد العُماني

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الإسمي العُماني بالأسعار الثابتة بنسبة ١٥,٣٪خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بانخفاض بنسبة ٤,٣٪ ف في عام ٢٠١٩. كان الانكماش الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعا بشكل رئيسي بانخفاض كبير بنسبة ٢٣,٤٪في الأنشطة النفطية. وانخفض سعر النفط العماني بنسبة ٢٧,٧٪ إلى ٤٦ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٠ مقارنة مع ٦٣,٦ دولار للبرميل في عام ٢٠١٩، في حين انخفض إنتاج النفط أيضا وفقا لاتفاق أوبك/ أوبك+. وانخفض متوسط الإنتاج اليومي للنفط بنسبة ٢,١٪ إلى ٩٥٠,٧ ألف برميل خلال هذه الفترة. وتقلص القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة هامشية نسبتها ١٠,٥٪ في عام ٢٠٢٠. وقد دفعت قطاعات البناء الصناعي وتجارة الجملة والتجزئة والإدارة العامة وقطاعات الدفاع في المقام الأول الانكماش في القطاع غير الهيدروكربوني. حيث نما كل من قطاع الزراعة والثروة السمكية والوساطة المالية والعقارات والأنشطة التجارية وقدمت الدعم للقطاع غير الهيدروكربوني.وفي المقابل شهد مؤشر أسعار المستهلك في السلطنة نموا سلبيا بنسبة -٠,٩٪ على أساس سنوي خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٠.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية

يوضح الجدول التالي مجموعة مختارة من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لسلطنة عُمان للفترات التالية:

جميع المبالغ بالمليون ريال عماني ما لم يتم تحديد خلاف ذلك	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠*
١. الأنشطة النفطية	٨,٠٧٢,٠	١١,٠٣١,١٠	١٠,٠٩٥,٦	٧,٧٣٢,٥
الزراعة والصيد	٦١٧,٢٠	٦٦٧,٠٠	٦٩٠,٦	٧٥١,٧
الصناعة	٥,٤٤١,٤٠	٥,٥٢٥,٥٠	٥,٦٧٢,١	٤,٣١١,٨
الخدمات	١٤,١٣١	١٤,٤٥٦,٠٠	١٤,١٢٨,٠	١٣,٢٧٠,٢
٢. الأنشطة الصناعية غير النفطية	٢٠,١٨٩,٦٠	٢٠,٦٤٨,٥٠	٢٠,٤٩٠,٧	١٨,٣٣٣,٧
٣. خدمات الوساطة المالية	(٧٦٨,٦٠)	(٨٣٣,٠٥)	(٨١٠,٧)	(٧٨٦,١)
٤. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المنتجين (١ + ٢ + ٣)	٢٧,٤٩٢,٦٠	٣٠,٨٤٦,٥٥	٢٩,٧٧٥,٦	٢٥,٢٨٠,٠
الضرائب ناقص الدعم على المنتجات	(٣٤٧,٧)	(٣٦٤,٧)	(٤٢٦,١)	(٤٢٢,٧)
٥. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	٢٧,١٤٤,٩٠	٣٠,٤٨١,٨٥	٢٩,٣٤٩,٥	٢٤,٨٥٧,٣

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

* أولية

موازنة عمان ٢٠٢١

- احتسبت الحكومة في تقديرات الميزانية سعر النفط على أساس ٤٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل مقارنة بـ ٥٨ دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام ٢٠٢٠ بمعدل إنتاج يومي ٩٦٠ ألف برميل.
- قدرت الإيرادات الإجمالية بمبلغ ٨,٦٤ مليار ريال عماني مقابل ٨,٤٦ مليار ريال عماني عن الإيرادات المقدرة للعام الفائت ٢٠٢٠
- قدر إجمالي الإنفاق العام في ميزانية ٢٠٢١ بنحو ١٠ مليارات و٨٨٠ مليون ريال عُماني، بإنخفاض بنسبة ١٧,٦ ٪ عن الإنفاق المعتمد في عام ٢٠٢٠م والبالغ (١٣,٢) بليون ريال عماني.
- تم تقدير العجز في ميزانية عام ٢٠٢١ نحو ٢,٢ مليار ريال عماني أي بما يعادل (٨) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، أقل من العام السابق في الميزانية وأيضًا أقل من الأرقام الأولية للعام ٢٠٢٠.
- من المخطط أن يتم تمويل (١,٦) مليار ريال عماني من العجز أي بنسبة (٧٣٪) من الاقتراض الخارجي والمحلي، فيما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (٦٠٠) مليون ريال عماني عبر السحب من الاحتياطيات المالية
- تم رفع الدعم إلى ٨٠٠ مليون ريال عماني لعام ٢٠٢١.
- سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارًا من أبريل ٢٠٢١ لتوفير ٣٠٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١
- سيتم تمويل الديون بتكلفة ١,٢ مليار ريال عماني،وتم استحداث بند جديد تحت مسمى «مخصص سداد الديون» بمبلغ (١٥٠) مليون ريال عماني ضمن بنود الإنفاق العام لسد جزء من أقساط القروض المستقبلية ليتم الانتهاء منه في عام ٢٠٢١
- سيبلغ الانفاق الإستثماري المخطط له لعام ٢٠٢١ قيمة ١,٥ مليار ريال عُماني منها ٩٠٠ مليون للوزارات والوحدات المدنية و٢,٩ مليار استثمارات محلية لجهاز الاستثمار العماني و١,٣ مليار ريال عُماني ستسهم بها شركة تنمية طاقة عُمان .
- القطاعات الرئيسية المحددة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار الخطة المالية متوسطة المدى: الموانئ البحرية والتعليم والبيئة والنقل والرعاية الصحية والبلديات والخدمات الحكومية

أعلنت حكومة سلطنة عمان عن تفاصيل الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١. وخفضت المصروفات من خلال اتخاذ تدابير مختلفة خاصة استبعاد نفقات النفط والغاز لشركة تنمية نفط عمان من الميزانيةالعامة للدولة بعد إنشاء شركة تنمية الطاقة العمانية، كما تم دمج عشر وزارات مع بعضها البعض العام الماضي، وإصلاح الدعم في قطاعي الكهرباء والمياه، وزيادة الإنفاق الاستثماري من قبل الهيئة العمانية للاستثمار والمزيد من برامج الشراكة العامة والخاصة.

مع الأخذ بعين الإعتبار الأداء الأولي للعام المنصرم، فمن المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات إلى ٨,٥ مليار ر.ع. مقارنة بالرقم المقدر في الموازنة والبالغ ١٠,٧ مليار ر.ع. تشير التقديرات إلى انخفاض الإنفاق العام إلى ما يقرب من ١٢,٧ مليار ر.ع.، بانخفاض قدره ٤٪ مقارنة بموازنة عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، ارتفع العجز الأولي بمقدار ١,٧ مليار ر.ع.، أي ما نسبته ٦٨٪، ليصل إلى ٤,٢ مليار ر.ع.، مقابل عجز مُقدر بقيمة ٢,٥ مليار ر.ع.

الميزانية العامة العمانية - مليار ريال عماني (أرقام الميزانية)

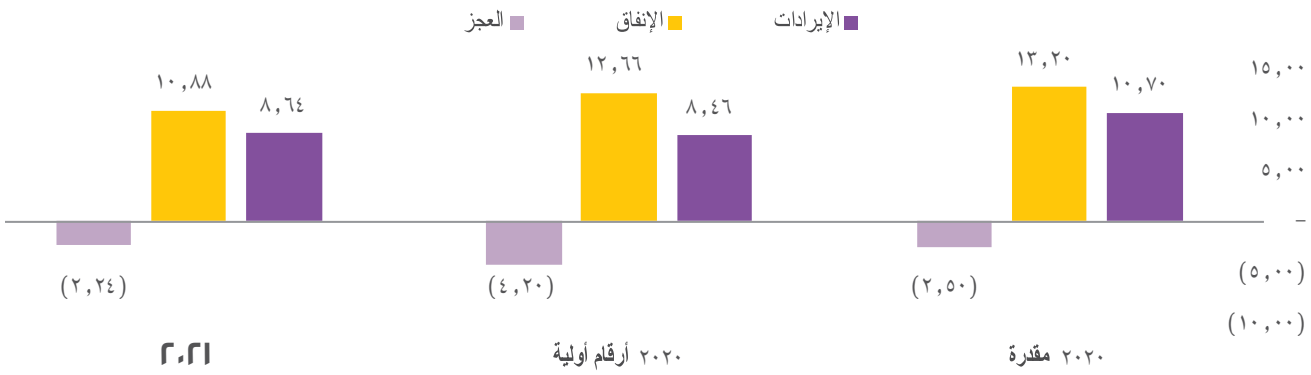

تتوقع الحكومة العمانية أن تبلغ إيرادات عام ٢٠٢١ ٨,٦٤ مليار ريال عماني وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ١٩,٣٪ عن الإيرادات المقدرة في موازنة العام الماضي وأعلى بقليل من الأرقام الفعلية المتوقعة لعام ٢٠٢٠. وتوقعت الحكومة انخفاضًا بنسبة ٢٩,٦٪ في عائدات النفط والغاز حيث تم إفتراض سعر برميل النفط عند ٤٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل لعام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٥٨ دولارًا أمريكيًا / برميل في عام ٢٠٢٠. من المتوقع أن تصل عائدات النفط والغاز إلى ٥,٤٢ مليار ر.ع. في عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧,٧ مليار ر.ع. في عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بنسب المساهمة،، شكلت إيرادات النفط والغاز غالبية الإيرادات بنسبة ٦٢,٧٪ في حين أن النسبة المتبقية جاءت من مصادر غير نفطية.

بلغ الإنفاق العام المقدر في الموازنة ١٠,٨٨ مليار ر.ع. لعام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٣,٢ مليار ر.ع. في عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ١٧,٦٪ مقارنة بأرقام موازنة العام الماضي وأقل بنسبة ١٤٪ عن الأرقام الأولية الفعلية لعام ٢٠٢٠. وشكل بند المصروفات الجارية نسبة ٨٢,٩٪ من الإجمالي والمصروفات الإستثمارية بنسبة ٨,٣٪ والمساهمات ونفقات أخرى بنسبة ٨,٨٪ ونفقات الاستثمار (٨,٣٪) والمشاركة والمصروفات الأخرى بنسبة ٨,٨٪.

تم تقدير المصروفات الإجمالية في موازنة عام ٢٠٢١ على أساس الاعتبارات التالية:

- استبعاد نفقات إنتاج النفط والغاز لشركة تنمية نفط عمان من الميزانية بعد إنشاء شركة تنمية الطاقة العمانية.
- تخفيض المصروفات الجارية للوحدات الحكومية بنسبة ٥٪، مع مراعاة الأثر المالي للإجراءات المالية، مثل التقاعد، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، ومراجعة الدرجات المالية للموظفين الجدد.
- مخصصات نفقات الغاز ستكون وفقا للتكلفة المتوقعة.
- وضع مخصصات لدعم الكهرباء مع مراعاة نتائج إصلاحات الدعم.
- تخصيص الدعم لقطاع المياه والصرف الصحي والنفايات حسب تقديرات الجهات ذات العلاقة.
- تحديد تكلفة خدمة الدين العام وفقاً للقروض القائمة والمخطط لها.

تتوقع الحكومة أن يسجل العجز المقدر لعام ٢٠٢١ حوالي ٢,٢٤ مليار ر.ع. وقد وضعت الخطة لعام ٢٠٢١ على ذات المنهجية تقريبًا كما هي في السنوات السابقة لتمويل العجز. ويأتي ذلك تماشياً مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الحكومة للحفاظ على الصندوق الاحتياطي للدولة والاعتماد على الاقتراض ولا سيما الاقتراض الخارجي، لتمويل العجز، مع تفعيل خطة التوازن المالي والتي تساهم بشكل كبير في سد العجز ومن المقرر أن يتم ترتيب اقتراض خارجي ومحلي بقيمة ١,٦٤ مليار ر.ع. إلى جانب ٠,٦ مليار ر.ع. سيتم سحبها من الاحتياطي للدولة. لقد اتسمت إجراءات الحكومة بالواقعية والعملية فيما يتعلق بالإقتراض خلال عام ٢٠٢٠ آخذة بعين الاعتبار التغيرات الغير متوقعة لأسعار الفائدة المستقبلية. نتوقع أن تكون عملية الإقتراض في عام ٢٠٢١ سهلة نسبيًا حيث أن التقلبات وحالات عدم اليقين ستتضح بشكل أكبر في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يصل خدمة الدين العام حوالي ١,٢ مليار ر.ع في عام ٢٠٢١، وذلك نتيجة ارتفاع الدين العام وزيادة نسبة الفائدة. .كذلك تم تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون ر.ع. في الموازنة لسداد القروض المستقبلية جزئيًا.

الخطة المالية متوسطة المدى(٢٠٢٠-٢٠٢٥)

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	التوقعات				
متوسط الإنتاج اليومي (ألف برميل)	٩٦٠	١,١٠٧	١,١٣٣	١,١٤٠	١,١٤٠
متوسط السعر (دولار أمريكي / برميل).	٤٥	٤٥	٥٠	٥٠	٥٠
إجمالي الإيرادات (مليار ريال عماني)	٨,٦٤٠	٩,٤٩٠	١٠,٨١٥	١١,٣١٥	١١,٥٠٠
إجمالي المصروفات (مليار ريال عماني)	١٠,٨٨٠	١١,١٥٠	١١,٤٢٠	١١,٤٨٠	١١,٤٣٥
الفائض / العجز (مليار ريال عماني)	(٢,٢٤٠)	(١,٦٦٠)	(٦٠٥)	(١٦٥)	٦٥

المصدر: أبحاث أوبار كابيتال والخطة المالية متوسطة المدى (٢٠٢١-٢٠٢٥)

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقًا لأحدث البيانات المتاحة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، حقق الاستثمار الأجنبي في عُمان نموًا بنسبة ١٢,١٪ في إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي في نهاية عام ٢٠١٩. كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٩٪ وشكل جزءًا كبيرًا من الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ ٦٣,٦٪ في نهاية عام ٢٠١٨. وارتفع الاستثمار الأجنبي، بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة ٢,٠٪ خلال عام ٢٠١٨ وشكل ٣٦,٤٪ من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي. وخلال السنوات الأخيرة، ظلت القطاعات الرئيسة التي جذبت الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر على حالها. كما أظهر المركز الوطني للإحصاء وبيانات المعلومات أن الاستثمار الأجنبي في النفط والغاز في السلطنة وحصل على النصيب الأكبر بنسبة ٦٧,٣ في المائة، تلاه قطاع الوساطة المالية بنسبة ١١,٤ في المائة. انخفض إجمالي العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر (أرباح الأسهم بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة) بشكل طفيف من ٩,١٪ في ٢٠١٨ إلى ٨,٥٪ في ٢٠١٩.

تسعى الحكومة والجهات ذات العلاقة باستمرار إلى تعزيز التنويع في الاقتصاد من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب وبالتالي نفذت الحكومة إصلاحات هيكلية مختلفة، بما في ذلك قانون استثمار رأس المال الأجنبي الذي دخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٠. ويسمح قانون استثمار رأس المال الأجنبي للمستثمر بتأسيس شركة للقيام بأحد الأنشطة المسموح بها وامتلاك رأس مال الشركة بالكامل. علاوة على ذلك، تم مؤخرًا إصدار العديد من القوانين المهمة المتعلقة باستثمار رأس المال الأجنبي والخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإفلاس لتحسين بيئة الأعمال وعمل سوق العمل حتى تتمكن عمان من توفر ميزة تنافسية للمستثمرين الأجانب. ومن شأن هذه الإصلاحات إلى جانب الموقع الحالي المحتمل والاستراتيجي أن تسهل تدفقات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، وخاصة في القطاعات غير الهيدروكربونية.

سهولة ممارسة الأعمال

تصنيف سهولة ممارسة الأعمال في السلطنة

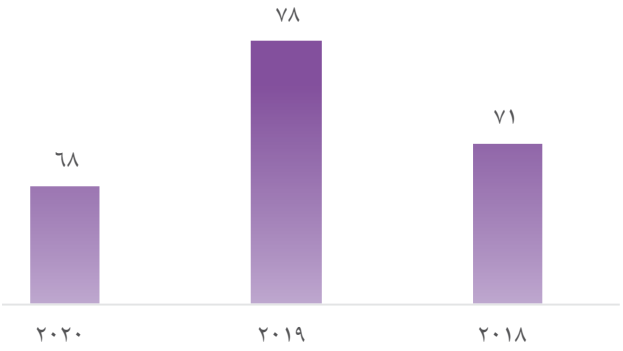

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ – البنك الدولي
ملاحظة: كلما انخفض الترتيب كان ذلك أفضل

تقدمت السلطنة ١٠ مراكز في تقرير سهولة ممارسة الأعمال في عام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي. من قبل البنك الدولي. وقفزت السلطنة ١٠ مراتب في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠"، لتحتل المرتبة ٦٨ على مستوى العالم لعام ٢٠١٩ بينما في ٢٠١٨ كانت في المرتبة ٧٨ وبحسب البنك الدولي، تحتل السلطنة المرتبة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر التجارة عبر الحدود نتيجة للتحسن المستمر في الإجراءات التشريعية والتنفيذية. ومن الفئات الأخرى التي حصلت عُمان على اعتراف بها دولياً هي: تصاريح البناء (٤٧)، الحصول على الكهرباء (٣٥)، تسجيل الملكية (٥٢) حماية المستثمر (٨٨) والضرائب مدفوعة الأجر (١١) وأخيراً تنفيذ العقود (٦٩)

توقعات الاقتصاد الكلي للسلطنة

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة سينمو بنسبة ١,٨٪ في عام ٢٠٢١ و٧,٤٪ في عام ٢٠٢٢ وفقا لصندوق النقد الدولي. وتستهدف خطة التكيف المالي (توازن) القضاء على العجز المالي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية مع الحفاظ على النفقات المالية الاسمية ثابتة بشكل عام. وتشمل تدابير الإيرادات الرئيسة للحكومة ما يلي: '١' إدخال ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٢١؛ '٢' فرض ضريبة على الدخل الشخصي قيد التطوير على أصحاب الدخل المرتفع ؛ و '٣' التأثير العام بأكمله لتوسيع قاعدة الضريبة الانتقائية في عام ٢٠٢٠. وتشمل تدابير الإنفاق الرئيسية ما يلي: (١) احتواء فاتورة الأجور من خلال إصلاحات الخدمة المدنية ؛ (٢) توجيه دعم الطاقة إلى الفئات الأكثر ضعفاً ؛ (٣) تبسيط النفقات الرأسمالية؛ (٤) تحسينات واسعة النطاق في كفاءة الإنفاق.

البيان	التوقعات						
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
قطاع النفط والغاز								
متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي / برميل)	٦٣,٦	٤٦,٠	٥٥,١	٥٢,٦	٥١,٢	٥٠,٥	٥٠,١	٤٩,٩
إنتاج النفط الخام (مليون برميل في اليوم)	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٩٦	١,١١	١,١٣	١,١٤	١,١٤	١,١٤
الحسابات القومية								
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الدولار الأمريكي)	٧٦,٣	٦٣,٢	٧٣,٠	٧٧,١	٧٩,٥	٨١,٨	٨٣,٨	٨٦,٤
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	٠,٨-	٦,٤-	١,٨	٧,٤	٢,٧	٢,٢	١,٧	٢,٠
سعر المستهلك (بالمتوسط)	٠,١	٠,٩-	٣,٩	٢,٥	٢,٨	١,٠	٠,٩	٠,٩

(المصدر: التقرير الاقتصادي لصندوق النقد الدولي)

التصنيف الائتماني للسلطنة

حصلت عُمان على تقييمات من وكالات تصنيف مختلفة:

الوكالة	التصنيف	النظرة المستقبلية	التاريخ
ستاندرد آند بورز	+B	مستقرة	١٦ اكتوبر ٢٠٢٠
فيتش	-BB	سلبية	١٨ مايو ٢٠٢١
موديز	Ba3	سلبية	٢٣ يونيو ٢٠٢٠

المصادر:
https://disclosure.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/-/view/type/HTML/id/2541665
https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-oman-at-bb-outlook-negative-18-05-2021
https://www.moodys.com/research/Moodys-downgrades-Omans-rating-to-Ba3-changes-outlook-to-negative--PR_426102

الفصل السادس: نظرة عامة على القطاع المصرفي

يواصل البنك المركزي العُماني لعب دور هام في الحفاظ على الاستقرار المالي، واتباع السياسات النقدية المناسبة، وتطوير الأسواق المالية، وتنفيذ أنظمة الدفع والتسوية الحديثة، والإشراف على القطاع المصرفي وتنظيمه. حيث واصل القطاع المصرفي في عُمان اتجاهه بنمو إيجابي في عام ٢٠٢٠. حيث حافظت السيولة في النظام المصرفي على دعم الطلب المحلي ونموه. على الرغم من الزيادة في حجم الميزانية العمومية للبنوك سجلت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان زيادة هامشية (منخفضة بشكل مقبول) عند مقارنتها مع أقرانها في دول مجلس التعاون الخليجي. على الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية للعجز في الحسابات المالية والحسابات الجارية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام ظل القطاع المصرفي قوياً بدعم من مبادرات التنويع الاقتصادي ونموها.

لقد قام البنك المركزي العماني والسلطات المحلية الأخرى باتخاذ إجراءات تحفيزية لدعم الأنشطة غير النفطية والتي تعد خطوة مهمة لضمان استدامة النمو على المدى المتوسط والطويل في السلطنة.

تدابير دعم البنك المركزي العُماني ضد جائحة كوفيد ١٩

أعلن البنك المركزي العُماني في ١٨ مارس ٢٠٢٠ عن حزمة حوافز شاملة لضخ سيولة إضافية تزيد عن ٨ مليار ريال عُماني (٢٠,٧٨ مليار دولار أمريكي) في الاقتصاد. تشمل التدابير الرئيسية للقطاع المصرفي التي تم الإعلان عنها كجزء من الحزمة ما يلي:

- انخفاض الحفاظ على رأس المال الاحتياطي بنسبة ٥٠٪، من ٢,٥٪. إلى ١,٢٥٪.
- زيادة نسبة الإقراض / التمويل بنسبة ٥٪ من ٨٧,٥٪. إلى ٩٢,٥٪، بشرط أن يتم حجز هذا النطاق الإضافي لإقراض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، بما في ذلك قطاع الرعاية الصحية.
- قبول طلبات تأجيل القروض / الفوائد (التمويل/ الربح للمؤسسات المالية الإسلامية) للمقترضين المتأثرين، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشكل فوري للأشهر الستة المقبلة دون التأثير سلبًا على تصنيف مخاطر هذه القروض.
- تخفيض سعر الفائدة على عمليات الريبو بمقدار ٧٥ نقطة أساس، إلى ٠,٥٪، وزيادة مدة عمليات الريبو إلى ثلاثة أشهر كحد أقصى.
- تخفيض سعر الفائدة على خصم أذونات الخزانة الحكومية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس إلى ١٪.
- تخفيض سعر الفائدة على عمليات مقايضة العملات الأجنبية بمقدار ٥٠ نقطة أساس وزيادة فترة تسهيل المبادلة حتى فترة أقصاها ستة أشهر.
- تخفيض سعر الفائدة عند إعادة خصم الكمبيالة والسند الإذني (يضم توقيعين) بمقدار ١٠٠ نقطة أساس إلى ٣٪.
- خفض سعر الفائدة عند إعادة خصم السندات الإذنية بضمان مقبول بمقدار ١٠٠ نقطة أساس إلى ٣,٢٥٪.

تخفيض سعر الفائدة عند إعادة خصم السندات الإذنية المصحوبة بإيصال عهدة / ائتماني بمقدار ١٢٥ نقطة أساس إلى ٣,٥٪.

نمو كبير في قاعدة الأصول

عُمان: إجمالي الأصول المصرفية (مليار ريال عُماني)

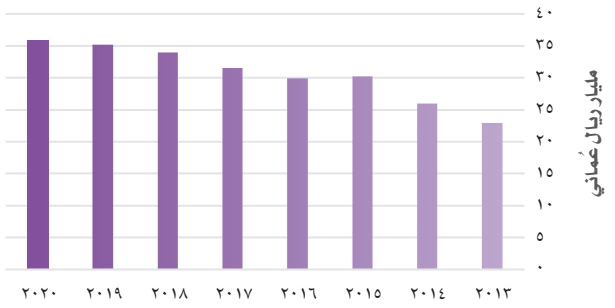

نمت إجمالي الأصول المصرفية في سلطنة عُمان (التقليدية والإسلامية) بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة ٦,٦٪ خلال ٢٠١٣-٢٠٢٠. كما نمت إجمالي موجودات القطاع من ٢٢,٩ مليار ريال عُماني في عام ٢٠١٣ إلى ٣٥,٨ مليار ريال عُماني عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، نمت أصول القطاع بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠٢٠، مقارنة الى ٢,٣٥٪ لعام ٢٠١٩

نمو صحي للائتمان والودائع

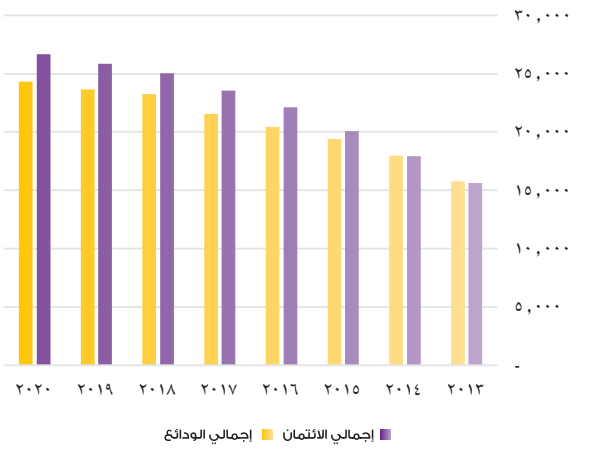

وفقاً لإحصاءات البنك المركزي العُماني، تماسك القطاع المصرفي في السلطنة في عام ٢٠٢٠ مع نمو ائتماني قوي بنحو ٣,٣٪ على أساس سنوي، مسجلاً ٢٦,٧ مليار ريال عُماني في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. كما سجل إجمالي الائتمان معدل نمو سنوي مركب قدره ٨,٠٪ خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، وبلغ إجمالي نمو الودائع نسبة ٢,٩٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٢٤,٣ مليار ريال عُماني في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. في حين سجل إجمالي الودائع معدل نمو سنوي مركب بلغ ٦,٤٪ خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠.

استمرار ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع

نسبة القروض الى الودائع

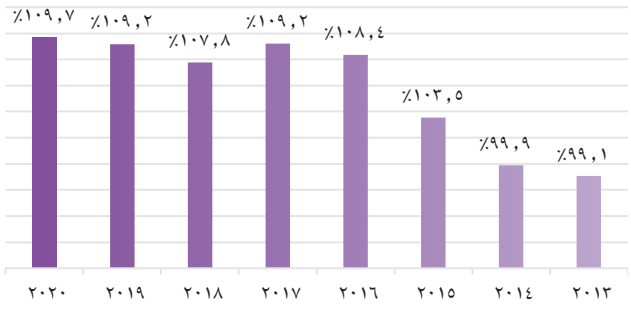

استمرت نسبة القروض إلى الودائع في عُمان في الارتفاع على مر السنين. في عام ٢٠١٩، بلغت نسبة القروض إلى الودائع ١٠٩,٢٪ مقارنة بـ ١٠٧,٨٪ في ٢٠١٨ و٩٩,٩٪ قبل أربع سنوات في ٢٠١٤. وارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى ١٠٩,٧٪ بنهاية عام ٢٠٢٠.

ربحية القطاع المصرفي

ربحية القطاع المصرفي العماني (مليون ريال عماني)

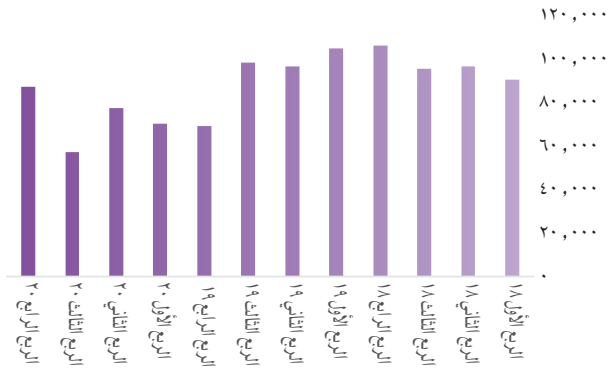

استمر القطاع المصرفي في الحفاظ على ربحيته على الرغم من التحديات المختلفة التي واجهته خلال السنوات الماضية خاصة بعام ٢٠٢٠ بسبب التحديات ذات الصلة بكوفيد-١٩ والوقف الاختياري للقروض بالإضافة إلى ارتفاع القروض المتعثرة.

بلغت أرباح القطاع المصرفي الإجمالية (للشركات المدرجة في بورصة مسقط) في عام ٢٠٢٠ مبلغ ٢٩١ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٣٦٧,٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠، سجل القطاع أكبر انخفاض في الربع الثالث عندما لامست الربحية ٥٦,٩ مليون ريال عماني والتي انتعشت في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٨٦,٩٨ مليون ريال عماني.

الميزانية العمومية للبنوك الإسلامية والنوافذ الاسلامية

عُمان: التمويلات المصرفية للبنوك الاسلامية

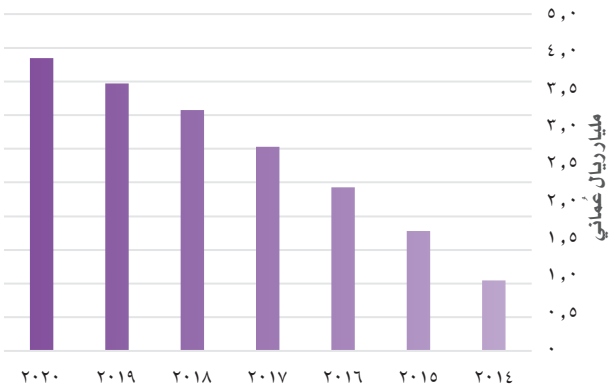

يتكون القطاع المصرفي الإسلامي من بنكين إضافةً خمس نوافذ إسلامية ساهمت بشكل كبير في الوساطة المالية في السلطنة. خلال عام ٢٠٢٠، تم الاستحواذ على بنك العز الإسلامي من قبل بنك عمان العربي كشركة مملوكة بالكامل. وقد استمرت الكيانات المصرفية الإسلامية في النمو بمعدلات صحية منذ إطلاق عملياتها في عام ٢٠١٣.

الأداء البارز للكيانات المصرفية الإسلامية في عام ٢٠٢٠

عمان: الودائع المصرفية للبنوك الاسلامية

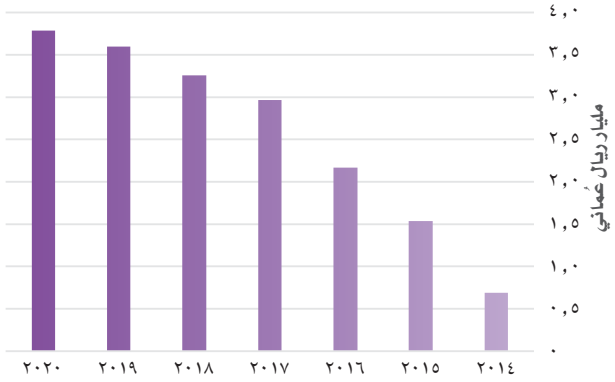

- ارتفع إجمالي أصول البنوك الإسلامية والنوافذ الاسلامية بنسبة ٦,٣ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ٥,٢ مليار ريال عماني، والذي يشكل حوالي ١٤,٥ في المائة من أصول النظام المصرفي حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.
- قدمت الكيانات المصرفية الإسلامية تمويلات ائتمانية قدرت بمبلغ ٤,٣ مليار ريال عماني في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، مسجلة نموا بنسبة ٩,٥ في المائة عن العام الماضي.
- زاد إجمالي الودائع المودعة لدى المصارف والنوافذ الإسلامية بنسبة ٥,٤ في المائة ليصل إلى ٣,٨ مليار ريال عماني.

[المصدر: أوبار كابيتال للأبحاث]

تحديد المؤشرات النقدية والمصرفية في عُمان

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المؤشرات النقدية					
النقد مع الجمهور (مليون ريال عماني)	١,٢٩٩	١,٢٦٦	١,٢٤٢	١,٦١١	**١,٧٣٧**
عرض النقد – M1 (مليون ريال عماني)	٤,٩٧٩	٤,٩٤١	٤,٩٣٠	٥,٣٤٤	**٥,٥٦٠**
عرض النقد بمعناه الواسع – M2 (مليون ريال عُماني)	١٥,٤٢٤	١٦,٠٦٩	١٧,٤٠٠	١٧,٧٥٢	**١٩,٣٢٦**
الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني (مليون ريال عماني)	٧,٧٩١	٦,١٨٦	٦,٦٨٦	٦,٤٠٧	**٥,٧٧١**
المؤشرات المصرفية					
عدد البنوك التقليدية	١٦	١٦	١٦	١٦	**١٦**
عدد فروع البنوك التقليدية	٤٧٠	٤٣٦	٤٤٩	٤٣٥	**٤٤٩**
عدد البنوك الإسلامية	٨	٨	٨	٨	**×٧**
عدد فروع البنوك التقليدية	٧٢	٧٩	٨٠	٨٤	**٩١**
المؤشرات المالية					
الائتمان المصرفي للناتج المحلي الإجمالي	٪٨٧,٩	٪٨٦,٧	٪٨١,٧	٪٨٨,٠	**٪١٠٧,٤**
الائتمان المصرفي للناتج المحلي غير النفطي	٪١١٤,١	٪١١٦,٦	٪١٢٠,٥	٪١٢٦,١	**٪١٤٥,٦**
الودائع البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٨١,١	٪٧٩,٥	٪٧٥,٨	٪٨٠,٦	**٪٩٧,٩**
الودائع البنكية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٪١٠٥,٣	٪١٠٦,٨	٪١١١,٨	٪١١٥,٥	**٪١٣٢,٧**
عرض النقد بمعناه الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي	٪٦١,٣	٪٥٩,٢	٪٥٦,٧	٪٦٠,٥	**٪٧٧,٧**
عرض النقد بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي غير النفطي	٪٧٩,٥	٪٧٩,٦	٪٨٣,٧	٪٨٦,٦	**٪١٠٥,٤**

المصدر: البنك المركزي العماني والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات

*بنكين إسلاميين بالإضافة إلى خمس نوافذ إسلامية

الفصل السابع: نظرة عامة على الأعمال

تأسس بنك نزوى ش.م.ع.ع كشركة مساهمة عامة في سلطنة عُمان ويعمل في الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال شبكة مكونه من ١٥فرعا كما في نهاية ٣٠ يونيو ٢٠٢١. العنوان المسجل للبنك هو ص.ب ١٤٢٣، ميناء الفحل، الرمز البريدي ١٣٣، سلطنة عُمان.

يُعد بنك نزوى مؤسسة مالية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية في الأعمال التجارية في كل من الوساطة والشراكة التي تهدف نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للمجتمع. تنقسم إجمالي الخدمات التي يعرضها البنك إلى خدمات مصرفية مصممة للأفراد وأخرى للشركات، والأسواق العالمية والاستثمارات، حيث يقدم البنك خدماته للعملاء عبر مجموعة من الوسائل تشمل الفروع وعمليات البيع المباشر وخدمة العملاء ونظام الصرف الآلي والإيداع النقدي وتطبيقات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الخدمات الخاصة بالشركات.

الخدمات المصرفية للأفراد

لقد عمل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بشكل مستمر على إعادة صياغة مفهوم التجربة المصرفية الإسلامية في السلطنة، وذلك من خلال إمداد عملائه بالمنتجات المبتكرة والخدمات التي تدعمها خدمة العملاء والحلول الذكية المتطورة لتلبية احتياجات العملاء، وقد ساهم هذا النهج في إحداث تغير إيجابي في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد ودفع المؤسسات الأخرى إلى إعادة تقييم منتجاتهم وتعزيز عروض الخدمات التمويلية.

شهد عام ٢٠٢٠ تحديات غير مسبوقة حيث كانت فئة الأفراد الأكثر تأثرا ؛ نتيجة لعدة عوامل أبرزها جائحة فيروس كورونا والقيود المفروضة على الحركة وإغلاق الأسواق وتخفيض الرواتب وغير ذلك. وعلى الرغم من هذه التحديات، عزز قطاع الخدمات المصرفية للأفراد قاعدة عملائه جنبا إلى جنب مع تركيز البنك على تعزيز حصته في السوق مع الموازنة بين مخاطر الائتمان والانكشاف.

وارتكزت مساعي البنك خلال عام ٢٠٢٠ على دعم العملاء خلال هذه التحديات الاستثنائية ماديا ومعنويا، حيث قام البنك بتأجيل سداد أقساط التمويل المنزلي بعقدي الإجارة و المشاركة المتناقصة للعملاء نظرا لأن الأقساط الشهرية للتمويل السكني تمثل التزاما كبيرا على الأسر، وبالإضافة إلى ذلك، عرض القسم أيضا على العملاء تأجيل الأقساط للمتأثرين من الوباء الذين تم حسم رواتبهم أو المسرحين من الأعمال حسب توجيهات البنك المركزي العماني. وعقب رفع القيود المفروضة أطلق البنك عرضا ترويجيا حصريا "لمحاربي كورونا" وذلك لتكريم وتقدير من عملوا بجد وبلا كلل لخدمة الوطن وأبنائه.

وفي إطار دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي، وقع بنك نزوى عددا من الاتفاقيات مع مجموعة من العلامات التجارية المرموقة في قطاعات مختلفة لتوفير خدمات ذات قيمة مضافة وحسومات للعملاء. وعلاوة على ذلك وبهدف تعزيز العلاقة مع عملاء إدارة الثروات أطلق البنك مجموعة مميزة من المنتجات الحصرية والمزايا والأسعار المخفضة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات هذه الفئة من العملاء.

واستمر قسم الخدمات المصرفية للأفراد في تطوير قنواته الرقمية سعيا في تحسين الشمول المالي ودفع عجلة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، حيث تم إطلاق مجموعة من الخدمات الجديدة عبر جميع المنصات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف وتطبيقات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي، والرسائل النصية القصيرة وأيضا البريد الإلكتروني، إذ تأتي هذه الخدمات بهدف تعزيز راحة بال العملاء. وعلاوة على ذلك، افتتح البنك فرعه الخامس عشر في ولاية الرستاق وذلك لمواصلة استراتيجية ايصال الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى كافة أفراد المجتمع.

كما نظم قسم الخدمات المصرفية للأفراد ورش عمل معرفية منتظمة بهدف رفع الوعي حول الخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك سعيا في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية حصيفة.

بنك نزوى في مارس ٢٠٢١، عزز مكانته كرائد في الصيرفة الإسلامية في السلطنة عبر توسيع قاعدة عملائه مما أدى إلى تحقيق زيادة في حصة البنوك الاسلامية في السوق في الودائع الى ٢٤٪ وفي الأصول إلى ٢٣٪. كما واصل البنك تحليل وتوقع احتياجات العملاء ووضع معايير جديدة لخدمة العملاء وذلك بناء على رؤى ومعطيات من فروع البنك المنتشرة في مختلف المواقع الاستراتيجيةحول السلطنة.

ويسعى بنك نزوى خلال عام ٢٠٢١ إلى إستمرار تطوير مجموعة منتجاته وخدماته بشكل مبتكر لتقديم تجربة مثرية للعملاء علاوة على توسيع شبكته بهدف تعزيز قاعدة العملاء.

الخدمات المصرفية التجارية

يخدم قطاع الخدمات المصرفية التجارية احتياجات القطاع الحكومي، والمؤسسات المملوكة للحكومة، والشركات والعملاء التجاريين، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال رأس المال العامل المنظم المبتكر، والتمويل طويل الأجل، وتسهيلات تمويل التجارة.

شهد قطاع الخدمات المصرفية التجارية تطورا كبيرا خلال العام بالرغم من التحديات التي صاحبت جائحة فيروس كورونا-١٩ المستجد، كما يمضي القطاع الآن قدما نحو تحقيق أهداف وطموحات عام ٢٠٢١ بالإضافة إلى تلبية متطلبات العملاء في جميع القطاعات المختلفة.

كما أسهم البنك في تعزيز القطاع الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٠ وذلك عبر إبرام العديد من الاتفاقيات مع العملاء في مختلف القطاعات، وشملت الاتفاقيات تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل إنشاء مجمع صناعي للتمور مع شركة تنمية نخيل عمان ومشروع إنشاء شبكة صرف صحي في منطقة ظفار مع الشركة الوطنية العمانية للهندسة والاستثمار، ومشروع الحرم الجامعي لجديد لفرع الجامعة العربية المفتوحة.

وستسهم كلا من سياسة الخدمات المصرفية التجارية المحدثة وشبكة الفروع المتنامية في استقطاب المزيد من العملاء في أنحاء السلطنة،

وسترتكز منهجية البنك المستقبلية على تسخير الإمكانات والموارد من أصحاب العلاقة داخل وخارج السلطنة بهدف تعزيز الحصة السوقية وإثراء تجربة العميل وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما يسعى قطاع الخدمات المصرفية التجارية باستمرار إلى تطوير منهج أعماله عبر تعزيز القدرات والتركيز على تلبية متطلبات الأعمال التجارية سعيا في تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.

الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعي بنك نزوى الدور الجوهري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص عمل للكفاءات العمانية، حيث يدعم البنك القطاع عبر توفير حلول ومنتجات مصممة خصيصا لهذا القطاع.

وتعكس الزيادة الكبيرة في قاعدة العملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو حجم الأعمال التجارية مدى الثقة التي تحضى بها المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما يسعى قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع نطاق تغطيته في المدن الرئيسة خارج مسقط، ويضع القسم خطط مستقبلية تهدف إلى تكوين المزيد من الشراكات مع الشركات في قطاعات مختلفة كالنفط، مع التركيز أيضا بشكل خاص على المناطق الصناعية كمدائن.

إن تكوين الشراكات مع المؤسسات في سلسلة التوريد للشركات الكبرى سيظل أمرا جوهريا، حيث تم إعداد كتيب مخصص لتسليط الضوء على المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من التحديات المختلفة فقد وفر قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجات وأعمال جديدة بهدف تحقيق النمو المأمول، وفي ضوء ذلك، سيمضي البنك قدما نحو تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام منصات مختلفة.

الخدمات المصرفية للشركات

يدير بنك نزوى للخدمات المصرفية للشركات فريق من الخبراء في تمويل الشركات، في الوقت الذي يعمل على تلبية متطلبات واحتياجات عملائه من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك في مختلف القطاعات التي تشمل الإنشاءات والتصنيع والمقاولات والنفط والغاز والمستحضرات الصيدلانية والطيران والسيارات.

يعد قسم الخدمات المصرفية للشركات أحد محركات النمو الجوهرية في أعمال قسم الخدمات المصرفية التجارية لبنك نزوى حيث سجل القسم نموا كبيرا خلال عام ٢٠٢٠ ألا أن النهج الدقيق الذي يتبعه قسم الخدمات المصرفية للشركات قد ساهم في إنتقاء المشاريع التي تضمنت تعزيز جودة الاصول.

كما عمل البنك على دعم العملاء خلال فترة الجائحة في إدارة التدفقات النقدية ضمن حدود التدابير المسموح بها والصادرة من البنك المركزي العماني، وواصل البنك في دعم المؤسسات المتضررة وبالتالي الاقتصاد المحلي بشكل غير مباشر خلال الأزمة مستندا على منهج متوازن مع التركيز على العملاء والصناعات المتأثرة، فقد حقق النهج والاستراتيجية المتبعة في تحقيق نتائج إيجابية.

واستمر البنك في التركيز على المدن الرئيسة كمسقط وصحار وصلالة والدقم، ويتمحور تركيز البنك في الدقم على المشاريع التنموية المنسجمة مع الأهداف الوطنية. وفي إطار التعاون النشط لأصحاب العلاقة، أولى البنك اهتماما خاصا لمشاريع البنية التحتية والصناعات ذات الأولوية الوطنية حول السلطنة بهدف تطوير حلول مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية من شأنها أن تضفي قيمة تجارية جيدة.

الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة الحجم

أُنشئ قسم الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة الحجم في عام ٢٠٢٠ بهدف توسيع نطاق الخدمات المقدمة لقطاع الشركات بالإضافة إلى قطاعات الأعمال الحالية، الأمر الذي سيعزز من إدارة الحسابات ويطور من الأعمال التجارية. ويهدف القسم إلى سد الفجوة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، حيث أن المؤسسات التي تقع ضمن هذه الفجوة تمتلك فرصاً واعدة للنمو. وعلى الرغم من أنها في مرحلة الإعداد إلا أن القسم حقق إنجازات تجدر بالذكر في السوق، إذ استقطب القسم عملاء مهمين في القطاعات ذات الأولوية الوطنية، ومن المتوقع أن تشهد الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة نمو سريع علاوة على توفير الاستمرارية لأعمال العملاء التجارية.

تهدف إدارة الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة الحجم إلى دعم جميع الصناعات المتوسطة بمنتجات متخصصة تتوافق مع الشريعة بنسبة ١٠٠٪، مصممة خصيصا لدعم الكيانات في جميع أنحاء عمان خلال تطويرها والتي تشمل.

- تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للشركات في مراحل نموها الأولية
- دعم الشركات التي يتراوح حجم أعمالها ما بين ٥ مليون و١٥ مليون ريال عماني
- سد احتياجات الشركات التي تقع بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى
- أن يكون البنك الوحيد لاستهداف العملاء من خلال توفير مجموعة من المنتجات المصرفية الإسلامية لتلبية متطلباتهم
- التركيز على العملاء في جميع قطاعات الأعمال تحت الأولويات الوطنية للخدمات والتجارة والتصنيع

تغطي المنتجات للخدمات المصرفية متوسطة الشركات في المقام الأول في مجالين.

عروض لمنتجات الأصول

- تمويل رأس المال العامل
- تمويل التجارة الإسلامية بما في ذلك خطابات الاعتماد والضمانات والكمبيالات

- منتجات التجزئة المصرفية لعملاء الشركات.
- التمويل طويل الأجل
- فريق دعم مخصص للعملاء

عروض لمنتجات الإيداعات

- الخدمات المصرفية والمعاملات الرقمية
- الحسابات الجارية
- حسابات تحت الطلب
- حساب استثماري لأجل
- خدمات الصرف الأجنبي الإسلامية

تمويل المشاريع

تمويل المشاريع و التمويلات المجمعة هي وظيفة متخصصة ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للشركات لتقديم حلول تمويل المشاريع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبفضل الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة ١٠٠٪، نجح الفريق أيضًا في إنشاء سوق متخصص في القطاعات سريعة التوسع، مثل البنية التحتية طويلة الأجل والمشاريع الصناعية والخدمات العامة باستخدام هيكل مالي متين وغير محدود. يعمل الفريق بشكل وثيق مع العملاء لتوفير حلول أعمال كاملة مصممة خصيصًا عبر قطاعات الصناعة. تكمن قوتها الأساسية في تقييم المشروع، والدور الاستشاري والهيكلي في تجميع متطلبات العملاء بين البنوك المحلية والإقليمية.

يستمر قسم تمويل المشاريع في توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية، ويعزى ارتفاع الحاجة إلى الحلول التمويلية إلى عدة عوامل أبرزها الاهتمام المرتفع بمشاركة القطاع الخاص في المشاريع الوطنية الاستراتيجية مع وضع لوائح داعمة جديدة تشمل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠١٩/٥٢، وقانون الإفلاس الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠١٩/٥٣، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي و أدى قانون الخصخصة الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠١٩/٥١ الى إنشاء وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تابعة للحكومة إلى زيادة الحاجة إلى تمويل المشروع.

ومن المتوقع أن تلعب مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورا حيويا في تحفيز النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن قسم تمويل المشاريع على أهبة الاستعداد دائما لتلبية الاحتياجات من خلال الاستمرار في التنفيذ الناجح بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتطوير المشاريع والعقود. وحقق القسم خلال العام الماضي أداء جيدا في إجراء عددا من المعاملات التي تحظى بأهمية وطنية، ويعمل القسم بلا كلل سعيا في ترسيخ مكانته كلاعب محوري في سوق تمويل المشاريع والتمويلات المشتركة في السلطنة، حيث لا تقتصر أهمية هذا المجال للبنك على قطاعي البنية التحتية والمرافق فقط بل أيضا تمتد للاقتصاد بشكل أوسع.

الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية

تتبع الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية لبنك نزوى نهجًا عالي التنظيم للمعاملات المعقدة التي تنطوي على استثمارات. تم تصميم عروض المنتجات والخدمات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وفقًا للمتطلبات. يقدم هذا الفريق ذو الخبرة العالية العديد من خدمات الاستثمار وسوق رأس المال، ولا سيما الخبرة الاستشارية في الصكوك للعملاء البارزين،بما في ذلك المؤسسات المملوكة للحكومة.

تضيف الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية قوة وتنوعًا لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات من خلال تقديمها لمصادر التمويل وتدفقات الإيرادات الأخرى.

يعتبر قسم الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية أحد المحركات الرئيسة لمحفظة الودائع التي تندرج ضمن الخدمات المصرفية للشركات من أجل المساعدة في نمو أصول البنك بعيدا عن الحلول الاستثمارية. وقد مثلت التكلفة المتزايدة تحديا متزايدا للصناعة إلا أن جهود فريق الوحدة الحكومية ساهمت في توفير الدعم المطلوب من خلال إيجاد مصدر جديد للعملاء. ومع زيادة إجراءات ترشيد الميزانية في القطاع العام فقد نتج عن النهج الاستباقي لإدارة العلاقات ضمان استمرار الأعمال التجارية.

كما استمر قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في بذل الجهود سعيا في تطوير قطاع سوق المال المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وأسهم أيضا بشكل كبير في الجهود الجماعية المتعلقة بإصدارات الصكوك السيادية بالريال العماني والتي شارك بنك نزوى في تنظيمها. وسيواصل قسم الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية جهوده لتوسيع قاعدة البنك مع العمل بكل عزم لتوفير مصادر تمويل أساسية بالإضافة إلى توفير موارد دخل أخرى بما فيها الخدمات الاستشارية للصكوك.

الأسواق العالمية (الخزينة)

يقدم قسم الأسواق العالمية في بنك نزوى حلولاً مخصصة لإدارة سيولة الشركات.بهدف تحسين العائد في نطاق برنامج محدد يعتمد على التدفق النقدي. كما يوفر أيضًا حلولًا مخصصة لصرف العملات الأجنبية لتلبية المتطلبات المحددة للعملاء.

بالنسبة للتنويع وللمستثمرين الذين لديهم أفق استثماري طويل الأجل، يحتفظ قسم الأسواق العالمية بمحفظة تدار بشكل ديناميكي، وتتكون من الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (الصكوك). ويتخصص الفريق في إنشاء حلول استثمارية مخصصة وموجهة بما يتناسب مع متطلبات العميل للمخاطر والعائد المستهدف.

تعد إدارة السيولة من التحديات الصعبة التي شهدها القطاع، وفي ضوء ذلك نجح قسم الأسواق العالمية في تلبية جميع المتطلبات التمويلية على المستويين البنكي والتنظيمي. ونتيجة للجهود المتظافرة مع الاقسام ذات الصلة والتوجيهات المستمرة من قبل الإدارة فقد ساهم ذلك في إتخاذ خطوات استباقية بهدف تعزيز تنويع المطلوبات المالية، كما أسفرت هذه الإجراءات عن تعزيز مرونة محفظة التمويل مع تحقيق تدفقات نقدية إضافية للبنك.

ولعب قسم الأسواق العالمية أيضا دورا مهما في زيادة الدخل من خلال عمليات الصرف الأجنبي وإدارة محفظة الصكوك.

كما حقق الصرف الأجنبي نموا كبيرا على أساس سنوي ومن المتوقع أن يزداد بشكل منسجم مع توسع البنك. واستمرت محفظة الصكوك في تسجيل نمو شامل على الرغم من تقلبات السوق كما تابعت اسهامها الثابت في إيرادات البنك، وسيواصل قسم الأسواق العالمية مساعيه الرامية إلى توسيع نطاق عروضه المرتكزة على المعرفة بالسوق والخبرة في أسواق الصيرفة العالمية.

الخدمات المصرفية الدولية (المؤسسات المالية)

تركز وحدة الخدمات المصرفية الدولية على بناء العلاقات والحفاظ عليها داخل المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم لضمان علاقات سلسة وتدفق الأعمال.

يواصل بنك نزوى بناء علاقات قوية مع البنوك المحلية والدولية في جميع أنحاء العالم. يهدف البنك إلى توفير إمكانية الوصول إلى عملاء البنك، من الشركات والمؤسسات، إلى الشبكة الدولية للتجارة والمدفوعات، وكذلك إلى أحدث المنتجات من أكبر البنوك الإقليمية / العالمية والتي تتوافق مع الأحكام الشرعية لتلبية حاجة العملاء.

تتعامل وحدة الخدمات المصرفية الدولية مع جميع البنوك المحلية والدولية أيضا كعملاء لها. وقد وضع البنك خطوط ائتمان للتعامل مع المدفوعات المحلية والدولية وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان. كما يضمن البنك كفاءة التعامل مع البنوك المحولة/المراسلة.

يستمر قسم الخدمات المصرفية الدولية في بناء علاقات متينة مع المؤسسات المالية المحلية والدولية حول العالم. ويهدف البنك إلى تمكين عملائنا من الشركات والمؤسسات من الوصول إلى الشبكة الدولية للتجارة والمدفوعات وإلى تقديم أحدث المنتجات المقدمة من أكبر البنوك الإقليمية أو الدولية. كما تم توفير مصادر تمويل إضافية من خلال الشراكة مع المؤسسات المالية. ويعمل الفريق على ضمان تكوين علاقات مع البنوك المراسلة والتأكد من انسياب الأعمال بطريقة سهلة.

وخلال العام، استمر البنك في إضافة شركاء جدد من المؤسسات المالية، وإنشاء خطوط جديدة وإقامة علاقات ومواقع جغرافية جديدة. وتم أيضا التعامل مع المدفوعات المحلية والدولية والإيداعات وخطابات الاعتماد والضمان. وسيواصل القسم تطوير العلاقات طويلة الأجل وتوسعة مشاركاته من أجل ضمان كفاءة البنك في تحقيق جودة المعاملات الموفرة للعملاء.

الخدمات المصرفية للمعاملات والتمويل التجاري

تقدم الخدمات المصرفية للمعاملات والتمويل التجاري مجموعة من الخدمات المصرفية الرقمية لعملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات التابعة للبنك. تمنح القدرة على تنفيذ المعاملات المصرفية الرقمية بسهولة على مدار الساعة، مع أفضل أمان في فئته.

تشمل الميزات الرئيسية ؛

- معالجة الرواتب عبر الإنترنت
- المدفوعات عبر الإنترنت بالريال العماني
- المدفوعات عبر الإنترنت بالعملات الأجنبية
- دفع الفواتير عبر الإنترنت
- تقارير وبيانات شاملة
- صلاحيات الدخول للخدمات البنكية لعملاء الشركات
- موافقات متعددة المستويات للطلبات والمعاملات

الخدمات الأخرى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي ؛

- حسابات تحت الطلب ذات عوائد أعلى وسيولة سهلة
- ودائع الوكالة بالاستثمار ذات العوائد المرتفعة
- بطاقة الحسم المصرفي للشركات
- خدمات التأمين التكافلي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

المكتب التجاري والخزينة

- خدمات تمويل التجارة الإسلامية
- منتجات خزينة متقدمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

كما يقدم بنك نزوى حلول التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من العملاء المحليين والدوليين.

وتشمل الخدمات والتمويل التجاري ؛

- **خدمات الاستيراد**
  - خطابات اعتماد الاستيراد
  - وثائق التحصيل المستندي الواردة
  - تمويل المرابحة لخطابات الاعتماد
  - تمويل المرابحة للوثائق الواردة للتحصيل
  - التدقيق والتعامل مع وثائق خطابات الاعتماد
  - وثائق بوالص التحصيل الصادرة
  - تمويل المساومة
- **خطابات الضمان**
  - ضمان دخول العطاءات
  - ضمان الدفعة المقدمة
  - ضمان حسن الأداء
  - الضمان المالي / ضمان الدفع
  - ضمان المحتجزات
  - ضمان المقابل
- **خدمات التصدير**
  - خطاب اعتماد التصدير
  - تأكيد خطاب الاعتماد
  - تحويل خطاب الاعتماد
- **منتجات التمويل التجارية الأخرى**

- المشاركة في خطاب الاعتماد عالي القيمة
- المشاركة في خطاب الضمان عالي القيمة
- تمويل خطاب الاعتماد للتصدير – المساومة
- تمويل ما قبل الشحن مقابل خطاب الاعتماد
- ترتيب تأكيد خطاب الاعتماد من المؤسسات المالية الدولية

واصل قسم الخدمات المصرفية للمعاملات والتمويل التجاري التوسع وتعزيز قدراته وإضافة تسهيلات لتلبية الطلب المتنامي على الخدمات المصرفية وخدمات إدارة النقد، وشهد استخدام منتجات وحلول التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل العملاء زيادة ملحوظة خلال العام. حيث تم تحقيق ذلك من خلال الجهود التسويقية الفعالة المتواصلة لعمليات التمويل التجاري التي تعزز ثقة العملاء في أعمال وخدمات التسليم التي نقوم بها.

ونتيجة لذلك، ساهم هذا النمو المستدام في زيادة الدخل غير الممول للبنك. وسوف يستمر قسم الخدمات المصرفية للمعاملات والتمويل التجاري ببذل كل جهد ممكن لتقديم خدمات ذات جودة عالية متميزة للعملاء فيما يتعلق بمتطلبات تلك المعاملات إضافة إلى التسهيلات التجارية المحلية والدولية. ومن أجل تسهيل دعم العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاستيراد والتصدير، تم إنشاء مكتب خاص بالخزينة والتجارة خلال العام يتبع لقسم الخدمات المصرفية للمعاملات.

دعم الخدمات المصرفية التجارية

يمثل قسم دعم الخدمات المصرفية للشركات قسما رئيسا لدعم الأعمال التجارية وتغطية مجموعة واسعة من خدمات العملاء. فقد كان دعم الخدمات المصرفية التجارية ضروريا لتحقيق الأداء الشامل والنمو الكبير حيث يوفر الفريق الدعم المطلوب لتحقيق كفاءة عالية لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات شاملا من خدمات العملاء والأداء.

ويهدف القسم إلى تحقيق مستويات عالية من رضا العملاء عبر التحسين المستمر لجودة عملياته، علاوة على ذلك، يتعاون القسم مع جميع الأقسام الأخرى في حل المشكلات المتعلقة بتقديم الخدمات للعملاء في الوقت المناسب، وسيواصل القسم في تقديم الدعم اللازم للمبادرات الجديدة.

تطوير المنتجات

يساهم قسم تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية التابع للخدمات المصرفية التجارية في تصميم وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة وإعادة تقييم العمليات بالإضافة إلى تبسيط الوثائق وتقديم الحلول المناسبة بهدف إنشاء مجموعة مميزة من المنتجات والخدمات التي من شأنها أن ترقى بالخدمات المقدمة للعميل. كما يتم تنسيق هذه المنتجات بشكل متوافق مع الاحتياجات العالمية وأيضا عبر الاستفادة من التقنيات الحديثة وإدارة علاقات العملاء ورؤى السوق.

ترتكز منهجية عمل البنك على الإبداع والابتكار حيث سعى باستمرار نحو تطوير منتجات جديدة وعالية الجودة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية بحيث توفر مزايا فريدة وذات قيمة مضافة للعملاء، ويتمتع القسم بالقدرة على إيجاد حلول شرعية ميسرة مخصصة لتلبية الاحتياجات الدقيقة للعملاء من الشركات.

منتجات التمويل

- تمويل المرابحة
- تمويل الإجارة
- الإجارة الموصوفة في الذمة
- تمويل المشاركة (مشاركة متناقصة)
- تمويل رأس المال العامل (وكالة بالاستثمار)
- الاستصناع

منتجات الإيداع

- الودائع لأجل (وكالة بالاستثمار أو المضاربة)
- حساب تحت الطلب (المضاربة أو الوكالة بالاستثمار)
- الحساب الجاري
- حسابات التوفير الحكومية (المضاربة)

إجراءات الحوكمة الشرعية

يمثّل الالتزام التام والصارم بمبادئ ومتطلبات الشريعة الإسلامية الأساس الذي اعتمده بنك نزوى في تصميم منتجاته وخدماته المصرفية وذلك عبر إطار حوكمة شرعية شامل يتضمن العناصر الأساسية التالية التي تضع المعايير والممارسات الضامنة للتوافق مع الشريعة الإسلامية.

١. الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية

- هو "كتاب القواعد" الذي أصدره البنك المركزي العماني حول مبادئ الصيرفة الإسلامية ليحدد المبادئ التوجيهية للحوكمة الشرعية والمفاهيم وإدارة المخاطر والمبادئ المحاسبية وخصائص المنتجات المسموح اعتمادها في السلطنة من قبل المصارف الإسلامية.
- تم إصدار لائحة البنك المركزي العُماني للأعمال المصرفية الإسلامية رقم BM / ٢٠١٩/٠٤/٥٦ بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢. معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تضم كافة معايير المحاسبة والحوكمة الشرعية التي أصدرتها الهيئة وأوصى بها البنك المركزي العماني.

وتمثل هذه المعايير مرجعاً رئيساً للإلتزام بالشريعة الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية. ويتم اللجوء للأحكام الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية بخصوص القرارات الشرعية غير الواردة في هذه المعايير.

٣. الهيئة العليا للرقابة الشرعية

هي هيئة شرعية مركزية أنشأها البنك المركزي ،و تتمتع الهيئة الشرعية العليا بالاستقلال التام في ممارسة دورها والذي يتمثل في إبداء الرأي وتقديم المشورة للبنك المركزي في الجوانب الشرعية

المتعلقة بالأعمال المصرفية الإسلامية، و البت في المسائل التي ترفع إليها من خلال البنك المركزي والتي تكون موضع خلاف فقهي فيما بين لجان الرقابة الشرعية في المصارف المرخصة، ويكون قرارها ملزما للمصرف المرخص.

٤. هيئة الرقابة الشرعية

هي هيئة تتألف من علماء الشريعة العمانيين والدوليين الذين يقومون بمراجعة وإصدار الفتاوى حول كافة المنتجات والعمليات ذات الصلة إضافة إلى الإشراف عليها بشكل تام لضمان التزام بنك نزوى بأحكام ومعايير الشريعة الإسلامية على الدوام . ويلتقى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك بشكل منتظم كل ثلاثة أشهر، وتضم كلاً من الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاربي (رئيس الهيئة)، والشيخ الدكتور عزنان بن حسن (نائب رئيس الهيئة، عضو جديد)، والشيخ الدكتور إبراهيم بن ناصر الصوافي (عضو) والشيخ علي بن سليمان الجهضمي (عضو جديد).

هذا وقد أسست الهيئة لجنة تنفيذية شرعية متخصصة (اللجان التنفيذية الشرعية) مؤلفة من الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاربي والشيخ الدكتور إبراهيم بن ناصر الصوافي، وتعقد لقاءاتها بشكل شهري لمراجعة أعمال البنك من ناحية التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية واستيعاب المتطلبات الحالية للأعمال . وتستند اللجنة التنفيذية الشرعية على المبادئ التوجيهية لهيئة الرقابة الشرعية وفتاويها.

وبعد وفاة الشيخ الدكتور / عبدالستار أبو غدة – طيب الله ثراه في شهر أكتوبر ٢٠٢٠ ، قام البنك ، بتوصية من مجلس إدارة البنك وموافقة البنك المركزي العماني في شهر ديسمبر ٢٠٢٠، بتعيين الشيخ الدكتور عزنان كعضو جديد في هيئة الرقابة الشرعية لضمان اكتمال النصاب القانوني طبقاً للإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية. وقد قدم أعضاء المجلس والإدارة تعازيهم الخالصة لعائلة المرحوم بإذن الله تعالي الشيخ الدكتور عبدالستار وأشادوا بجهوده الكبيرة في تأسيس الحوكمة الشرعية لبنك نزوى منذ تأسيسه في عام ٢٠١٢. نسأل الله أن يتغمده برحمته الواسعة ويغفر له ويسكنه في جنات الفردوس.

٥. المراجع الشرعي الداخلي / رئيس الإدارة الشرعية

يتحمل المراجع الشرعي الداخلي مسؤولياته بصفته رئيسا للإدارة الشرعية. وتشمل مهامه الإشراف على وحدة التدقيق الشرعي ووحدة الالتزام وتوفير التدريب الشرعي. إلا أن أهم دور فني له هو تنفيذ المراجعة الشرعية لجميع المقترحات/ العروض المالية بالتنسيق مع رئيس الهيكلة الشرعية. وبعدها يتم إعداد تقرير لكل مقترح/ عرض ويقدم إلى أقسام الاعمال المعنية باعتبارها جزءاً من المستندات المطلوبة للتنفيذ. هذه المهمة عبارة عن عملية مراجعة شرعية قبل التنفيذ.

وبالإضافة إلى هذه المهام اليومية، يشرف المراجع الشرعي الداخلي على خطط التدريب والتدقيق الشرعي وجدولها الزمني، ويتولى تقديم الإرشاد والتوجيه الشرعي في المسائل اليومية وأيضاً يتولى عملية غرس ثقافة الالتزام الشرعي والتدريب وعمل البحوث اللازمة ما أمكن، ويقوم المراجع الشرعي الداخلي بالتعاون مع أعضاء الفريق المخصص بدور المنسق لهيئة الرقابة الشرعية بإعداد ملف الاجتماع ومحاضر الاجتماعات. وبعدها، يتم إرسال القرارات والتوجيهات إلى رؤساء أقسام العمل المعنية للالتزام بها.

٦. الالتزام والهيكلة الشرعية

ضمن الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية ،يتمحور هذا الإجراء حول مشاركة وحدة الالتزام الشرعي على نطاق واسع قبل أن تتم الموافقة على المنتج أو معاملة جديدة، فلا يتم طرح أي منتج أو عملية جديدة قبل استشارة وحدة الالتزام الشرعي أولاً والحصول على موافقة رسمية من هيئة الرقابة الشرعية مسبقاً. وبالتالي، تقوم الوحدة بدور المراجعة والإشراف الشرعي على عمليات البنك قبل تنفيذها وذلك عبر اجتماعات شهرية وربع سنوية .

تشكل هذه المهمة جوهر النشاط الشرعي في الدائرة، كما أنها مسؤولة أيضاً عن تقديم المشورة بخصوص تطوير المنتجات الجديدة بالإضافة إلى مراجعة برامج المنتجات ووثائقها الإضافية. وبهدف دعم ومساندة أنشطة الالتزام بالشريعة، يتم تدقيق المخاطر غير المتوافقة مع أحكام الشريعة بشكل مستمر، ومن ثم يتم تحديد مجموعة من الضوابط اللازمة للحد من هذه المخاطر التي تقع نتيجة الأخطاء البشرية. ويتم تحويل أي دخل من المعاملات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى الأعمال الخيرية وفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة الرقابة الشرعية.

٧. التدقيق الشرعي

ضمن الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية ، هو إجراء داخلي خاص ومنوط بعدد من موظفي البنك ذوي الكفاءات الذين يساعدون المراجع الشرعي الداخلي والهيئة الشرعية لإصدار رأي حول الالتزام الشرعي للبنك في عملياته ويرفعون تقاريرهم بشكل مباشر إلى المراجع الشرعي الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية. ويقوم الموظفون المسؤولون عن ذلك بإجراء التدقيق مع التوجيهات الشرعية ذات الصلة. ويتم رفع تقارير فورية عن أية معاملة غير متوافقة مع الشريعة إلى اللجنة التنفيذية الشرعية لمراجعتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وإلى هيئة الرقابة الشرعية، كما أن القسم مسؤول عن آلية توزيع الأرباح لحسابات المضاربة بشكل صحيح حيث يتم التحقق من تحويل أية إيرادات ناتجة عن المعاملات المالية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لصالح حساب الأعمال الخيرية والتأكد من صرفها وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية ومن ثم يتم إبلاغ هيئة الرقابة الشرعية لاتخاذ الإجراء الشرعي القادم.

٨. التدقيق الشرعي الخارجي

بناءً على التعليمات الواردة في الإطار التنظيمي للمعاملات المصرفية الإسلامية، يقوم البنك بتعيين مدقق مستقل ومختص في التدقيق الشرعي لمراجعة نشاطات البنك بشكل سنوي.

٩. التدريب الشرعي

يواصل قسم التدريب الشرعي في البنك تركيزه على برامج التدريب الشرعي لضمان اكتساب كافة الموظفين الإداريين وفريق العمل معرفة شاملة بأسس الشريعة الإسلامية وأحكامها. كما تتوسع دائرة التدريب الشرعي لتشمل الأطراف الخارجية وذلك من خلال الحملات التوعوية بالصيرفة الإسلامية الموجهة لمختلف شرائح المجتمع بما في ذلك

الأساتذة والتلاميذ والطلبة وموظفي الوزارات ومؤسسات القطاعين العام والخاص.

١٠. مراقب مخاطر عدم الالتزام بالشريعة

وفقاً للإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية ، فإنه يجب أن يكون لدى قسم الالتزام بالشريعة مراقباً لمخاطر عدم الالتزام بالشريعة، ولذلك فإن مهام قسم مخاطر عدم الالتزام بالشريعة تتمثل في التعرف على تحديد و مراقبة، وضبط، وإدارة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة في البنك والتي قد تنشأ عن التقصير في الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية كما هي مبينة في الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية الصادر من البنك المركزي العماني والمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والقواعد والتوجيهات الصادرة من رئيس هيئة الرقابة الشرعية بخصوص التعرف على معايير مخاطر عدم الالتزام بالشريعة لكل دائرة وكل مهمة.

- تقوم وحدة مراقبة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة بالقياس الكمي لحجم المعايير التي تم التعرف عليها واكتشاف حالات عدم الالتزام بالشريعة لكل معيار.
- تقوم وحدة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة بمراقبة التطورات التي تطرأ على معايير عدم الالتزام بالشريعة خلال العام وبشكل دوري.
- تقوم وحدة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة بتوفير معايير ضبط مناسبة للتأكد من ضمان سير العمليات بشكل صحيح ومنع أي إخلال بالمعايير والإرشادات المتعلقة بالالتزام.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لإدارة الشريعة في البنك هي كما يلي:

- تعد الإدارة الشرعية أحد عناصر الحوكمة الشرعية والتي تعد مماثلة لهيكلة حوكمة الشركات، كما هو الحال مع الادارة الشرعية في بنك نزوى والذي تم تأسيسها بموافقة من هيئة الرقابة الشرعية . حيث تسهم النظم والسياسات الشرعية في تعزيز مستوى إشراف أعضاء مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة البنك لضمان مدى توائم وتوافق العمليات التشغيلية والأنشطة التجارية بالبنك مع أحكام الشريعة الإسلامية ومتطلباتها.
- وفيما يتعلق بالمستوى المؤسسي، تقوم الإدارة الشرعية بدور الوسيط بين هيئة الرقابة الشرعية وإدارة البنك، حيث يعمل كلاهما (هيئة الرقابة الشرعية والإدارة الشرعية) في توفير القرارات والمبادئ التوجيهية لإدارة البنك لتحقيق توافق جميع الأنشطة والعمليات التي يقوم بها البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإمتثالها مع الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية الصادر من البنك المركزي. ومع ذلك فإن مهمة المساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بالإمتثال مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظم والسياسات الموضوعة من قبل هيئة الرقابة الشرعية تظل في يد مجلس الإدارة وإدارة البنك.
- تتبع الإدارة الشرعية عملياً لهيئة الرقابة الشرعية ومكتب الرئيس التنفيذي وذلك فيما يتعلق بالقضايا الإدارية. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية من خلال الإدارة الشرعية (المراجع الشرعي الداخلي) بتزويد نسخ من الفتاوى، والقرارات الشرعية لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، نظراً لأن عملية الإلتزام وتطبيق هذه القرارات في جميع العمليات التمويلية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك إنما يقع على عاتق الإدارة. وفي الجانب الآخر، فإن هيئة الرقابة الشرعية تقوم بتسليم جميع النتائج التي تخرج بها للجمعية العمومية للمساهمين في نهاية كل عام.
- تقوم الإدارة الشرعية بأداء مهامها وفقا للقوانين والسياسات التنظيمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والصادرة من قبل البنك المركزي من خلال الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية(IBRF)، والقرارات والأحكام الشرعية الموضوعة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وذلك لضمان توافق الأنشطة التي يقوم بها مع الأحكام الشرعية. وعلاوة على ذلك،فإن جميع الأنشطة المتعلقة بالرقابة الشرعية يتم توثيقها في التقرير الشهري المعد للرئيس التنفيذي والذي يتم مشاركته معه كما يتم إطلاع هيئة الرقابة الشرعية على التقرير بشكل فصلي . كما يتم إدراج المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة -إن وجدت- في التقرير الشهري.
- تقوم وحدة التدقيق الشرعي بالإشراف على جميع المعاملات التي تتم في مختلف الأقسام. بحيث يتم نقل جميع الملاحظات والنتائج التي تتوصل لها الوحدة إلى هيئة الرقابة الشرعية والتي تقوم بدورها بمناقشة هذه التقارير مع الإدارة، و توثيق ملاحظات الإدارة تجاه التقارير بالإضافة إلى اقتراح خطة عمل للإجراءات التصحيحية لكل ملاحظة يتم تلقيها.
- جميع المعاملات التي يتم اجراؤها في البنك، يجب أن تكون وفقا لمعايير التشغيل الداخلي الموضوعة من قبل قسم العمليات والتي تم اعتمادها من قبل رؤوساء الأقسام الأخرى بما فيها قسم الشريعة. ويقوم قسم التدقيق الشرعي باستخدام قائمة للمراجعة وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية الموضوعة من قبل هيئة الرقابة الشرعية وذلك لتحقيق المتطلبات الشرعية، ولضمان الإلتزام بمعايير التشغيل الداخلي.

إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملياتنا وتقع مسؤوليتها على جميع أقسام البنك. يتم الإشراف على إدارة المخاطر وإدارتها في جميع أقسام البنك. ويقوم نهج البنك تجاه إدارة المخاطر على فهم عوامل المخاطر وأنواعها وآثارها. وتشمل عوامل المخاطر على سبيل المثل البيئة الاقتصادية واللوائح والمنافسة وتطور السوق والقرارات المتعلقة بالأعمال والأخطاء واللوائح والمنافسة وتطور السوق والقرارات المتعلقة بالأعمال والأخطاء في العمليات أو الحكم واختلالات السوق والكوارث الطبيعية.

خلال عام ٢٠٢٠، اتبع بنك نزوى التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي نتيجة التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن تفشي جائحة كورونا، بينما يسعى لتحقيق ضمان السيولة الكافية في السوق لتمكين التعافي السريع للأنشطة التجارية. وكما اتخذ البنك خطوات استباقية لضمان حجز أصول متنوعة وعالية الجودة.

كانت عملية إدارة المخاطر فعالة في تحديد المخاطر الرئيسية الناشئة وعوامل المخاطر وقياس أثر هذه المخاطر على خلفية تغير الظروف الاقتصادية الكلية وإدارتها ورسم استراتيجية البنك المستقبلية.

يتعرض البنك بشكل اعتيادي لأشكال عديدة من المخاطر أثناء تنفيذ أعماله وأنشطته. لذا قام البنك بإرساء نظام فعال لإدارة المخاطر قائم على اتخاذ القرارات بناءً على تقييم المخاطر على مستوى كافة المستويات التنظيمية للبنك. وقد نجح البنك اليوم في تحديد منهج فعال لإدارة المخاطر وضمان استقرار عمليات البنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وحماية مصالح كافة الشركاء.

هذا ويتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إدارة المخاطر حيث قام بتشكيل لجنة مستقلة على مستوى المجلس وهي لجنة المخاطر والامتثال والمدعومة من قبل مجموعة مستقلة لإدارة المخاطر والحوكمة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة عبر هذه اللجنة.

وفي إطار إدارة المخاطر، تم تشكيل لجان إدارية عليا ضمن البنك لضمان إدارة متكاملة لكل نوع من أنواع المخاطر. ومن ضمن هذه اللجان: لجنة الأصول والالتزامات، ولجنة الائتمان والاستثمار، واللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات. كما تم وضع هيكل إداري واعتماده بواسطة مجلس الإدارة. كما يتم إجراء مراجعات دورية بواسطة مدققي الحسابات الداخليين لضمان نشر ثقافة إدارة المخاطر عبر جميع الأقسام مدعومة بمجموعة من عمليات التدقيق والضبط المستمرة.

وفي إطار المبادرات المتواصلة للبنك، قام البنك بمراجعة وتعديل سياسات إدارة المخاطر ليتم التعامل مع المخاطر الناشئة وتحسين الكفاءة وخدمة العملاء بما يتماشى مع استراتيجية البنك والرغبة في المخاطرة. ونجح البنك في الوفاء بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم " ٩ " لانخفاض قيمة الأصول المالية وتصنيف نموذج الأعمال الخاص بها. ويسعى البنك إلى تحسين معاييره الداخلية المتعلقة بالعوامل المالية وغير المالية لتقييم مخاطر الائتمان وهو ما سيساهم في تعزيز قدرات تحديد العملاء وتحديد شروط وأحكام توفير الائتمان للحفاظ على جودة حجز الأصول. وقد تم تنفيذ اختبارات التحمل الدورية ومراجعة محفظة الاستثمارات لكل قطاع على حدة لغرض تحديد المحفظة وإدارتها بشكل استباقي من خلال نظام إنذار مبكر قوي ومعالجة سياسات المخاطر القائمة المعتمدة وتعديلها لتتناسب مع البيئة التنظيمية والاقتصادية المتغيرة.

واظب فريق إدارة المخاطر بالبنك على رصد المحافظ بشكل استباقي فضلاً عن تنفيذ الاستراتيجيات التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية، وتركيز مجالات النمو على قطاعات بعينها. يهدف نهج البنك الخاص بإدارة المخاطر إلى دعم نمو المحفظة الاستثمارية في إطار سقف معقول للمخاطر وضمان تحقيق أهداف الميزانية الخاضعة للرقابة بشكل دقيق. وقد حقق البنك تقدماً في تحقيق نمو الأصول ضمن الميزانية. كما اتخذ البنك إجراءات هامة تهدف إلى تنويع المحفظة الاستثمارية وتضمن ثبات حصة المحفظة الاستثمارية ضمن سائر المنتجات. هذا وتبقى الأصول المتعثرة (للتمويلات أو السلف المتخلفة عن السداد أو المتأخرة) المترتبة على أصول الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والشركات على حد سواء في حدود الرغبة من المخاطرة. في مارس ٢٠٢١ ، كانت نسبة الأصول المتعثرة للبنك على المستويين الإجمالي والصافي وفقًا لمعايير البنك المركزي العماني قد بلغت ٠,٣٢ على التوالي مقارنة بـ ٠,٤٤ لجميع الشركات المصرفية. يتميز الأداء المالي لجميع الأصول بالقوة ونجحت كل المنتجات في تحقيق أرباح جيد. هذا وسيمضي البنك قدماً في التركيز على تنويع المحفظة المصرفية والمحافظة على المستوى الحالي للمخاطر في الآن نفسه.

وتعد مخاطر السيولة أحد أهم العناصر الأساسية في عملية إدارة المخاطر. ولذلك قام البنك بتطوير سياسات وأدوات رقابية لتمكين الإدارة من تقييم فجوات السيولة من خلال التدفق النقدي والمنهج الثابت، والاحتياطات مقابل الإيداعات، ونسبة التمويل، وتقليل مخاطر السيولة، إضافة إلى مجموعة من التدابير الوقائية الضرورية. ولأجل تحسين عملية إدارة المخاطر، بدأ البنك في تطبيق مقررات بازل ٣ للسيولة ورأس المال للوفاء بالمتطلبات التنظيمية ومواكبة أفضل الممارسات الدولية في هذا السياق.

هذا، وتعرف المخاطر المتعلقة بالعمليات اليومية للبنك بـ "المخاطر التشغيلية". ولتقليل هذه المخاطر، فقد تم تبني سياسة لإدارة المخاطر التشغيلية إضافة إلى تطبيق ضوابط دقيقة ضمن كافة المستويات والأقسام في البنك. وخلال العام، قام البنك أيضاً بتطوير وتطبيق أداة "التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم" لمراقبة وتقييم كافة العمليات الأساسية والضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية التي قد تظهر أثناء إجراء المعاملات المختلفة ووظائف الدعم. كما قام البنك خلال هذه الفترة باختبار استدامة الأعمال لجميع الوظائف الأساسية لضمان استدامة الأعمال الهامة عند وقوع أي حادث غير متوقع.

نفذ البنك نظام التقييم السنوي الداخلي لكفاية رأس المال فضلاً عن اختبارات الضاغطة خلال فترة المراجعة والتقييم. ويتيح هذا النظام للبنك تقييم المخاطر المحتملة ومتطلبات رأس المال في ظل سيناريوهات الأزمات، وقد تمكن من خلال هذه الممارسات من تطوير مقارنة منهجية لإدارة متطلبات رأس المال خلال الأزمات. وقد تم اعتماد هذا التقرير من قبل مجلس الإدارة وعرضه على البنك المركزي العماني. ويتولى فريق إدارة المخاطر بشكل نشط تتبع المستجدات المنبثقة عن لجنة بازل بخصوص الإشراف البنكي على الأطر القانونية العالمية فضلاً عن توجيهات البنك المركزي العماني المتصلة باللوائح المحلية. ويعمل البنك بشكل تدريجي على إدراج الجوانب المتصلة بالهياكل واللوائح المحلية بهدف بناء بنك يتسم بأعلى قدر من الثبات والموثوقية في سلطنة عمان.

تفاصيل سياسات وإجراءات البنك

يقوم مجلس الإدارة بموجب اختصاصاته بمراقبة وتوجيه البنك نيابة عن المساهمين، وإدارة أعماله، وتحديد الأهداف والاستراتيجية من خلال وضع السياسات التي يعمل بموجبها البنك. يوافق مجلس الإدارة على مدى تقبل البنك للمخاطر، وإستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر وإطارها للتنفيذ والرقابة بشكل فعال، بما في ذلك الصلاحيات المفوضة إلى اللجنة التنفيذية والائتمانية والإدارة للموافقة على جميع الكشوفات الائتمانية.

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام مع الإدارة التنفيذية ولجان مجلس الإدارة

المعنية لوضع السياسات والموافقة عليها ومراجعة التطورات الرئيسية. في حين يقوم البنك بمراجعة وتعزيز السياسات والعمليات لإدارة المخاطر الناشئة، وتحسين الكفاءات وخدمة العملاء بما يتماشى مع إستراتيجية العمل ومدى تقبل المخاطر. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل بتقييم ومساءلة سياسات وعمليات وإجراءات البنك، بهدف تحديد وبدء إجراءات الإدارة بشأن القضايا التي تتطلب التحسين. يمكن تحديد الإجراءات لتعيين مستشارين أو خبراء خارجيين لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتهم بفعالية.

مهام المراجعة الداخلية

يتولى المدقق الداخلي مهام التدقيق كما يقوم بتقديم وموافاة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتقارير مستقلة والتي تضمن فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأنظمة وعمليات الحوكمة في البنك. وهي جزء لا يتجزأ من بيئة حوكمة الشركات الفعالة للبنك، كما تقوم بتوفير تقييمًا مستقلًا ومراجعة عمليات التدقيق بناءً على خطة سنوية وطلب خاص. وعلاوة على ذلك، يشارك القسم النتائج مع الإدارة العليا ويرفعها إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

كما يقوم القسم بمتابعة جميع المخالفات والإشكاليات من أجل ضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

لا توجد ملاحظات جوهرية سلبية رئيسة غير محلولة ناشئة عن التدقيق الداخلي للبنك كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

الإجراءات التنظيمية

خلال السنة المالية ٢٠٢٠، أجرى البنك المركزي العماني فحصا في الموقع للبنك. غير أنها لم تجد أي انتهاك رئيس ولم تفرض أي عقوبات مالية على المصرف.

وفي ما يلي تفاصيل العقوبات التي فرضها البنك المركزي العماني وهيئة سوق المال على مدى فترة ثلاث سنوات:

المنظمين	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
هيئة سوق المال	-	-	-
البنك المركزي العماني	٨,٠٠٠* ريال عُماني	-	-

* فرضت عقوبة مالية بمبلغ ٨,٠٠٠ ريال عماني على عدم الامتثال فيما يتعلق بمسألة تشغيلية، وتم تصحيح ذلك لضمان الامتثال.

الإجراءات القانونية

إعتبارًا من تاريخ نشرة الإصدار هذه، ليس لدى البنك أي إجراءات قانونية جوهرية معلقة أمام المحاكم في السلطنة أو خارجها، ضد البنك، بخلاف القضايا العادية المرفوعة من قبل العملاء و / أو البنك في سياق الأعمال الاعتيادية.

يتم الكشف عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمستثمرين على منصة بورصة مسقط في الوقت المناسب.

المسؤولية الاجتماعية

استرشاداً بمبادئ الشريعة الإسلامية وسعياً منه لرد الجميل للمجتمع العماني، اتخذ بنك نزوى دوراً رائداً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاستثمارات من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج. ومنذ إطلاقها في عام ٢٠١٣، سعى الفريق التطوعي لبنك نزوى " مسؤوليتي" لاغتنام جميع الفرص لدعم المبادرات الخيرية في مختلف أرجاء السلطنة. وقد نجح هذا البرنامج في إطلاق العديد من المشاريع الهامة تضمنت حملة " إفطار صائم " خلال شهر رمضان، بالإضافة إلى تنظيم حملات للتبرع بالدم تمكنت من تزويد بنوك الدم في ظل احتياجاتها الماسة للدم.

شهد عام ٢٠٢٠ انتشار جائحة كورونا واتباع إجراءات احترازية معينة الذي أثر بشكل سلبي على نظام الرعاية الصحية، كما كان له تأثير اجتماعي واقتصادي كبير في جميع أنحاء السلطنة. وبصفته كبنك مسؤول، تبنى بنك نزوى عدداً من المبادرات من أجل مساعدة الموظفين والعملاء والمجتمع المحلي بشكل عام لمكافحة تداعيات هذا الوباء. حيث خصص البنك ٦٠٠ ألف ريال عُماني في إطار دعمه المتواصل لجهود الحكومة لمواجهة الآثار المترتبة من جائحة كورونا. وفي بادرة منه في دعم عملائه من فئة التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بجائحة انتشار فيروس كورونا، أعلن البنك عن تأجيل سداد أقساط التمويلات لمدة تصل إلى ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، تم فتح حساب مصرفي خاص لتشجيع وتسهيل المساهمات العامة في صندوق وزارة الصحة.

خلال عام ٢٠٢٠، قام أعضاء فريق "مسؤوليتي" من بنك نزوى بالتطوع في مجموعة من الأنشطة الخيرية المتنوعة بمجموع عدد ساعات تصل إلى أكثر من ١٦٤ ساعة. وقد اشتملت على توزيع آلاف المؤون الغذائية على المحتاجين والمتضررين من الجائحة. وكما تضمنت الأنشطة خلال العام أيضًا عددًا من عمليات التعاون الناجحة مع فرق مماثلة من المتطوعين والمؤسسات

هذا ويواصل بنك نزوى تعاونه مع مختلف الجهات المعنية المحلية والدولية لتحقيق تغيير وأثر إيجابيين، حيث شمل هذا التعاون مع المنظمات غير الربحية والبلديات والوزارات في مختلف مناطق السلطنة.

الموارد البشرية

يتولى قسم الموارد البشرية في بنك نزوى مسؤولية تطوير الموارد البشرية وتعزيز كفاءة الموظفين من خلال الحفاظ على بيئة عمل صحية لتحقيق أهداف البنك المتمثل في أن يكون أفضل صاحب عمل في السوق وإدارة الموارد البشرية على مستوى فعال.

يعد الموظفون القوة الدافعة لنجاح البنك، لذلك ارتكزت المجهودات حول دفع قدراتهم وإمكانياتهم ليكونوا قادة الغد. ونتيجة لذلك، فقد شهد البنك إنجازات كبيرة وأداءً قوياً في عام ٢٠٢٠ .رغم الضغوط الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد - ١٩ وانخفاض أسعار النفط. وقد قام قسم الموارد البشرية في البنك بدور هام في الاهتمام بالموظفين خلال عام ٢٠٢٠ حيث

تم التقيد التام بجميع المعايير والتعليمات التي أصدرتها اللجنة العليا خلال الظروف الصعبة في ذلك العام.

وكجزء من استراتيجية إدارة الموارد البشرية، حافظ البنك على جودة إدارة الأداء لإرساء ثقافة ربط الأجر بالأداء ووضع استراتيجية التعاقب الوظيفي المناسب من خلال توفير المهارات الوظيفية والتقنية المطلوبة لمجموعة مختارة من الموظفين ذي الإمكانيات العالية. ويعتبر البنك هذه المسألة جزءاً حيوياً لإرساء نهج متكامل لإدارة وتنمية موظفيه.

التوظيف واجتذاب المواهب

أنهى البنك عام ٢٠٢٠ بعدد موظفين وصل إلى ٣٩٧ موظفاً. واستمر بنك نزوى في اختيار وتوظيف المواهب العمانية في السوق التنافسية. ويهدف البنك إلى أن يكون مؤسسة رائدة في جذب أفضل وأكثر المواهب كفاءة في السوق المحلية من خلال توظيف الخريجين الجدد الواعدين وجذب الموظفين ذوي المؤهلات العالية والخبرة الطويلة في القطاع. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البنك على سياسات التوظيف الواضحة والدقيقة التي تستند على المستوى التعليمي والمؤهلات المهنية ومدى تلاؤم التخصص للمناصب الشاغرة، وبالمثل، فإن البنك يلتزم التزاماً كاملاً بالحفاظ على موظفيه الأكفاء.

التدريب والتطوير

في عام ٢٠٢٠، قامت دائرة الموارد البشرية بتنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية الهادفة لتطوير أداء وقدرات وإنتاجية الموظفين . وقد تم ذلك من خلال التركيز على إدارة المواهب وتدريب الموظفين . كما أجريت برامج متعددة لجميع فئات الموظفين، وركزت على موظفي الإدارة العليا، والإدارة المتوسطة وباقي الموظفين. كما نفذ البنك مبادرة التعليم الإلكتروني وتوفير مكتبة إلكترونية والاستمرار في العمل خلال جائحة كوفيد – ١٩ مما ساعد في تسارع عملية التدريب. كل ذلك من أجل تطوير مهارات الموظفين وتلبية احتياجات تخطيط التعاقب الوظيفي. وفي الحقيقة، شهد التدريب في بنك نزوى خلال عام ٢٠٢٠ زيادة ملحوظة نتيجة لتوفر منصة التعليم الإلكتروني للأفراد بالإضافة إلى المجموعات.

يؤمن بنك نزوى بأهمية تأهيل وتدريب كافة فئات الموظفين من خلال تزويدهم بالمهارات المناسبة في مجالات الإدارة والأعمال المصرفية المختلفة، والتي بدورها ستعزز من معارفهم وخبراتهم مما يساهم في تطوير قدراتهم وخبراتهم وبالتالي تعزيز الأداء بصفة عامة.

ركزت مبادرات البنك الاستراتيجية في التنمية والتدريب خلال عام ٢٠٢٠ على مواصلة تعزيز مهارات كافة الموظفين عن طريق تقديم تدريب عالي المستوى في جميع الفئات الوظيفية بكافة أقسام البنك وفروعه. ومن خلال منصة التعليم الإلكتروني وفرص التعليم المتاحة الأخرى، تمكن البنك من توفير دورات متعددة لكل موظف من أجل تزويد كافة الموظفين بالمهارات الضرورية المختلفة، سواء كانت دورات فنية تركز على التدريب في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية، وتطوير المنتجات، والقيادة في مجال المبيعات، وإدارة المخاطر، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للشركات وخدمات التجزئة المصرفية، أو مهارات التواصل الشخصية. وتعكس هذه البرامج التدريبية المتطورة أحدث التطورات التقنية في القطاع المصرفي، كما أنها تساعد على إشراك الموظفين في الانشطة المتخصصة لزيادة مؤهلاتهم ومعرفتهم بالخدمات المصرفية وتعزيز قيمة وأخلاقيات العمل بما يتماشى مع رؤية بنك نزوى وتطلعاته.

في عام ٢٠٢٠، عمل فريق الموارد البشرية على إجراء تطوير كامل لجميع خدماته مع طرح مجموعة أدوات رقمية بهدف تطوير وعي الموظفين وتعزيز الإنتاجية وتوجيه المشاركة. ومن بين هذه الأدوات، تطوير تطبيق مبتكر للموارد البشرية، وسلسلة من المبادرات الجديدة التي تهدف لتعزيز مهارات قادة المستقبل وتمكين بنك نزوى من أن يصبح جهة العمل المفضلة للمهنيين المصرفيين الإسلاميين.

كما تم تعزيز موقع الإنترانت لتسهيل وصول الموظفين إلى المعلومات الضرورية في مجالات التطوير الشخصي والتوعية بالموارد البشرية ومحتوى وخدمات ودعم الموارد البشرية. كما تم تقديم مجموعة من خدمات التطوير الشخصي والمهني الجديدة، ورقمنة خدمات أخرى لتسهيل الوصول إليها.

وسعياً منه لتطوير مستويات المهارة وتمكين الموظفين العمانيين من تولي المناصب الإدارية المتوسطة والعليا، تم ترشيح ١٠ من موظفي البنك للالتحاق ببرنامج القيادة الوطني " اعتماد " . وبالإضافة إلى ذلك، دعم بنك نزوى أكثر من ٢٠ موظفاً لمتابعة دراساتهم الأكاديمية والمهنية التي تساعدهم على تعزيز كفاءاتهم المهنية.

وقام بنك نزوى بتسجيل أعضاء فريق الإدارة في برنامج كامبريدج للريادة في التمويل الإسلامي (كامبريدج – IFLP)، الذي يعتبر البرنامج الريادي الأول والوحيد الذي تم تنظيمه خصيصاً للمؤسسات المالية الإسلامية.

التعويضات والمزايا

يعمل بنك نزوى على تعزيز قدرات موارده البشرية من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب عليها وإدارة التكلفة وقاعدة الموظفين بشكل فعال على المدى الطويل. وتقوم الخطة الاستراتيجية للبنك على مفهوم "ربط الأجر بالأداء".

وقد تابعت إدارة الموارد البشرية عن كثب التقدم المحرز في تطبيق مبادئ العدالة والحيادية والتنافسية في الأجور. وطبق البنك نظام تقييم الأداء الذي يربط بين كل من المتغيرات السنوية والأجور السنوية التي يستحقها الموظفون بنظام الأداء. ويشارك البنك سنوياً في دراسة استقصائية للرواتب مع إدارة موارد بشرية محترفة من أجل مقارنة الرواتب التي يدفعها البنك بتلك المدفوعة في السوق واتخاذ القرارات المناسبة استناداً إلى نتائج الدراسة لاعتماد نظام رواتب ملائم.

كما يعمل البنك بصفة مستمرة على تحسين أنظمة الموارد البشرية لتسريع العديد من العمليات المرتبطة بها والتي تتضمن الأجور والتوظيف والتدريب

والسداد الفوري لأجور الموظفين والخدمة الذاتية للموظفين. كل ذلك من أجل ضمان تعزيز ممارسات الموارد البشرية وقراراتها بحيث تعكس القيم والمبادئ بشكل مرن.

كما يسعى البنك إلى إرساء عمليات مستدامة تضمن تلاؤم أنظمة تعويضات الموظفين مع المتطلبات القانونية وتحفّز على الأداء المستدام على جميع مستويات البنك.

تقنية المعلومات

تعتبر تقنية المعلومات ضرورية لأية مؤسسة مالية عصرية ولا يمكن الاستغناء عنها. ويعد تطوير تقنية المعلومات أحد أهم الأهداف الاستراتيجية لبنك نزوى في عام ٢٠٢٠. وقد واصل البنك الاستثمار في مجالات الابتكار لكي يوفر للعملاء تجربة مصرفية مجزية، والصمود وسط المنافسة المتزايدة، وتعزيز أعماله التجارية لتساير النمو المنشود في المستقبل.

ولهذا، يستمر الابتكار في البنك وبالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين لتعزيز التطبيقات الضرورية للعملاء إضافة إلى العمليات والأنظمة اللازمة الأخرى.

الهدف من تقنية المعلومات هو للتحسين المستمر والتطور على خلفية التغيير في الأعمال والتكنولوجيا وبيئات التهديد. القسم مسؤول عن ضمان الوظائف الضرورية لأنظمة وحلول تكنولوجيا المعلومات باعتبارها العامل الأكثر أهمية في تجربة العملاء. تضمن وظيفة تكنولوجيا المعلومات أيضًا أعلى مستويات الموثوقية لجميع خدمات تكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي إلى تطوير وتشغيل النظام لزيادة الإنتاجية وتقليل تكلفة العمليات.

ومن بين المبادرات الهامة التي نفذها البنك في عام ٢٠٢٠ توفير حلول لمكافحة الاحتيال، وتنظيم المؤتمرات باستخدام الفيديو وفرق مايكروسوفت، والعمل من المنزل، والاجتماعات الرقمية لمجلس الإدارة، ونظام WPS، وتطبيق الموارد البشرية في الهاتف النقال، ومكان العمل من فيس بوك، ونظام الملاءة للبنك المركزي العماني، ونظام المعاملات بين شركة وشركة، ومعاملات بطاقات الائتمان الآمنة 3D عبر الإنترنت، وتجديد نظام المعاملات المصرفية بالهاتف النقال UI/UX، بالإضافة إلى خدمات أخرى شملت الدفع للأعمال الخيرية ودفع الفواتير لمؤسسات متعددة في السلطنة، وفتح الحسابات السريع، والتحويل الفوري للأموال على مدار الساعة.

كما استمر إجراء تحسينات وتحديثات في الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، IVR، وخدمات بطاقات الائتمان بهدف تعزيز رضا العملاء. ومن بين التطورات الأخرى، تنفيذ مكتب الائتمان العماني، ونشر نظام إدارة التدقيق المتطور، ونظام التسويات لضمان الامتثال وتحقيق مراقبة أفضل للمخاطر. كما تم في عام ٢٠٢٠، تعزيز أمان شبكة بنك نزوى من خلال تحديث نظام الحماية وتوفير اتصال رقمي أسرع بين الفروع.

يطمح بنك نزوى إلى أن يكون البنك الرقمي المفضل. وفي ظل بيئة رقمية سريعة التطور، يعتمد هذا الالتزام على ضرورة المحافظة على علاقات قوية مع العملاء من خلال تعزيز الثقة والعلاقة والراحة في كل قناة مصرفية. وقد تم إجراء استثمار كبير في منصات التدقيق في المستقبل وفي استخدام أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، والروبوتات لتعزيز تجربة العملاء وخدمتهم بشكل أفضل. كما قام البنك أيضاً بتحديث شبكاته وأنظمته. ومن بين برامج التحول الكبرى التي ستستمر في عام ٢٠٢١ التحول المصرفي الأساسي، وتعزيز تجربة العملاء من خلال تنفيذ العديد من الحلول المصرفية الرقمية.

وفي ظل بيئة الأعمال والتقنية والمخاوف، يحافظ بنك نزوى على توازن دقيق جداً بين الأمن الحازم والإنتاجية السلسة. وتماشياً مع نهج البنك الذي يعتمد على العمليات والتطوير المستمر، تم تنفيذ العديد من البروتوكولات الأمنية بما فيها المراقبة الأمنية على مدار الساعة، وتحديث الحماية، ونظام الاتصالات الهاتفية IP، والاتصال المباشر مع تحالف سوفيت SWIFT، ونظام تسجيل المكالمات المتطور، وروابط الاتصال السريعة لعمليات فروع البنك.

التوقعات المستقبلية

مع بداية العام المالي الجديد، لا يزال المشهد الاقتصادي غير مؤكدا ومفعما بالمخاطر، ومع ذلك فإن هنالك علامات ايجابية على الانتعاش صاحبت إجراء تطعيمات فيروس كورونا حول العالم واستقرار أسعار النفط عالميا عند حوالي ٧٠ دولارا أمريكيا للبرميل مؤخرا.

وسببت الأزمة المالية العالمية أضرارا جسيمة لم يتعافى منها العالم بالكامل حتى هذه اللحظة، وبالرغم من ذلك فقد قدمت الأزمة للعالم دروس تنظيمية وسياساتية أظهرت عددا من المعطيات الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها، وعلى الرغم من متانة قطاع التمويل الإسلامي أمام هذه الأزمات مقارنة بالقطاع التقليدي إلا أن المخاوف لا تزال قائمة، فقد حان الوقت لصناعة الصيرفة الإسلامية أن تتعلم من الأزمات المالية حول العالم. وفي واقع الأمر، يعكف العالم في الوقت الحالي على استحداث إصلاحات كبيرة وأنظمة أكثر صرامة مثل معايير بازل الجديدة. وتتميز الصيرفة الإسلامية في السلطنة بتنظيم متين وفقا للنحو المنصوص عليه في الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية (IBRF) امتدادًا للقانون المصرفي العماني. وعلى الرغم من التحديات ووجود بنكين إسلاميين بالإضافة إلى خمس نوافذ إسلامية، فقد شكلت الأصول الإسلامية المتوافقة مع الشريعة نسبة ١٤,٥٪ من إجمالي الأصول المصرفية في السلطنة عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يستمر النمو في عام ٢٠٢١.

تسعى السلطنة في الوقت الحالي إلى تنفيذ برامج تنموية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي بالرغم من التحديات التي تشهدها المنطقة، وذلك عبر تطوير المؤسسات الصغيرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين بيئة الاستثمار حيث يعد هذا الأمر مشجعا، كما تعكف السلطنة على إعداد برامج استراتيجية تهدف إلى إيجاد فرص تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توسيع القطاعات التي تعتمد على النفط وتطوير

القطاعات غير النفطية مثل التصنيع والثروة السمكية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والتعدين، إذ ستعزز الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية القطاعات المختلفة وتحقق الأهداف المالية والاجتماعية المنشودة.

إن نمو الخدمات المصرفية الإسلامية في السلطنة يبدو واعدا للغاية في وسط هذه الأحداث، حيث تطور القطاع بشكل كبير خلال فترة قصيرة ويعزى ذلك إلى تدابير الدعم والسياسات المختلفة التي اعتمدها البنك المركزي العماني. وخلال المضي قدما ستلعب أطر وأدوات إدارة السيولة الموحدة ومحافظ التمويل المتنوعة وأيضا منتجات التمويل الإسلامي المبتكرة دورا محوريا في تطوير القطاع، وسيواصل قطاع التمويل الإسلامي النمو وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال تقديم منتجات جديدة خصوصا للعملاء من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا أدوات إدارة السيولة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ترتكز المنهجية الاستراتيجية لبنك نزوى على القيمة المتمثلة في العمل وفق مبادئ ثابتة، والابتكار، ومساندة الآخرين، حيث يسعى البنك إلى تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات بناء على هذا النهج. وفي إطار استراتيجية البنك الخمسية حتى عام ٢٠٢٥، سيزيد البنك رأس ماله كما سيستثمر في مشاريع حيوية لدعم المرحلة القادمة من النمو وزيادة العوائد للمساهمين. ويقود البنك نمو القطاع على أصعدة مختلفة تشمل الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية والتمويل التجاري والخزينة وغيرها. وعبر العديد من الشراكات الاستراتيجية يتميز البنك بإمكانيات كبيرة لقيادة نمو قطاع التمويل الإسلامي علاوة على ترسيخ ريادته في هذا القطاع، وسيستمر البنك في توسيع قاعدة عملائه من خلال تعزيز علاقته مع العملاء وتأهيل المواهب والاحتفاظ بها علاوة على الاستثمار في المنتجات والخدمات المناسبة، حيث يسعى البنك ليكون الشريك المالي المفضل للأفراد والشركات في السلطنة.

شجعت الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الوضع المالي وفقًا للبرنامج الوطني للتوازن المالي (توازن) على الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وزيادة التنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الشامل للجميع. ستؤدي المبادرة الإيجابية الأخيرة للمالية العامة والحكومة التي تقدم الدعم للاقتصاد إلى زيادة الطلب على الائتمان. من المتوقع أن يؤدي الانتهاء المخطط له لمشاريع البنية التحتية الكبرى إلى زيادة النمو غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط بشكل تدريجي.

يرى البنك أهمية كبيرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ويقدم حلولا مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم، حيث تتجلى الثقة الموضوعة في المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في التوسع الكبير لقاعدة العملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا نمو حجم الأعمال، بالإضافة إلى ذلك يواصل البنك توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى هذه الفئة لتمتد إلى مناطق رئيسة خارج مسقط. ومن منطلق تركيز البنك على المناطق الصناعية كمدائن، سيكون البنك المزيد من العلاقات مع الشركات الكبرى وشركات النفط. ونؤمن في البنك بأن المساهمة من خلال أعمال الوساطة والمشاركة ستدفع عجلة الاقتصاد الوطني وتسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي. وسيمضي البنك قدما في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنويع الاقتصادي وبالتالي تحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠، وبالنظر إلى الأفاق المستقبلية فنحن نثق في إمكانياتنا لوضع معايير جديدة للقطاع علاوة على ترسيخ مكانة السلطنة في القطاع المصرفي الإسلامي العالمي.

ويصب تركيز البنك على المستقبل في الفترة الحالية، كما يسعى إلى تشكيل مستقبل الصيرفة الإسلامية عبر الابتكار وتحديث العمليات والاستثمار في الكفاءات الجديدة، فنحن نبحث بلا كلل عن وسائل للتأقلم مع المتغيرات وإعادة بناء أنفسنا مع وضع العميل دائما على رأس أولوياتنا. وفي ضوء مكانتنا الراسخة في الابتكار فإن انتشار التقنيات الرقمية يمنحنا فرصا واعدة لتشكيل نظرة العملاء إلى البنك والدور الذي يلعبه في حياتهم.

إن القوة الدافعة للبنك، والتزام فريق القيادة والتفاني المنقطع النظير لموظفينا نحو تحقيق أهدافنا وكسب رضى عملائنا، منحتنا ثقة كبيرة في قدرتنا على تقديم ما يمكنك أن تفخر به كمساهمين.

وختاما، أود أن أشيد بإسهامات فريق العمل وأعرب عن شكري لهم على التزامهم برؤية البنك وأدائه خلال هذه الأوقات الغير مسبوقة، كما أن إنجازاتنا لم تكن لتتحقق لولا دعم وتوجيه البنك المركزي العماني، وجهود رئيس مجلس الإدارة الشيخ خالد بن عبد الله بن علي الخليلي، وأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية، حيث نمضي قدما في رحلتنا لتنمية حصتنا في السوق. والأهم من ذلك، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للعملاء والمساهمين على ثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم خلال رحلتنا، ونتطلع إلى عام جديد حافل بالعطاء والنجاح.

قنوات الاتصال مع المساهمين والمستثمرين

يلتزم البنك بضمان الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية وإبلاغها في الوقت المناسب للمساهمين والسوق. يقوم البنك بإعداد ونشر وإرسال المعلومات المتعلقة بالمستثمرين في التقارير ربع السنوية ونصف السنوية والتقرير السنوي وفقًا للإرشادات القانونية.

تتحمل الإدارة مسؤولية، تحت الإشراف الكامل لمجلس الإدارة، إعداد البيانات المالية وغيرها من المعلومات الواردة في التقرير السنوي ونزاهتها وعرضها العادل.

البيانات المالية للبنك متاحة على موقع بورصة مسقط الإلكتروني www.msx.om وأيضًا على الموقع الإلكتروني للبنك على www.banknizwa.om.

يقوم البنك أيضًا بالإفصاح في الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية على موقع بورصة مسقط بما يتماشى تمامًا مع اللوائح التنظيمية.

جمع الأموال السابقة

لم يجمع بنك نزوى أي أموال من خلال المستوى الأول أو أية أوراق مالية ثانوية، منذ إنشائه في عام ٢٠١٢.

التصنيف الائتماني لبنك نزوى ش.م.ع.ع

الوكالة	المدى الطويل	إيداعات طويلة المدى	النظرة	تاريخ التصنيف
مودي	Ba3	Ba3	سلبية	٢١ يونيو ٢٠٢١

البيانات المالية والنسب المختارة

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
١. نسب الربحية			
العائد على متوسط الأصول [١]	٠,٩٪	٠,٩٪	١,٠٪
العائد على متوسط حقوق الملكية [٢]	٧,٤٪	٦,٩٪	٦,٩٪
٢. رأس المال			
نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣)	١٣,٤٪	١٣,٦٪	١٣,٨٪
٣. جودة الأصول			
التمويلات المتعثرة / إجمالي التمويلات	١,٢٤٪	١,٣٢٪	٠,٠٨٪
تغطية التمويلات المتعثرة	٥٠٪	٣١٪	٥٦٪

* البيانات المالية السنوية المدققة للبنك لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ والبيانات المالية غير المدققة للأشهر الستة المنتهية ٣٠ يونو٢٠٢١

(١) الربح للسنة / إجمالي الأصول

(٢) الربح للسنة / حقوق الملكية

تحسنت ربحية البنك حيث بلغت نسبة العائد على الأصول حوالي ٠,٩٪ في عام ٢٠٢٠ ونهاية يونيو ٢٠٢١ ، وهي أقل بقليل من المتوسط المحلي البالغ ١٪. وعلى المدى الطويل ، سيسهم ارتفاع إجمالي إيرادات الأرباح في التحسين التدريجي لربحية البنك مع النمو. يعكس النمو السريع الانتشار المتزايد وقبول الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السلطنة. في يونيو ٢٠٢١ انخفض معدل كفاية رأس المال للبنك قليلا ليصل إلى ١٣,٤٪ مقارنة بـــ ١٣,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ بعد النمو السريع. واعتبارًا من مارس ٢٠٢١ ، ظلت نسبة التمويل المتعثر إلى إجمالي التمويل للبنك مستقرة عند ١,٢٤٪ ، ولا تزال تقارن بشكل إيجابي مع المتوسط المحلي البالغ ٣,٦٪.

التركز حسب القطاع الاقتصادي

	الأصول			المطلوبات		
	مستحق من بنوك و استثمارات وكالة	إجمالي التمويلات	إجمالي إستثمارات في صكوك وأسهم	حسابات جارية و حسابات الاستثمار وحسابات الوكالة	حسابات وكالة بنوك	التزامات محتملة ارتباطات
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
أفراد	–	٤٤٠,٤٨١	–	٤١٤,٢٣٠	–	–
إنشاءات	–	١٠٥,٢٠٦	–	٢٢,٨٦٢	–	١١٠,٥٩٦
صناعة	–	٨٤,٢١٤	–	٨,٢٤٥	–	١٧,٩٤٢
الخدمات المالية	١٣,٠١٢	–	–	–	٩١,٨٣٣	–
حكومة	–	–	٩٣,٥٢٥	٣٧٧,٩٩٢	–	٩٤,٧٨٩
خدمات اخرى	–	٢١٦,٩٤٤	–	١٥,٥٦٨	–	٧٠,٤١٣
أخرى	–	١٨٣,٦٩٥	٨,٦٨٥	٨٥,٣١١	–	٤٢,٨٤٦
	١٣,٠١٢	**١,٠٣٠,٥٤٠**	**١٠٢,٢١٠**	**٩٢٤,٢٠٨**	**٩١,٨٣٣**	**٣٣٦,٥٨٦**

انخفض تركيز البنك في قطاع الإنشاءات الذي يواجه تحديات كبيرة بشكل جوهري مع تغطية القطاع الاقتصادي الأوسع إلى جانب النمو لا سيما في القطاعات ذات الأولوية الوطنية مثل التصنيع والنقل والخدمات اللوجستية.

المحفظة الاستثمارية وأدائها

المحافظ الاستثمارية (بالريال العماني - بالألاف)	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الصكوك المحلية المدرجة	٢,٠٠٢	٢,٠٠٢	٢,٠٠٢
صكوك دولية غير مدرجة	١٥,٤٠٠	١٦,٥٥٥	٢١,٨٣٤
الصكوك الدولية المدرجة	–	–	٣٨٧
الصكوك الإقليمية غير المدرجة	١,٦٤١	٥٩٥	١,٤٦٦
الصكوك الإقليمية المدرجة	٢٠٥	٢٠٦	١,٧٧٤
الصناديق الإقليمية غير المدرجة	٢,٣٨٥	٢,٣٨٥	٢,٨٠١
الأسهم الإقليمية غير المدرجة	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٠
صكوك مدرجة محلية مصنفة	٧٧,٠٨٦	٧٦,١٦٨	٣٣,٧٧١
الصكوك المحلية المدرجة غير المصنفة	٣,٩٥٨	٣,٩٥٨	٣,٩٥٨
الأسهم المحلية المدرجة	٤٨	٥٧	٦٠
مجموع	**١٠٣,٠٠٩**	**١٠٢,٢١٠**	**٦٨,٣٣٣**

يعتمد البنك نهجًا استثماريًا متحفظًا يركز على أدوات ذات سيولة عالية الجودة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتم مراجعة محفظة الاستثمار ومراقبتها باستمرار لتوليد عائدات مرضية. يجب أن يستمر البنك في النهج الحالي وانتهاز الفرص الاستثمارية ضمن الحد المسموح به لدعم أهداف النمو مع التركيز على تطوير سوق رأس المال المحلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

جودة الأصول والمخصصات

يقوم البنك بتقييم جودة الأصول لمحفظته التمويلية باستخدام مقياسين أساسيين – نسبة المخصصات ونسبة الأصول غير العاملة. نسبة المخصصات هي التكلفة السنوية للمخصصات كنسبة مئوية من إجمالي التمويلات. نسبة الأصول غير العاملة هي نسبة الأصول غير العاملة كنسبة مئوية من إجمالي التمويل. علاوة على ذلك، يتم تتبع حركة المخاطر من خلال تحليل المحفظة مع التركيز على التركزات. يلتزم البنك بالإرشادات التنظيمية القائمة لتخصيص أوزان المخاطر لمخاطر الائتمان الخاصة به بناءً على الأطراف المقابلة المعنية وأوزان المخاطر للتعرضات غير الممولة بعد تطبيق عوامل التحويل الائتماني. لقد تبنت نهجًا موحدًا في حساب كفاية رأس المال. يتم النظر في تصنيف التعرضات الائتمانية من قبل البنك لتحديد التسهيلات الائتمانية المضمحلة، وفقًا لتعميم البنك المركزي العماني رقم BM ٩٧٧ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤.

إجمالي التمويل حسب نوع العقود:

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف
إجمالي ذمم البيوع المؤجلة	٢٦١,٧٧٥	٢٣٩,٣٣٠	٢٤١,٧٠٨
إجمالي إجارة منتهية بالتمليك	٢٩٧,٤٢١	٣٠٥,٢٣٩	٣١٨,٩٥٩
إجمالي تمويل المشاركة	٢١٩,٦٠٧	١٨١,٢٥٧	١٢٠,١٢١
إجمالي وكالة بالاستثمار	٣٣٠,٦٣٨	٣٠٤,٧١٤	١٨٦,٣٥٢
إجمالي التمويل	١,١٠٩,٤٤١	١,٠٣٠,٥٤٠	٨٦٧,١٤٠
ناقص:			
التلف	(٢١,٢٦١)	(١٥,٩٧٧)	(٩,٧٨٠)
الأرباح المؤجلة	(٢٧,٣٧١)	(٢٦,١٠٧)	(٢٧,٨٢١)
الأرباح المحتجزة	(٢٦٨)	(٢٩٨)	(١٦)
صافي التمويل	١,٠٦٠,٥٤١	٩٨٨,١٥٨	٨٢٩,٥٢٣

مصادر التمويل ونسبة حقوق الملكية (بناءً على البيانات المالية غير المدققة بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢١)

(بآلاف ريال عماني)	قبل الاصدار	بعد الاصدار
المطلوبات		
حسابات بنوك وكالة	٧٤,٦٠١	٧٤,٦٠١
حسابات عملاء وكالة	٤٥٨,٩١١	٤٥٨,٩١١
حسابات العملاء	٢٢٨,٦٩٦	٢٢٨,٦٩٦
مطلوبات أخرى	٣٤,٣٢٦	٣٤,٣٢٦
مجموع المطلوبات	**٧٩٦,٥٣٤**	**٧٩٦,٥٣٤**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	**٣٦٠,٧٣٠**	**٣٦٠,٧٣٠**
إجمالي الحسوم وحقوق المساهمين غير المقيدين في حسابات الاستثمار	**١,١٥٧,٢٦٤**	**١,١٥٧,٢٦٤**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	١٥٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
علاوة إصدار	٢,٠٩١	٢,٠٩١
احتياطي القيمة العادلة للإستثمار	٤٢٣	٤٢٣
الاحتياطي القانوني	٣,٢٦٦	٣,٢٦٦
احتياطي الاصول منخفضة القيمة	١٥٠	١٥٠
الأرباح المحتجزة/(الخسائر المتراكمة)	٨,٢٣٦	٨,٢٣٦
مجموع حقوق المساهمين	**١٦٤,١٦٦**	**٢٣٩,١٦٦**
إجمالي مصادر التمويل	**١,٣٢١,٤٣٠**	**١,٣٩٦,٤٣٠**
إجمالي نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٧,٠٥	٤,٨٤

الفصل الثامن: ملخص البيانات المالية

تم اقتباس المعلومات التالية من القوائم المالية المدققة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ والبيانات المالية غير المدققة للأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١. وللاطلاع على القوائم المالية الكاملة يرجي زيارة موقع بورصة مسقط www.msx.om أو موقع البنك www.banknizwa.om

قائمة المركز المالي

ريال عماني بالألاف	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الأصول			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني	١٠٤,٣٦١	٦٧,٩٤٣	٨٩,٢٩٣
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٣,٣٥٥	١٢,٩٩٦	٢٠,٣٢١
ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى- صافي	٢٢٨,٧٩٨	٢٠٨,٩٠٩	٢١١,٠٥٨
الاستثمارات	١١٧,٠٠٧	١١٦,١٩٤	٨٢,٧٢٧
التمويل	٨٣١,٧٤٣	٧٧٩,٢٤٩	٦١٨,٤٦٥
ممتلكات ومعدات – صافي،موجودات غير ملموسة،موجودات أخرى	٢٦,١٦٦	٢٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠
مجموع الموجودات	**١,٣٢١,٤٣٠**	**١,٢٠٦,٢٥٩**	**١,٠٣٤,٣٦٤**
المطلوبات			
حسابات بنوك وكالة	٧٤,٦٠١	٩١,٨٣٣	٦٦,٨٢٥
حسابات العملاء	٦٨٧,٦٠٧	٥٥٨,٤٧٠	٤٨٧,٠٩٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٣٦٠,٧٣٠	٣٦٦,٠٩١	٣١٠,٣٩٦
رأس المال المدفوع	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
مجموع حقوق المساهمين	**١٦٤,١٦٦**	**١٥٩,٦٨٨**	**١٤٧,٩٠٧**
مجموع المطلوبات	**١,١٥٧,٢٦٤**	**٦٨٠,٤٦٠**	**٥٧٦,٠٦١**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين	**١,٣٢١,٤٣٠**	**١,٢٠٦,٢٥٩**	**١,٠٣٤,٣٦٤**
صافي الموجودات للسهم الواحد (بيسة)	١٠٩	١٠٦	٩٩

قائمة الدخل الشامل

ريال عماني بالألاف	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المبيعات وإيرادات الذمم المدينة الأخرى	٥,٦٣٧	١١,٨٤٩	١١,٥٥٩
أرباح الإجارة والتمويل	٢٣,٠٤٣	٣٨,,٩٩٩	٣٣,٣٩٦
الربح على الاستثمارات	٢,٣٣٧	٣,٩٠٤	٢,٤٢٤
العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٣,٥٨٣)	(٧,٦٠٣)	(٧,٥٠٤)
الأرباح المدفوعة على الوكالة	(١٠,٠٥٥)	(١٥,٧٦٦)	(١٤,٢٧٢)
دخل تشغيلي آخر	٥,٠١٢	٧,٨٧١	٧,٤١٥
إجمالي الإيرادات	**٢٢,٣٩١**	**٣٩,٢٥٤**	**٣٣,٠١٨**
صافي انخفاض قيمة الأصول المالية	(٥,٢٠٢)	(٦,٧٠٠)	(٢,٥٩٥)
مصاريف التشغيل	(١٠,٤٣٧)	(١٩,٦٥٦)	(١٨,٤٣٠)
صافي الربح قبل الضريبة	**٦,٧٥٢**	**١٢,٨٩٨**	**١١,٩٩٣**
مصاريف ضريبة الدخل	(٧٠٣)	(١,٨٣١)	(١,٨١٤)
صافي الربح للفترة	**٦,٠٤٩**	**١١,٠٦٧**	**١٠,١٧٩**
ربحية السهم (بيسة)	٤	٧	٧

النتائج غير المدققة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية، سجلت أصول بنك نزوى نموا بنسبة ٢٥٪ في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ لتبلغ ١,٣٢ مليار ريال عماني مقارنة مع ١,٠٦ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢١. وارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٢٥٪ لتصل إلى ١,٠٥ مليار ريال عماني مقارنة مع ٠,٨٤ مليار ريال عماني في العام ٢٠٢٠. في حين حققت اجمالي التمويلات، نموا بنسبة ٢٠٪ مسجلة ١,٠٨ مليار ريال عماني. وارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٢١٪ لتصل إلى ٢٢,٣٩ مليون ريال عماني في يونيو ٢٠٢١. وزادت المصروفات التشغيلية للبنك بنسبة ١٥٪، ويعزى ذلك إلى النشاط الصحي لكل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والتحكم في التكاليف. كما جاء الأداء المالي مرتفعا نتيجة الالتزام بتنفيذ استراتيجية البنك للعام ٢٠٢٥، والتي تتطلب التركيز المستمر على تنمية الميزانية العمومية بطريقة خاضعة للرقابة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في النفقات، وتحسين العوائد، وتعزيز قدراته الرقمية، وتوسيع باقة المنتجات وقاعدة العملاء.

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	النمو ٪
	ريال عماني - بالألاف		
مجموع الأصول	١,٣٢١,٤٣٠	١,٠٦٠,٧٧٩	٪٢٥
إجمالي التمويل	١,٠٨١,٨٠٢	٨٩٨,٢٧٣	٪٢٠
ودائع العملاء	١,٠٤٧,٩٦٧	٨٣٨,٩٣٠	٪٢٥
الأسهم	١٦٤,١٦٦	١٥٤,١٣٧	٪٧
إجمالي الايرادات	٢٢,٣٩١	١٨,٥٥٧	٪٢١
مصروفات التشغيل	(١٠,٤٣٧)	(٩,٠٣٨)	٪١٥
الأرباح المسجلة خلال الفترة	**٦,٠٤٩**	**٥,٨٨٨**	**٪٣**

الفصل التاسع: معاملات الأطراف ذات العلاقة

يقوم البنك في سياق النشاط الاعتيادي ببعض المعاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته ومساهميه ومع بعض الشركات التي يمارسون تأثيراً هاماً عليها. بلغ إجمالي الأرصدة مع تلك الأطراف ذات العلاقة كما يلي:

لم يُحتسب أي مخصص تدني على التمويلات الممنوحة للأطراف ذات العلاقة.

يوضح الجدول التالي الأرصدة الإجمالية والدخل والمصاريف من التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وهي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	مساهمين رئيسيين	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف
ذمم بيوع مؤجلة والذمم الاخرى	٨	٦٢	١٧٤	٢٤٤
إجارة منتهية بالتمليك	٤٢٤	٧٢	١,٥٥٧	٢,٠٥٣
وكالة بالاستثمار	١,٨٥٠	-	-	١,٨٥٠
تمويلات المشاركة	١,٣٥١	-	-	١,٣٥١
حسابات العملاء	٢٣٧	٦	١٦٣	٤٠٦
أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة / حسابات وكالة	١,٦٧٤	٢	٢٦٨	١,٩٤٤
إيداعات الوكالة	٥٤,٨٤٥	-	-	٥٤,٨٤٥
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	مساهمين رئيسيين	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف
ذمم بيوع مؤجلة والذمم الاخرى	١١	٧٦	١٦٧	٢٥٤
إجارة منتهية بتمليك	٤٣٢	٧٥	١,٥٩١	٢,٠٩٨
تمويلات المشاركة	١٤٢	–	–	١٤٢
حسابات العملاء	١٣٨	١	٦٩	٢٠٨
أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة / حسابات وكالة	٣,٠٤٤	١	١٢٧	٣,١٧٢
إيداعات الوكالة	٣,٣٥٤	–	–	٣,٣٥٤

يبلغ مستوى الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرض للأطراف ذات الصلة ٩,٥٣٤ ريال عماني (٢٠١٩: ١١,٩٣٩). لا توجد هناك خسائر ناجمة من التمويل الممنوح لأطراف ذات علاقة.

تتضمن قائمة الدخل المبالغ التالية المتعلقة بأطراف ذات علاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	مساهمين رئيسيين	مجلس الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف
حسابات الأرباح	١٢١	٧	٣٧	١٦٥
مصاريف تشغيلية				
– تكاليف الموظفين	-	-	١,٧٥١	١,٧٥١
– مصاريف أخرى	٧٤	٥٨	-	١٣٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	مساهمين رئيسيين	مجلس الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف
حسابات الأرباح	٢٤	٧	٤٢	٧٣
مصاريف تشغيلية				
– تكاليف الموظفين	–	–	١,٨١٤	١,٨١٤
– مصاريف أخرى	٦٣	٦٢	–	١٢٥

الفصل العاشر: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها

يخضع الاستثمار في أسهم الطرح لعدد من المخاطر. وقبل اتخاذ قرار بشأن الاستثمار في أسهم الطرح، يجب على مقدمي الطلبات دراسة وتقييم المخاطر الكامنة في الأعمال المقترحة للبنك، بما في ذلك المخاطر الموضحة أدناه، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه قد يكون لهذه المخاطر تأثير على الأعمال المقترحة للبنك والنتائج المالية أو النتائج المتوقعة. في مثل هذه الحالة، قد يخسر مقدمو الطلبات كل أو جزء من استثماراتهم. كما قد يكون للمخاطر والشكوك الإضافية تأثير سلبي على الأعمال المقترحة للبنك.

إن عوامل المخاطرة التالية ليست شاملة أو كلية، حيث أنه يمكن أن يكون للمخاطر والشكوك الإضافية غير المعروفة حاليًا أو التي يعتقد البنك في الوقت الحاضر بأنها غير ذات أهمية لها تأثير سلبي جوهري على البنك وعملياته المقترحة. وقد تختلف المخاطر الفعلية وأثر تلك المخاطر اختلافاً جوهرياً عن تلك المخاطر المذكورة في هذه النشرة. وفي حال تطور أي من هذه الشكوك إلى أن يصبح حدثاً فعلياً، فإن عمليات البنك المقترحة ونتائجها قد تتأثر سلباً. كما تجدر الإشارة إلى أن البنك يعتزم اتخاذ الخطوات و/أو الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر المشار إليها أدناه، بصرف النظر عن تلك التي يمكن أن تنجم عن عوامل خارجة عن سيطرة البنك، بما في ذلك بشكل خاص العوامل ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء السابق للبنك لا يعد مؤشراً على النتائج المستقبلية.

ويتعين على المكتتبين أن يدرسوا بعناية ما إذا كان الاستثمار في الأسهم المطروحة مناسباً لهم في ظل المعلومات الواردة في هذه النشرة ووفقاً لظروفهم الشخصية.

المخاطر المتعلقة بالبنك

المنافسة

يعمل بنك نزوى في بيئة أعمال تنافسية حيث يواجه منافسة من البنوك التجارية الأخرى والبنوك الإسلامية، والنوافذ الإسلامية المملوكة من قبل البنوك التجارية وشركات التمويل. إذ قد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على مستوى الأعمال مما قد يكون له تأثير سلبي على الهوامش والربحية.

لقد كان أداء بنك نزوى مرضيا في الماضي في سوق تتزايد فيه حدة المنافسة ولديه الثقة للمضي قدماً في المستقبل.

المخاطر التنظيمية

إن التعليق أو الإلغاء أو القيود المفروضة على الرخصة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لبنك نزوى سوف يؤدي إلى عدم قدرة البنك على الاستمرار في أنشطته، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائجه.

تهدف سياسات وإجراءات بنك نزوى إلى الامتثال للقواعد واللوائح المصرفية حتى لا يكون هناك سبب لأي إجراء تنظيمي عقابي.

المخاطر المصرفية

تواجه البنوك، بما في ذلك بنك نزوى، عددًا من المخاطر الناشئة عن طبيعة أعمالها ولكنها تدار من خلال سلسلة من العمليات المتواصلة لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، وفرض حدود للمخاطر وغيرها من الضوابط. يتعرض البنك لعدد من المخاطر المتعلقة بالأعمال بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلة ومخاطر السيولة ومخاطر معدل العائد والمخاطر القانونية. إن أي إخفاق من قبل البنك في إدارة و / أو التخفيف من هذه المخاطر / أو توقع أحداث السوق غير المتوقعة الخارجة عن سيطرة البنك يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مركزها المالي وأعمالها وربحيتها.

وضع بنك نزوى سياسات وإجراءات مختلفة لإدارة مثل هذه المخاطر وإجراء عملياته بطريقة حكيمة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزامه والتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية وهي جزء لا يتجزأ من أعمال البنك. يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان من تدهور جودة الائتمان لأطراف معينة من البنك، أو من تدهور عام في الظروف الاقتصادية المحلية أو العالمية أو من المخاطر النظامية مع الأنظمة المالية، وكلها يمكن أن تؤثر على قابلية استرداد قيمة أصول البنك وتتطلب زيادة في مخصصات البنك لانخفاض قيمة موجوداته والتعرضات الائتمانية الأخرى التي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته.

يحاول البنك السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان، ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان (على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالأطراف المقابلة التي تقع ضمن نطاقات تصنيف مخاطر أعلى)، والحد من المعاملات مع أطراف محددة وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة بشكل مستمر. بالإضافة إلى مراقبة حدود الائتمان، يدير البنك التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته بين البنوك من خلال الدخول في ترتيبات مع الأطراف المقابلة في ظروف مناسبة والحد من مدة التعرض.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغيرات في أسعار السوق مثل معدلات العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم، وكذلك في الارتباط والتقلبات الضمنية. تقوم إدارة البنك بمتابعة مخاطر السوق للحد من مقدار الخسائر المحتملة والتي قد تنشأ بسبب التغيرات غير المتوقعة في معدلات العائد أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار السلع والأسهم. يستخدم البنك الأدوات المناسبة، وفقًا لممارسات السوق القياسية، لإدارة مراكزه ويتلقى معلومات السوق بانتظام لتنظيم مخاطر السوق. يقوم البنك من خلال سياسة مخاطر السوق بإدارة العمليات اليومية وتتم مراجعتها بشكل دوري لتلائم متطلباته. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي ضمانات بأن مثل هذه التدابير ستقضي على مخاطر السوق أو تحد منها، وفي حالة فشل أي من هذه التدابير في العمل على النحو المنشود، فقد تتأثر أعمال البنك ونتائج العمليات والوضع المالي والتوقعات سلبًا.

مخاطر استمرارية الأعمال

قد يتأثر عمل بنك نزوى بالكوارث الطبيعية والحوادث مثل الحرائق والمخاطر الأخرى الخارجة عن إرادة البنك (بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩ الحالية)،التي قد تؤدي إلى انقطاع الأعمال وفقدان الممتلكات والسجلات والمعلومات. أي مقاطعة أو تهديد، حقيقي أو متصور، لنظام تكنولوجيا المعلومات للبنك قد يؤثر بشكل كبير على عملياته. يمكن أن يكون لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة على المركز المالي للبنك.

وضع بنك نزوى خطط استمرارية عمل مناسبة للتعامل مع حالات انقطاع الأعمال المحتملة أو فقدان المعلومات.

التقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة إصدار أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وقيم الأصول والحسوم والدخل والنفقات المبلغ عنها. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى مختلفة يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف، والتي تشكل نتائجه أساسًا لاتخاذ قرارات بشأن القيم الدفترية للأصول والحسوم التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى. ونادرا ما تتساوى التقديرات المحاسبية الناتجة مع النتائج الفعلية ذات الصلة.

تم مراجعة التقديرات والافتراضات التي تستند عليها على أساس مستمر. وتدرج التعديلات على التقديرات المحاسبية بالفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل العائد هي مخاطر الانحرافات في الأرباح أو القيمة الاقتصادية نتيجة للحركة العكسية لمنحنى العائد. والتي تكون متركزة بشكل رئيسي في محفظة التمويلات والودائع.

تنشأ مخاطر معدل العائد نتيجة عدم التطابق بين الإستحقاقات التعاقدية وإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات سواء داخل قائمة المركز المالي او خارجها. تتم إدارة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك والتي تقوم بمراجعة أسعار العائد بشكل دوري وكذلك إتخاذ القرارات اللازمة بخصوص إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لضمان الحفاظ على مستوى مقبول من صافي العائد.

تحتسب حساسية قائمة الدخل لتأثير التغيرات المفترضة في معدلات العوائد لسنة واحدة وعلى أساس معدل الربح المتغير للموجودات المالية والمطلوبات المالية الغير متداولة.

ويوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة في أسعار العائد مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ريال عماني بالألاف	ريال عماني بالألاف
+ ٢٠٠ نقطة	٤,٩٦٥	٥,١١٢
+ ١٠٠ نقطة	٢,٤٨٣	٢,٥٥٦
- ٢٠٠ نقطة	(٤,٩٦٥)	(٥,١١٢)
- ١٠٠ نقطة	(٢,٤٨٣)	(٢,٥٥٦)

مخصصات التمويلات المتعثرة

يحدد بنك نزوى مخصصاً لخسائر الائتمان على النحو المنصوص عليه في معايير التقارير المالية الدولية والمبادئ التوجيهية للبنك المركزي العُماني التي تمثل تقديراته لخسائر الائتمان في محفظته التمويلية. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك نزوى بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٨. يفرض المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ متطلبات أكثر صرامة على البنك لإثبات الانخفاض في القيمة.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، كان لدى البنك تمويلات معرضة لخطر عدم السداد إجمالية بمبلغ ١٣,٣ مليون ريال عُماني ومخصص بمبلغ ٦,٦ مليون ريال عُماني لتغطية خسائر انخفاض القيمة المحتملة المحددة (مقارنة بتمويلات غير منتظمة تبلغ ١٣,٢ مليون ريال عُماني ومخصص بمبلغ ٤,٢ مليون ريال عُماني لتغطية خسائر انخفاض القيمة المحتملة المحددة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠). بلغ إجمالي المخصصات للخسائر الائتمانية والأرباح التعاقدية غير المعترف بها كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، ١٥٩٪ تمويل للبنك غير العاملة (مقابل ١٣٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠). وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية ٩، يتعين على البنك أن يعكس انخفاض القيمة المحسوبة كرسوم على بيان الدخل.

تعتقد إدارة بنك نزوى أن مستويات مخصص خسائر الائتمان والأرباح التعاقدية غير المعترف بها للتمويلات كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ كافية لتغطية خسائر انخفاض القيمة المقدرة لبنك نزوى في ذلك التاريخ. ومع ذلك، يمكن أن تختلف خسائر انخفاض القيمة الفعلية بشكل جوهري عن مخصص خسائر الائتمان والأرباح التعاقدية غير المعترف بها وإذا كانت هذه المخصصات غير كافية لتغطية خسائر انخفاض القيمة، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على أعمال البنك، ونتائج العمليات، والوضع المالي، السيولة والتوقعات.

مخاطر عدم تطابق مسؤولية الأصول

حيث إن بنك نزوى يعمل في مجال الوساطة المالية والتمويلات، فإنه معرض لخطر عدم التوافق في فترات التأجير وغيرها من الشروط الرئيسية لأصوله وحسومه، على سبيل المثال التمويل قصير الأجل المستخدم لتمويلات طويلة الأجل.

تتم مراقبة وإدارة مخاطر عدم تطابق الأصول والحسوم لبنك نزوى من قبل لجنة الأصول والحسوم بهدف الحد من الآثار السلبية ة على ربحية البنك.

الالتزامات العرضية والارتباطات

وفقًا للبيانات المالية للبنك، كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، كان لدى البنك التزامات وتعهدات طارئة بمبلغ ٤١٢ مليون ريال عماني، تشمل ضمانات مالية بقيمة (١١١ مليون ريال عماني)، اعتمادات مستندية بقيمة (١١٨ مليون ريال عماني)، وارتباطات تمويلية بقيمة (١٨٣مليون ريال عماني). وبينما تكون هذه في سياق الأعمال العادية، فإنها تعرض البنك لمخاطر الائتمان والسيولة. في حال تحققت هذه الالتزامات الطارئة في وقت أقرب أو أعلى مما هو مقدر لها، قد يحتاج البنك إلى جمع تمويل إضافي، في وقت قصير. قد تؤثر هذه التطورات سلبًا على أعمال البنك.

يقوم البنك بمراقبة هذه الالتزامات بشكل منتظم لتقليل هذه المخاطر.

مخاطر التمويل المتعثرة

ارتفعت مستويات التمويل المتعثر لبنك نزوى منذ عام٢٠١٩ تماشيا مع تدهور بيئة الاقتصاد الكلي، حيث بلغت النسبة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي ٠,٠٨ ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، و١,٣٢ ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، و ١,٢٤ ٪ في ٣٠ يونيو ٢٠٢١. وفي حين سيواصل البنك التعامل مع المخاطر الناشئة لإدارة محفظة تمويلاته والمحافظة عليها، فإن استمرار البيئة الدقيقة المجهدة وغير المواتية قد يؤدي إلى زيادة أخرى في نسبة التمويلات المتعثرة، وهذا يمكن أن يكون له تأثير سلبي على أعمال البنك، ونتائج العمليات، والوضع المالي، والسيولة والتوقعات

بالإضافة إلى ذلك، يجوز للبنك المركزي العماني، في أي وقت، تعديل أو استكمال إرشاداته ويطلب وضع مخصصات إضافية فيما يتعلق بالمحفظة التمويلية لبنك نزوى إذا قرر ذلك (بصفته الجهة التنظيمية الاحترازية للبنوك العُمانية. القطاع) أنه من المناسب القيام بذلك. إذا كان يلزم عمل مخصصات إضافية، فبناءً على الكمية والتوقيت الدقيقين، يمكن أن يكون لهذه المخصصات تأثير سلبي على أعمال بنك نزوى ونتائج العمليات والحالة المالية والسيولة والتوقعات.

يتبع بنك نزوى سياسات وعمليات ائتمان يقوم من خلالها بمراجعة الجدارة الائتمانية للعملاء وإدارة تعرضه للمخاطر. للتخفيف من مخاطر الاحتمالات غير المتوقعة، يتم الحفاظ على تغطية أمنية كافية على أصول المتمولين. علاوة على ذلك، على الرغم من انخفاض تغطية المخصصات، يحتفظ بنك نزوى بتغطية كافية على النحو المطلوب من قبل البنك المركزي العُماني.

آثار المخاطر التجارية

تشير المخاطر التجاريةالمستبدلة وهي المخاطر الناشئة عن الأصول المدارة نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار والتي يتم تحويلها إلى المساهمين من أجل حماية حساب الاستثمار لتقاسم الأرباح من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يتعرضون لها بموجب عقود تمويل المضاربة. بموجب عقد المضاربة (المشاركة في الأرباح والخسائر)، من حيث المبدأ، يتعرض تحليل الأداء الاجتماعي غير المقيد للتأثير الكلي للمخاطر الناشئة عن الأصول التي تستثمر فيها أموالهم، لكنهم يستفيدون من معدل الحسم المباشر الذي يفترضه البنك. يتم تحقيق تقاسم المخاطر هذا من خلال تكوين واستخدام احتياطيات مختلفة مثل احتياطي معادلة الأرباح (PER)، وتعديل حصة أرباح المضارب (البنك كمدير للصندوق) لتسهيل العوائد المستحقة لأصحاب حسابات الاستثمار من التعرض لتقلبات إجمالي العوائد. الناشئة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي لتمكين دفع عوائد تنافسية في السوق.

التصنيف الائتماني

قد يؤدي خفض أي تصنيف ائتماني للبنك، أو تغيير في النظرة إلى سلبية، إلى زيادة تكلفة حصول البنك على التمويلات، مما قد يؤثر سلبًا على أعماله ووضعه المالي ونتائج العمليات والتوقعات. كما قد يؤدي خفض التصنيف الائتماني للبنك (أو الإعلان عن نظرة مستقبلية للتصنيفات السلبية) إلى الحد من قدرة البنك على زيادة رأس المال. علاوة على ذلك، أو قد تؤثر التغييرات المتوقعة في التصنيف الائتماني للبنك على القيمة السوقية لأسهم الطرح.

كان آخر تغيير في التصنيف الائتماني للبنك في ديسمبر ٢٠٢٠ ولم يحدث أي تخفيض في التصنيف منذ ذلك الحين. ومع ذلك، لا تزال توقعات التصنيف سلبية.

مخاطر الاعتماد على العمال الرئيسيين

يعتمد نجاح بنك نزوى جزئياً على قدرة البنك على الاستمرار في جذب الموظفين المؤهلين والمهرة والاحتفاظ بهم وتحفيزهم. يعتمد البنك على إدارته العليا لتنفيذ استراتيجيته وعملياته اليومية. إذا لم يتمكن بنك نزوى من الاحتفاظ بالأعضاء الرئيسيين في إدارته العليا و/ أو تعيين موظفين مؤهلين جدد في الوقت المناسب، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على عمليات البنك وأعماله وأرباحه.

يولي بنك نزوى أهمية كبيرة لتطوير سياسات الموارد البشرية المواتية التي تهدف إلى تحقيق رضا الموظفين وتحفيزهم مما يساعد على الاحتفاظ بالموظفين وكذلك جذب المواهب الجديدة. كما يقوم البنك بتطوير خطط تعاقب الإدارة العليا لتحقيق انتقال سلس.

الاعتماد على التمويل والسيولة على المدى القصير

كما هو الحال مع معظم البنوك، يتم استيفاء جزء كبير من متطلبات التمويل للبنك من خلال مصادر تمويل منخفضة التكلفة وقصيرة الأجل، بشكل رئيس في شكل ودائع العملاء. اعتبارًا من ٣٠ يونيو ٢٠٢١، كان ٣٣٪ تقريبًا من ودائع عملاء البنك مستحقة لمدة عام واحد أو أقل أو كانت مستحقة عند الطلب.

قد تؤدي الاضطرابات أو عدم اليقين أو التقلبات في أسواق رأس المال والائتمان إلى الحد من قدرة بنك نزوى على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة وزيادة تكلفة هذا التمويل. إن توفر أي تمويل إضافي قد يحتاجه البنك يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، مثل ظروف السوق، وتوافر الائتمان بشكل عام والممولين في صناعة الخدمات المالية على وجه التحديد، والوضع المالي لبنك نزوى، والتصنيفات الائتمانية. والقدرة الائتمانية، بالإضافة إلى إمكانية أن يطور العملاء أو الممولين تصورًا سلبيًا للآفاق المالية لبنك نزوى .

نمت قاعدة ودائع بنك نزوى بشكل مطرد على مر السنين من ١٨٩,٤ مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ١,٠٤٨ مليون ريال عماني في نهاية يونيو ٢٠٢١، مما يشير إلى قدرة البنك على تجديد وتعبئة ودائع جديدة خلال هذه الفترة. يتوقع بنك نزوى أن يكون في وضع يمكنه من التخفيف من هذه المخاطر من خلال الاحتفاظ بقاعدة المودعين الحالية، والحصول على ودائع جديدة وتوليد السيولة من خلال مصادر تمويل إضافية.

تركيزات الودائع والمتمولين

على الرغم من أن البنك يرى أن لديه وصولاً كافياً إلى مصادر التمويل، فإن سحب جزء كبير من الودائع الكبيرة يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على أعماله، ونتائج عملياته ووضعه المالي، فضلاً عن قدرته على تلبية احتياجات البنك المركزي المتعلقة بالسيولة. قد يتطلب أي سحب من هذا القبيل البنك للبحث عن مصادر تمويل إضافية (سواء في شكل ودائع أو تمويل بالجملة)، والتي قد لا تكون متاحة لبنك نزوى بشروط مقبولة تجاريًا أو على الإطلاق. أي فشل في الحصول على أي تمويل بديل قد يؤثر سلبًا على قدرة البنك على الحفاظ على محفظة تمويلاته أو زيادتها أو زيادة التكلفة الإجمالية للتمويل، والتي قد يكون لأي منها تأثير سلبي جوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي.

يمكن أن يكون للتخلف عن السداد من قبل واحد أو أكثر من كبار المتمولين من الشركات لدى البنك أثر سلبي على أعمال البنك أو حالته المالية أو نتائج عملياته أو آفاقه. ترتبط محافظ عملاء الافراد ارتباطًا وثيقًا بالظروف الاقتصادية في عُمان، مع وجود تغييرات في مستويات الارباح/ وأسعار الفائدة من بين العوامل التي قد تؤثر على تعرضات الائتمان للأفراد.

يمكن أن يكون للانخفاض في المركز المالي لأي من المودعين أو المتمولين لدى بنك نزوى أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو حالته المالية أو نتائج عملياته أو آفاقه، وبالتالي يؤثر على قدرته على أداء التزاماته فيما يتعلق بالسندات.

وضع بنك نزوى سياسات وإجراءات مختلفة لإدارة المخاطر لإدارة هذه المخاطر وإجراء عملياته بطريقة حكيمة.

مخاطر عدم الامتثال الشرعي

قد يتحمل البنك خسارة بسبب المخاطر الناجمة عن عدم امتثال البنك لقواعد ومبادئ الشريعة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية أو البنك المركزي العماني.

لضمان امتثال البنك للمتطلبات، تم إنشاء وظيفة مستقلة في البنك. توفر هذه الوظيفة المراجعة الشرعية والإشراف على المعاملات التجارية وأنشطة إدارات الدعم الأخرى قبل التنفيذ (مسبقًا) للتأكد من أن الهيكلة قد تمت بناءً على الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،وضوابط هيئة الرقابة الشرعية. وبالتالي يتم إعداد تقارير مراجعة شرعية لتوثيق هذا النشاط الإشرافي وتقديمه إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة من الهيئة الشرعية ومن ثم هيئة الرقابة الشرعية في الاجتماعات الشهرية والفصلية. تشكل هذه الوظيفة جوهر النشاط الشرعي في الإدارة والبنك ويكون المراجع الشرعي الداخلي أيضا مسؤولا عن تقديم المشورة بشأن أي نشاط جديد لتطوير المنتجات بالإضافة إلى مراجعة برنامج المنتج والوثائق الملحقة به. ولدعم نشاط الالتزام الشرعي، يتم فحص مخاطر عدم الامتثال للمبادئ الشريعة بشكل مستمر، ويتم وضع ضوابط تخفيف محددة لتقليل هذه المخاطر التي تحدث بسبب أخطاء بشرية غير مقصودة. يتم تحويل أي دخل من المعاملات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى الأعمال الخيرية وفقًا لإرشادات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر الصرف الأجنبي

مخاطر الصرف الأجنبي هي المخاطر التي قد تتأثر سلباً في مراكز العملات الأجنبية التي يتخذها البنك بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تقع مسؤولية إدارة مخاطر الصرف الأجنبي على عاتق إدارة الخزينة بالبنك. يتم ضمان إدارة مخاطر الصرف الأجنبي من خلال القياس والمراقبة المنتظمين لمراكز الصرف الأجنبي المفتوحة. تتخذ الخزانة كل إجراء ممكن لتغطية المراكز المفتوحة التي تم إنشاؤها بواسطة معاملات العملاء.

الأدوات المستخدمة للتخفيف من هذه المخاطر هي العملات الأجنبية الفورية، والآجلة، والودائع، وما إلى ذلك. تساعد هذه الأدوات في حماية البنك من

الخسائر التي قد تنشأ بسبب التحركات الكبيرة في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم إدارة جميع مخاطر الصرف الأجنبي بشكل مركزي من قبل خزانة البنك ويتم تحديدها يوميًا حسب السوق. تم تعيين حدود فيما يتعلق بالتعرضات على حركة أسعار الصرف لليلة واحدة ووقف الخسارة والعملات المصرح بها ومراقبة تعرضات حركة العملات الأجنبية.

ضريبة القيمة المضافة

قد يكون إدخال ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عمان والتي تم العمل بها اعتباراً من أبريل ٢٠٢١ تأثير على الاقتصاد بشكل عام وعلى البنك بشكل خاص، حيث قد تزيد تكاليف الخدمة والتشغيل.

في هذه المرحلة، لا يمكن للبنك تقديم أي توقعات أو توجيهات حول مستوى تأثير ذلك على أدائه المستقبلي. ومع ذلك، يتوقع البنك أنه سيكون قادرًا على تمرير أي رسوم ضريبة للقيمة المضافة التي قد تنطبق على خدماته لعملاء البنك.

مخاطر التعرض الانكشاف العقاري

مخاطر التعرض العقاري هي مخاطر الائتمان المرتبطة بتوفير التمويل للعملاء الغرض منه حيازة العقارات، سواء للاستخدام الخاص أو للاستثمار،، وكذلك يتم تأمين التمويل للعميل عن طريق العقارات كضمان. قد يكون لأي تراجع في سوق العقارات أو التخلف عن السداد من قبل عملاء البنك الرئيسين المرتبطين بالعقارات تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك وسمعته ووضعه المالي ونتائج العمليات والتوقعات. يسعى البنك إلى إدارة هذه المخاطر من خلال سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان، بما في ذلك إجراء العناية الواجبة ووضع حدود للتركيز.

مخاطر تقنية المعلومات

تلعب تقنية المعلومات دورًا مهمًا في العديد من الشركات. يقع على عاتق البنك التزامات قانونية فيما يتعلق بالخصوصية والمعاملات الإلكترونية وتدريب الموظفين التي تؤثر على استراتيجيات إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

تشمل المخاطر تعطل الأجهزة والبرامج والخطأ البشري والبريد العشوائي والفيروسات والهجمات الضارة، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية مثل الحرائق أو الأعاصير أو الفيضانات.

يتم إدارة هذا المخاطر من خلال إجراء تقييم مستمر لمخاطر الأعمال ولديها خطة لاستمرارية الأعمال لمواجهة أي من هذه المخاطر وتمكين البنك من الاستمرار و / أو التعافي من أي حادث متعلق بتكنولوجيا المعلومات.

تطوير المنتجات

البنك في حاجة مستمرة لتلبية الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تم تطويرها بطريقة فعالة لتلبية احتياجات العملاء المستمرة. قد يؤدي أي تأخير أو عدم توفر المنتجات و / أو الخدمات إلى خسارة البنك لعملائه أمام المنافسين إلى جانب سحب الأموال.

تلبي المنتجات الحالية للبنك احتياجات واسعة من مختلف المنتجات والخدمات المصرفية والمتطلبات خاصة التي تندرج تحت منتجات الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، يعمل البنك باستمرار على تحسين وابتكار المنتجات لتلبية احتياجات السوق المتغيرة باستمرار من خلال تطوير منتجات داخلية مخصصة ومتخصصين في الشريعة.

استخدام رأس المال الناتج عن الطرح لتوليد عائدات للمساهمين

يعمل البنك حاليًا في بيئة متقلبة بسبب التباطؤ الاقتصادي والتحديات الناتجة عن استمرار جائحة كوفيد- ١٩. وعلى الرغم من أن البنك أدار عملياته بربحية متزايدة على مدار السنوات بما في ذلك عام ٢٠٢٠، إلا أن هذا النمو المستقبلي قد يتعرض لتحديات أو حتى يتوقف في حال إذا لم يتم تعزيز رأس المال ويتم إستخدامه بالطرق المثلى في مواجهة التحديات الجديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض الربحية وبالتالي عدم القدرة على دفع الأرباح المخطط لها للمساهمين المشاركين.

وكما هو موضح في عام ٢٠٢٠، فإن بنك نزوى لديه القوة للتكيف وسيظل يركز على تقديم الخدمات للعملاء والموظفين والمجتمعات المحلية والمساهمين. لدى البنك خطة لتوزيع الأموال لتوليد عائدات مغرية للمساهمين. ووفقاً لاستراتيجية ٢٠٢٥، يلتزم البنك بقيادة نمو التمويل الإسلامي وترسيخ ريادة القطاع، مما يقود حصة السوق نحو آفاق جديدة بحكمة.

عوامل الخطر المتعلقة بالسوق التي يعمل فيها بنك نزوى

المخاطر الاقتصادية

للأداء الاقتصادي العالمي والعُماني تأثير مباشر على أداء بنك نزوى. أي تغيير في البيئة الاقتصادية يمكن أن يكون له تأثير على عمليات وأداء البنك. علاوة على ذلك، قد يؤدي أي تخفيض التصنيف الائتماني المستقبلي لسلطنة عُمان إلى زيادة تكلفة الاقتراض أو قد يحد من قدرة البنك على جمع المزيد من رأس المال بتكاليف منخفضة والتي قد يكون لها بدورها تأثير سلبي جوهري على أعمالها أو وضعها المالي أو نتائج العمليات أو التوقعات.

لا يزال الاقتصاد العماني يعتمد على إنتاج النفط والغاز وعائداتهما، وقد كان للانخفاض المستمر في أسعار النفط تأثير سلبي على الاقتصاد والاستثمارات وغيرها من المجالات.

إذا استمرت أسعار النفط الخام المنخفضة الحالية لفترة طويلة، فمن المحتمل أن يكون لذلك تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العماني وعائداته ووضعه المالي. بالإضافة إلى ذلك، أدى جائحة كوفيد- ١٩ الحالي إلى تكثيف التأثير الاقتصادي في مختلف التي واجهت اضطرابات كبيرة وعدم اليقين. أدى فقدان عائدات النفط وعائدات السياحة وتعطل سلاسل التوريد إلى ضعف التوقعات لبيئة الاقتصاد الكلي في عمان.

ينظر البنك إلى التوقعات الاقتصادية وانعكاساتها أثناء وضع خطة عمله. علاوة على ذلك، يراقب مجلس إدارة البنك وإدارته عمل بنك نزوى ويتبنى الإجراءات المناسبة في حالة حدوث أي تطورات غير متوقعة. ومع ذلك، فإن البيئة الاقتصادية / التجارية الحالية قد تأثرت بشدة بجائحة كوفيد ١٩، وبما أن هذا تطور غير مسبوق، فهناك مستوى عال من عدم اليقين فيما يتعلق بمدة الوباء وتداعياته. لذلك، لا يمكن لبنك نزوى تقديم أي توقعات أو توجيهات بشأن مستوى التأثير الذي سيحدثه على أدائه ومستقبله.

تغيير في القوانين والأنظمة والقواعد

يشرف البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على أعمال البنك. أي تغيير في السياسات واللوائح السارية و/ أو قوانين عمان يمكن أن يؤثر على أداء البنك. علاوة على ذلك، فإن أي تغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها بما في ذلك اللوائح المتعلقة بكفاية رأس المال والإطار التنظيمي لاتفاقية بازل وأدوات السندات الثانوية الدائمة يمكن أن تؤثر على قيمة السندات.

بنك نزوى لا يتوقع أي تغييرات جذرية في اللوائح. لذلك، لا يزال تأثير هذه التغييرات محدودًا. علاوة على ذلك، لدى بنك نزوى فريق إداري ذو خبرة جيدة للاستجابة المناسبة لأي من هذه التطورات.

التقصير من قبل عملاء البنك والأطراف المقابلة

إن أي تقصير محتمل أو فعلي من قبل عملاء بنك نزوى والأطراف المقابلة بسبب المخاطر القطرية والإقليمية والسياسية، والمخاطر الاقتصادية، وأزمات العملات، وما إلى ذلك قد يؤثر سلبًا على أعمال وعمليات البنك.

لدى بنك نزوى سياسات وإجراءات إدارة مخاطر مناسبة لمعالجة هذه القضايا بحيث لا يكون لها تأثير سلبي جوهري على آفاق بنك نزوى طويلة الأجل.

المخاطر المتعلقة بالأسهم بعد الإدراج

تذبذب سعر السهم: بعد إدراج الأسهم في بورصة مسقط، قد يتذبذب سعر الأسهم عدة أسباب وقد يقل عن سعر العرض.

السيولة: لا توجد ضمانات بوجود سوق نشط في أسهم المقابل بعد الإدراج في بورصة مسقط. إلى هذا الحد، يواجه المساهمون في بنك نزوى المستمر خطر امتلاك أسهم قد لا يتم تداولها بنشاط.

الزيادة المستقبلية لرأس المال أو الأوراق المالية الرأسمالية: يجوز للبنك زيادة رأس ماله في المستقبل من خلال إصدار المزيد من الأسهم / أو إصدار أوراق مالية أخرى. قد تكون هذه الزيادة في رأس المال مطلوبة للحفاظ على نمو أعمال البنك وكذلك لتلبية نسبة كفاية رأس المال وفقًا للمتطلبات التنظيمية. ترد تفاصيل وضع كفاية رأس المال للبنك في الإيضاح ١٨ من ملاحظات البيانات المالية المرحلية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١. وقد تؤثر زيادات رأس المال هذه على سعر الأسهم في بورصة مسقط و/ أو الأرباح المحتملة. يمكن أن تؤثر هذه الزيادات في رأس المال على سعر أسهم المقابل في بورصة مسقط.

تقلبات السوق: قد تؤثر تقلبات السوق وعوامل أخرى بشكل سلبي على سعر تداول أسهم المقابل بغض النظر عن الأداء التشغيلي الفعلي لبنك نزوى . تحمل جميع استثمارات الأسهم مخاطر سوق بدرجات متفاوتة. يمكن أن تنخفض قيمة أي سهم وكذلك ترتفع اعتمادًا على ظروف السوق.

الفصل الحادي عشر: حوكمة الشركات

المساهمون

توزيع ملكية الأسهم بين المساهمين كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، الجدول التالي يبين أكبر ٥ مساهمين

الاسم	بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (٪)
أفلاج للاستثمار المالي	سلطنة عمان	٣٢٤,٥٦٤,٩٣٠	٪٢١,٦٤
صندوق تقاعد موظفى الخدمة المدنية	سلطنة عمان	١٣٨,٣٩٨,٠٧٨	٪٩,٢٣
الغدير للإستثمار	سلطنة عمان	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٨,٠٠
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية	سلطنة عمان	١٠٩,٨٩٣,٢٦٢	٪٧,٣٣
صندوق تقاعد موظفي ديوان البلاط السلطاني	سلطنة عمان	٧٦,٣٩٧,٨٢٤	٪٥,٠٩
أخرون		٧٣٠,٧٤٥,٩٠٦	٪٤٨,٧١
المجموع		**١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٪١٠٠**

إطار حوكمة الشركات

تم تطوير فلسفة حوكمة الشركات ضمن توجيهات وإرشادات البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال (بما فيها "القانون") وقانون الشركات التجارية ويتطلب أن يقوم المجلس والإدارة بما يلي:

- الحفاظ على أعلى مستويات حوكمة الشركات والامتثال التنظيمي
- تعزيز الشفافية، والمحاسبة والاستجابة والمسؤولية الاجتماعية
- القيام بأعمالهم مع أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين والمستثمرين والموردين والحكومة والمجتمع عموماً بكل عدالة وبأسلوب مفتوح و
- خلق فكرة عن البنك ككيان ممتثل قانونياً وأخلاقياً.

مجلس الإدارة

انتخب المساهمون مجلس الإدارة في البنك لمدة ثلاثة سنوات خلال اجتماع الجمعية العامة التي انعقدت في ٢٨ مارس ٢٠١٩م. حيث يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن مراقبة إدارة البنك ومجريات الأعمال وإتخاذ القرارات في السياسات الرئيسية للبنك.

المجلس مسؤول عن الموافقة على القوائم الماليّة للبنك، والتزام البنك العام بالقوانين والأنظمة السارية التطبيق. يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم على حماية رأس مال المساهمين وتحسينه من خلال الاهتمام بجودة الحوكمة في البنك بشكل عام. كما أكّد أعضاء مجلس الإدارة التزامهم طوال فترة عضويّتهم بالقوانين والأنظمة السارية التطبيق وإبلاغ البنك عن أيّ متغيّرات خاصّة بهم يمكن أن تؤثر في مراكزهم أو أوضاعهم. ويتبع البنك الاجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية في شأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

إنّ المسؤوليات الرئيسة لمجلس الإدارة هي التالية:

- تعيين الموظفين الرئيسيين في المناصب الأساسية والذين يتمتعون بالنزاهة والأهلية والتقنية الإدارية والخبرة المناسبة، وتحديد تعويضاتهم؛
- مراجعة خطط المتابعة واستبدال الإدارة العليا عند الضرورة؛
- مراجعة مكافآت كبار الإداريين وأعضاء مجلس الادارة، والتأكد من أنّ هذه المكافآت تتناسق مع معايير البنك للإدارة وسياساته؛
- تثبيت منهجية رسمية وشفافة لتسمية أعضاء مجلس الإدارة؛
- مراقبة فعالة للأداء الاداري وتقويمه من خلال تطبيق السياسات وخطط العمل المتفق عليها، مع التأكد من توفر الموارد لذلك؛
- الموافقة على الموازنات، ومراجعة الأداء مقابل الموازنات واتخاذ القرار في السياسات والخطط المستقبلية؛
- الاجتماع بشكل منتظم مع الإدارة العليا ولجان مجلس الادارة ذات الإختصاص لتأسيس السياسات والموافقة عليها ومراجعة التطورات الرئيسة؛
- تحديد وفهم وقياس المخاطر الهامة التي يمكن أن يتعرض لها البنك في نشاطاته وأعماله؛
- تقويم السياسات والإجراءات وآليات التنفيذ المعتمدة في البنك بشكل مستقل، وفحصها بهدف تحديد وإطلاق الأعمال الادارية المناسبة للمسائل التي تتطلب التطوير. تحديد إجراءات تعيين المستشارين أو الخبراء لمساعدة أعضاء مجلس الادارة في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية.
- اعتماد المعاملات المالية وفقا لسياسة تفويض الصلاحيات

سلطات المجلس

لمجلس الإدارة مطلق الصلاحية للقيام بكافة التصرفات اللازمة لإدارة البنك في سبيل تحقيق أهدافه ولتنفيذ مقررات الجمعية العامة. ولا تكون هذه الصلاحيات محددة أو مقيدة إلا بقدر ما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة النافذة في السلطنة او في نظام البنك او بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للبنك.

يتولى مجلس إدارة البنك ما يلي:-

١. اعتماد السياسات التجارية والمالية والموازنة التقديرية للبنك بما يحقق أغراضه والمحافظة على حقوق مساهميه وتنميتها.

٢. وضع الخطط اللازمة ومراجعتها وتحديثها من فترة إلى أخرى لتنفيذ أهداف البنك والقيام بأنشطته في ضوء الغرض من تأسيسه.

٣. اتخاذ إجراءات الإفصاح الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لقواعد وشروط الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.

٤. مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكيد من حسن سير العمل بما يحقق أهداف البنك في ضوء الغرض من تأسيسه.

٥. تقديم المعلومات إلى المساهمين بصورة دقيقة وفي الأوقات المحددة وفقاً لتعليمات الإفصاح الصادرة من الهيئة.

٦. تقديم أداء العاملين المنصوص عليهم في البند السابق، وتقييم الأعمال التي تقوم بها اللجان المنبثقة عن المجلس والمشكلة طبقاً للمادة (١٨٣) من قانون الشركات التجارية.

٧. اعتماد البيانات المالية المتعلقة بنشاط البنك ونتائج أعماله والتي تقدمها إليه الإدارة التنفيذية كل ثلاثة أشهر بما يفصح عن المركز المالي الصحيح له.

٨. تضمين التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة مسوغات مقدرة البنك على الإستمرار في ممارسة الأنشطة المحددة له وتحقيق أهدافه.

٩. تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من غير أعضاء مجلس الإدارة في أول اجتماع له وأن يعقد أربعة إجتماعات في السنة وفقاً لمتلطبات قانون الشركات التجارية.

١٠. تضمين البيانات المالية بياناً كاملاً عن جميع المبالغ التي يكون قد تلقاها أي عضو من البنك خلال السنة، بما في ذلك المبالغ المدفوعة إلى الأعضاء.

١١. تحديد أتعاب لجنة الرقابة الشرعية التي يتم تعيينها وتحديد اختصاصاتها من قبل الجمعية العامة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني.

وقد حدد البنك المركزي العماني كذلك مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة للبنوك المرخصة، وتشمل بعض النواحي الرئيسية ما يلي:

(أ) يمارس المجلس رؤيته الجماعية بشكلٍ مستقل في جميع مسائل السياسة ولا يقتصر بما يقدم إليه من عروض ووجهات نظر.

(ب) يتعين على المجلس وضع هيكل تنظيمي لتقديم الفحوص الملائمة والموازنات والوظائفية لحماية البنوك المرخصة من النفوذ المفرط لأية مصادر داخلية أو خارجية مع تفعيل حاكمية الشركات.

(ت) يتعين على المجلس توظيف وتطوير أعضاء الإدارة العليا المتميزين وأصحاب القدرات العالية والذين يتمتعون بثقة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن يكون للمجلس خطة خلافة إدارية واضحة.

(ث) إن من مسؤولية المجلس اعتماد ومراقبة إطار إدارة المخاطر والذي يعكس أفضل الممارسات ويطبق استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس، عبر سائر الأنشطة والعمليات الخاصة بالأعمال التجارية.

(ج) بينما يعتمد المجلس على خبرة الإدارة في تسيير العمليات اليومية للبنك، فإنه يظل مسئولاً مسؤولية كاملة عن مراقبة ذلك. ويتوقع من المجلس ممارسة أقصى درجات الحذر لضمان عدم تخطي سلطة الإدارة (أو قيد حرية العمل) أثناء تحمل المسؤولية التامة في رقابة العمليات.

لا يسمح لمجلس الإدارة ممارسة الآتي ما لم يصرح لهم ذلك صراحةً النظام الأساسي أو دونما الحصول على تفويض بذلك من الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك:

١. التبرعات، ما عدا التبرعات التي تتطلبها مصلحة العمل متى كانت ضئيلة القيمة وعادية ؛ و

٢. إجراء الرهن أو التأمين على موجودات البنك باستثناء تأمين ديونها المترتبة في سياق أعمالها الاعتيادية و

٣. كفالة ديون الغير، ما عدا الكفالات المعقودة في سياق العمل الاعتيادي من أجل تحقيق أغراض الشركة أو حسبما يرخص به البنك المركزي العماني.

يلتزم مجلس إدارة البنك بجميع هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية . كما يلتزم البنك بجميع الأعمال التي يقوم بها مجلس إدارته، ورئيس المجلس، والرئيس التنفيذي وسائر المديرين التنفيذيين، طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف المجلس من تسعة أعضاء، تم انتخابهم في الجمعية العامة السنوية المنعقدة في ٢٨ مارس ٢٠١٩م. وفيما يلي تفاصيل الأعضاء الحاليين:

أعضاء مجلس الادارة	صفته	التصنيف	ممثلاً
الشيخ/ خالد بن عبدالله بن علي الخليلي	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	أفلاج للإستثمار المالي
الفاضل/ مصبّح بن سيف بن مصبّح المطيري	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل
السيد/ أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ حسين بن يوسف بن داود الشالوني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل
الشيخ/ سيف بن هلال بن ناصر المعولي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل
الفاضل/ سامي بن يحيى بن حمد الدغيشي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	صندوق تقاعد الخدمة المدنية
الفاضل/ إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
الشيخ/ ماجد بن علي بن ماجد المعمري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل
*الفاضل/عاطف سعيد السيابي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل

* تم انتخاب السيد عاطف سعيد السيابي عضوا في مجلس الإدارة في ٢٨ مارس ٢٠٢١. وستنتهي فترة ولايته ببقية أعضاء مجلس الإدارة في ٢ يونيو ٢٠٢٣

نبذة مختصرة عن أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي لمحة عن أعضاء مجلس الإدارة:

الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليلي - رئيس مجلس الإدارة

الشيخ خالد الخليلي لديه أعمال في عدة قطاعات مختلفة لمدة تجاوزت العشرون عاما. وتخرج الشيخ خالد في الهندسة المدنية من معهد فلوريدا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الامريكية. وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة أفلاج، وهي مجموعة متنوعة من الشركات العاملة. كان قد شغل العديد من المناصب الإدارية العليا في الماضي، بما في ذلك تخصصات تجارية متنوعة تشمل التمويل وإدارة المشاريع والتطوير العقاري.

الشيخ خالد هو نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار (OMNIVEST) ش.م.ع.ع وعضو في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت. بالإضافة إلى ذلك، فهو رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية ش م.ع.ع. علاوة على ذلك، الشيخ خالد عضو في مجلس إدارة شركة عمانتل ش.م.ع.ع ولجنة الاستثمار والاستراتيجية التابعة لها.

الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري - نائب رئيس مجلس الادارة

يتمتع الفاضل مصبح المطيري بخبرة سبعة وعشرون عامًا في مجالات الاستثمار والتمويل والمحاسبة .السيد المطيري هو عضو في العديد من مجالس الأدارة، بما في ذلك عضو لجنة الاستثمار في صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني، وعضو مجلس إدارة في شركة إدارة الفنادق الدولية، وشركة عمان للذخيرة، والمصرف الخليجي التجاري، وتكافل عمان، الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية والصندوق الخليجي المتحد وصندوق بنك مسقط النقدي.

الفاضل مصبح المطيري حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وماجستير إدارة الأعمال في المالية. بالإضافة إلى ذلك، هو حاصل على العديد من المؤهلات المحاسبية المعترف بها دوليًا.

السيد أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي - عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد أمجد منصب مساعد رئيس الشؤون الإدارية والمالية في ديوان البلاط السلطاني، وكان قد شغل منصب الرئيس التنفيذي لصندوق تقاعد ديوان البلاط السلطاني، ونائب المدير العام في المديرية العامة للشؤون المالية. وعلاوة على ذلك فقد تقلد السيد أمجد رئاسة مجلس إدارة شركة الاتصالات العمانية القطرية (أوريدو). ويحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ساوثرن كروس في أستراليا.

الفاضل/ حسين بن يوسف بن داوود الشالواني - عضو مجلس الإدارة

الفاضل/ حسين الشالواني كان ضمن الذين ساهموا في تأسيس بنك صحار كما شغل منصب عضويه مجلس الادارة في بنك صحار في فترة سابقة، كما كان عضوا في اللجنة التأسيسية لشركة تواصل للخدمات المالية والاستثمارية. وحاليا يشغل منصب عضو مجلس إدارة في طيران السلام، شركة الوطنية لمنتجات الألمنيوم، وبنك نزوى.

كما لديه خبرة عمليه تمتد لاكثر خمسة وثلاثون سنه في عدة مجالات متعلقة بالاستثمار و المالية و شركات بنوك الاستثمار كمثل شركة الغدير للاستثمار، والمتحدة للأوراق المالية، والموارد للأوراق المالية، وشركة القرم للاستثمار وغيرها. وهو حاصل على درجة البكالوريوس.

الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي - عضو مجلس الادارة

عمل الشيخ سيف المعولي لدى وزارة التجارة والصناعة بسلطنة عمان في المديرية العامة للمنظمات والعلاقات الخارجية .كما شغل منصب مسؤول التخليص الجمركي في ميناء السلطان قابوس البحري وكذلك مسؤول الاتصال الجمركي للمكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والشرق الأدنى. بصفته عضوًا رئيسيًا في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين عمان والولايات المتحدة الأمريكية، مثل الشيخ سيف اهتمام عمان بهذه الاتفاقية المهمة، في الداخل والخارج. الشيخ سيف المعولي هو خبير معتمد لبرنامج MERCATOR الذي يساعد الحكومات في تنفيذ اتفاقية تيسيرالتجارة لمنظمة التجارة العالمية والتخطيط الاستراتيجي. وقد شغل مناصب رئيسية أخرى في قطاع الخدمات اللوجستية المزدهر في سلطنة عمان بما في ذلك منصب مساعد في برنامج تنفيذ.

تمتد خبرة الشيخ سيف المعولي أيضًا عبر القطاع الخاص حيث أشرف بنجاح على تطوير العديد من المشاريع العقارية والتجديد الثقافي في عمان والمنطقة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضل سامي بن يحيى بن حمد الدغيشي - عضو مجلس الإدارة

يحمل الفاضل سامي درجة الماجستير في إدارة المخاطر المالية (FRM) من جامعة غلاسكو، المملكة المتحدة. ويتقلد حاليا منصب رئيس دائرة خدمات التقاعد بصندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية. وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك نزوى، فهو عضو في مجلس إدارة الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.ع. وكان عضوا سابقا في مجلس إدارة بنك الإسكان العماني خلال الفترة ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ وفنادق ومنتجعات أوبار خلال الفترة ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩.

الفاضل إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي - عضو مجلس الإدارة

يشغل الفاضل إسحاق عضوية في مجلس إدارة شل العمانية للتسويق ش.م.ع.ع وكذلك جامعة الشرقية بالإضافة إلى كونه عضوا في مجلس إدارة بنك نزوى. ويحمل الفاضل إسحاق درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة ملبورن، أستراليا وما يقارب ٢٢ عامًا من الخبرة العملية بشركات إدارة الأموال والأصول، بما في ذلك الصندوق الاحتياطي العام (SGRF)، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (PASI) وشركة عمان لإدارة المطارات (OAMC). ويشغل حاليًا منصب رئيس إدارة الأصول الدولية في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية PASI.

الشيخ ماجد بن علي بن ماجد المعمري - عضو مجلس الإدارة

يشغل الشيخ ماجد حاليا منصب مدير عام بشركة الغدير للاستثمار حيث يتولى إدارة العمليات بالشركة. ويملك خبرة واسعة تمتد قرابة ١١ أعوام في عدة قطاعات تشمل، المصارف، والإنشاءات، وإدارة الأصول العقارية، إضافة إلى خبرته في مجال التحليل الاستراتيجي واتخاذ القرارات.

الفاضل / عاطف سعيد السيابي - عضو مجلس الإدارة

يمتلك الفاضل عاطف أكثر من ١٨ عامًا من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتحويل الأعمال. تتنوع خبرته من الخبرة العملية في قيادة الحلول التقنية المبتكرة وعمليات النظام إلى تحويل العمليات التجارية ودفع التقدم التكنولوجي. يشارك في العديد من المبادرات الاستثمارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث قاد العديد من المهام، ووضع استراتيجيات شاملة، وقام بتنفيذ العديد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي.

حاليًا، هو مرتبط مع هيئة الاستثمار العمانية وعضو في مجالس إدارة مختلفة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سلطنة عمان وعلى الصعيد الدولي. إنه مسؤول تنفيذي كبير في مجال التكنولوجيا يتمتع بقدرة عالية على التكيف ويتمتع بخبرة واسعة في ابتكار وإنشاء وقيادة عمليات هندسة المعلومات والحلول التي تهدف إلى تحويل العمليات التجارية ودفع التقدم التكنولوجي.

لجان مجلس الادارة:

شكل مجلس الإدارة عدد من اللجان لمهام محددة، وحدّد مجال عملها ومسؤولياتها بشكل واضح. ويشمل إطار عمل اللجان الاهتمام بشكل مركّز ومتخصص في قضايا محددة متعلقة بالإدارة في البنك. وتشكل هذه اللجان المتعددة بالإضافة إلى التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والإمتثال أهم الوسائل التي تضمن الإلتزام بمتطلبات الحوكمة.

اللجنة التنفيذية

بالإضافة إلى الأدوار المحددة في القانون وقرار هيئة سوق المال رقم ٢٠١٨/١٠،يمارس أعضاء اللجنة التنفيذية المُشكلة من بعض اعضاء مجلس الادارة أدواراً متزايدة للتأكّد من أنّ عمليات التمويل والاستثمار تتطابق مع سياسات البنك والتأكّد من تنفيذ استراتيجيات الأعمال، وتطبيق السياسات والاجراءات في البنك.

اللجنة التنفيذية	
أعضاء اللجنة	المنصب
الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليلي	رئيس اللجنة
الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي	عضو
الشيخ ماجد بن علي بن ماجد المعمري	عضو
الفاضل سامي بن يحيى بن حمد الدغيشي	عضو

لجنة التدقيق

إنّ المهام الأساسية للجنة التدقيق هي معاونة مجلس الإدارة في تنفيذ مهمة ومسؤولية مراقبة آلية التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، ونظام

التدقيق، ونظام مراقبة الإمتثال بالقوانين والأنظمة ومعايير التصرّف، والتأكّد من توازن وشفافية ومصداقية المعلومات المالية المنشورة.

تراجع لجنة التدقيق أيضاً فعالية الرقابة المالية الداخلية في البنك، ونظام إدارة المخاطر، وفعالية التدقيقالداخلي، استقلالية أعمال التدقيق، والتوصية لتعيين المدقق الخارجي وتقويم أدائه. كما تراجع اللجنة نظام مراقبة الإمتثال بالقوانين والأنظمة المحلية التي تؤثر على التقارير المالية، بالاضافة إلى معايير تنفيذ الأعمال.

لجنة التدقيق	
أعضاء اللجنة	المنصب
السيد /أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي	رئيس اللجنة
الفاضل/ حسين بن يوسف بن داود الشالواني	عضو
الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري	عضو

لجنة الموارد البشرية والتعويضات

إنّ دور لجنة الموارد البشرية والتعويضات هو مراجعة معايير اختيار الرئيس التنفيذي والادارة العليا وإجراءات تعيينهم، وأيّ مناصب أساسية أخرى، بالاضافة إلى تأكّد اللجنة من تطبيق إطار عمل المكافآت للرئيس التنفيذي والادارة العليا، كما يقرّرها مجلس الادارة أو القوانين والأنظمة السارية، والموافقة عليها.

لجنة الموارد البشرية والتعويضات	
أعضاء اللجنة	المنصب
الشيخ/ سيف بن هلال بن ناصر المعولي	رئيس اللجنة
الشيخ /خالد بن عبدالله بن علي الخليلي	عضو
الفاضل/ إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي	عضو
الفاضل/ سامي بن يحيى بن حمد الدغيشي	عضو

لجنة الحوكمة، إدارة المخاطر والإمتثال

المهمة الرئيسة للجنة الحوكمة، إدارة المخاطر والامتثال هي معاونة مجلس الادارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة ومسؤوليات الإمتثال وإدارة المخاطر كما تحددها القوانين وأنظمة البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال في عُمان والنظام الداخلي في البنك. وبناءً عليه، تمارس اللجنة صلاحياتها وسلطاتها التي فوضها إليها مجلس الادارة. والمهمة الأساسية للجنة هي التأكد من أن الادارة العليا في البنك ملتزمة بتطبيق سياسات البنك في إدارة المخاطر والامتثال، ومراقبة تنفيذها. ولن تتدخّل اللجنة في الادارة اليومية للمخاطر أو في تقيم العمليات المفردة أو تقييمها بغضّ النظر عن قيمتها أو مستوى المخاطر فيها.

لجنة الحوكمة، إدارة المخاطر و الإمتثال	
أعضاء اللجنة	المنصب
الفاضل /مصبح بن سيف بن مصبح المطيري	رئيس اللجنة
الفاضل /حسين بن يوسف بن داود الشالوني	عضو
الفاضل/ إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي	عضو

لجنة الإدارة لتقنية المعلومات وأمن المعلومات الإلكترونية (BITSC)

تتمثل الوظيفة الأساسية للجنة مجلس الإدارة لتقنية المعلومات وأمن المعلومات الإلكترونية في مساعدة مجلس إدارة البنك، في الوفاء بمسؤولياته المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المصرفية الإلكترونية وحوكمة الأمن الإلكتروني على النحو المحدد في القانون (القوانين) /واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية / السلطات التنظيمية / والهيئات التشريعية المختصة والقواعد / اللوائح / الإجراءات الداخلية للبنك.

لجنة الإدارة لتقنية المعلومات وأمن المعلومات الإلكترونية	
أعضاء اللجنة	المنصب
الفاضل /عاطف بن سعيد بن راشد السيابي	رئيس اللجنة
الشيخ / سيف بن هلال بن ناصر المعولي	عضو
الفاضل/ إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي	عضو

هيئة الرقابة الشرعية

وتضم هيئة الرقابة الشرعية كلا من:

١. فضيلة الشيخ الدكتور محمّد بن راشد الغاربي – رئيس هيئة الرقابة الشرعية
٢. فضيلة الشيخ ابراهيم بن ناصر الصوافي – عضو هيئة الرقابة الشرعية
٣. الدكتورعزنان حسن – عضو هيئة الرقابة الشرعية
٤. الشيخ/ علي بن سليمان الجهضمي– عضو هيئة الرقابة الشرعية

تم انتخاب الشيخ الدكتور محمد الغاربي والشيخ إبراهيم الصوافي كعضوين في هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة السنوية في ٢٨ مارس ٢٠١٩ لمدة ٣ سنوات، في حين تم تعيين الدكتورعزنان حسن كعضو في هيئة الرقابة الشرعية (SSB) في ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتم التصديق على تعيينه في اجتماع الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨. وحل الدكتورعزنان محل الشيخ الدكتورعبد الستار عبدالكريم أبوغدة، والأخير شغل منصب رئيس هيئة الرقابة الشرعية (SSB) حتى أكتوبر ٢٠٢٠م.

مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية :

- يجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية السلطة المسؤولة داخل البنك عن كل المسائل ذات الصلة بالشريعة الإسلاميةز يجب على مجلس افدارة الذي يتولى مسؤولية الإدارة العامة للبنك أن يعتمد على هيئة الرقابة الشرعية في جميع المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية في سياق الأعمال الاعتيادية وعمليات البنك.
- يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تستخدم عناصر إطار الحوكمة الشرعية المختلفة، أي المراجع الشرعي الداخلي، ووحدة الالتزام الشرعي، ووحدة التدقيق الشرعي من أجل الوفاء بمسؤولياتها، ووتلقى الهيئة الشرعية تقارير من دائرة التدقيق الشرعي بشكل دوري وتستخدمها في تقييمها وقراراتها.
- تقديم المشورة الشرعية للمجلس والإدارة حول المسائل الشرعية المتعلقة بالأعمال اليومية.
- مراجعة واعتماد مستندات المنتج (بما في ذلك ميزات المنتج، والشروط والأحكام، والعقود الإسلامية الأساسية، ودليل المنتجات، والتسويق، والضمانات والمستندات القانونية الأخرى).
- القيام بالفحوصات الشرعية بعد الموافقة على المنتج لضمان تنفيذة الإرشادات ذات الصلة التي وافقت عليها هيئة الرقابة الشرعية.
- مراجعة واعتماد الأعمال التي تقوم بتنفيذها وظيفتي الالتزام والتدقيق الشرعيين.
- تقديم التوجيهات الإرشادية للأطراف ذات الصلة في المسائل الشرعية (مثل المستشار القانوني، والمدقق الخارجي وما إلى ذلك) .
- تقديم رأي شرعي مكتوب/ فتوى في المسائل التي تعرض عليها من قبل إدارة البنك من خلال المراجع الشرعي الداخلي أو التي تقرر هيئة الرقابة الشرعية النظر فيها.
- تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة حول الالتزام الشرعي للبنك ليتم نشره كجزء من التقرير السنوي.
- يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تحدد العناصر الأساسية التي سيتم تقييمها عند مراجعة منتج جديد والموافقة عليه. وأن يستخدم المراجع الشرعي الداخلي هذه العناصر الأساسية بحد أدنى كارشادات/ كقائمة فحص عند مراجعة كل المنتجات والخدمات الجديدة قبل تقديم وثيقة المنتج/ الخدمة إلى هيئة الرقابة الشرعية، وأن تشمل هذه القائمة، كحد أدنى، الميزات الأساسية للمنتج، العمليات، والهيكل، والوثائق (بما في ذلك العقود القانونية) واعتبارات المخاطر والالتزام، والتسويق، والضمانات، وأية تفاصيل ضرورية أخرى على النحو المطلوب لضمان الفهم السليم للأعمال. تقدم هيئة الرقابة الشرعية المشورة بشأن التزام المنتج/ الخدمة المقترحة بأحكام الشريعة مدعمة بالمراجع الفقهية المناسبة والأدلة والاستدلال.
- أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يخصصون وقتاً وجهداً مناسباً للفهم الكامل للموضوعات قيد النظر، ولا يقدمون تنازلات عن التشدد في الحكم الشرعي بسبب ضغوط تجارية أو ضغوطات أعمال مصرفية.
- يجب على هيئة الرقابة الشرعية توثيق أحكامها الشرعية (الفتاوى) والإرشادات والتي يتعين الاحتفاظ بها مركزياً لتكون مرجعاً جاهزاً ونشرها وتنفيذها داخل البنك.
- يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تنشر كملحق لتقرير الالتزام الشرعي السنوي كل الأحكام الشرعية (الفتاوى) الصادرة خلال عام جنباً إلى جنب مع القواعد التي استندت إليها (الإدلة الثبوتية).
- يرجى الرجوع أيضا إلى الفصل ٧ تحت عنوان "حوكمة الشريعة"، للحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالهيئة الشرعية.

نبذة مختصرة عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية :

فضيلة الشيخ الدكتور/عبد الستّار عبد الكريم أبو غدّة (الرئيس السابق)

شغل الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة منصب رئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى حتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠ م. كان الدكتور شخصية مرموقة في الصيرفة الإسلامية، ومؤلفاً للعديد من الكتب في الفقه الإسلامي وفتوى المعاملات المالية الحديثة وغيرها من المواد الإسلامية المتخصصة.

كان عضوا نشطا في مجمع الفقه الإسلامي المتطور من منظمة الجمعية الإسلامية في جدة، المملكة العربية السعودية، وعضو هيئة الرقابة الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين. وكان رئيس مجلس الإدارة وعضوا في مجالس الرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات الإسلامية في المنطقة بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية للبنك المركزي في البحرين، ومؤشر داو جونز، الولايات المتحدة الأمريكية. كما عمل الدكتور أبو غدة كخبير ومراسل لموسوعة الفقه الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

الجدير بالذكر أن الدكتور عبد الستّار حاصل على درجتي بكالوريوس في الحقوق والشريعة من جامعة دمشق ودرجتي ماجستير من جامعة الأزهر في جمهورية مصر العربية، الأولى في الشريعة والثانية في علوم الحديث، إضافة إلى أنّه حاصل على درجة الدكتوراه في الشريعة (الفقه الاسلامي المُقارن) من جامعة الأزهر أيضاً.

الشيخ الدكتور محمّد بن راشد الغاربي (رئيس الهيئة الحالي)

انضمّ فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاربي إلى عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى في يوليو من العام ٢٠١٢م، وقد تم تكليفه الآن رئيس هيئة الرقابة الشرعية (SSB) للبنك.

يشغل فضيلة الشيخ الغاربي منصب أستاذ مساعد في قسم العلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس، ولديه العديد من الأبحاث الأكاديمية المنشورة كما أن لفضيلة الشيخ الدكتور الغاربي العديد من المحاضرات المسجلة والتي ناقش فيها مختلف المواضيع، ومنها مواضيع تخص الإقتصاد الإسلامي بشكل عام والمعاملات المصرفية الإسلامية بوجه أدق.

وقد حصل الدكتور الغاربي على عدّة درجات علمية بما في ذلك درجة البكالوريوس من معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد في سلطنة عُمان، ودرجة الماجستير من الجامعة الأردنية، ودرجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من جامعة الزيتونة في تونس.

الشيخ الدكتور إبراهيم بن ناصر الصوّافي (عضو)

انضمّ فضيلة الشيخ الدكتور ابراهيم بن ناصر الصوّافي إلى عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى في يوليو من عام ٢٠١٢م. ويشغل الشيخ الصوافي أيضا منصب أمين الفتوى بمكتب سماحة الشيخ مُفتي عام السلطنة، إضافة إلى كونه عضواً في اللجنة الرئيسية للأوقاف والزكاة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

ويُعدّ الشيخ الصوّافي أحد العُلماء البارزين في الشريعة حيث قدم عدّة برامج إذاعية وتلفزيونية، وهو متخصّص في بحث القضايا الإسلامية، كما أنّ له الكثير من المقالات وزوايا القرّاء في الصحف، فضلاً عن تأليفه لأكثر من عشرين كتاباً وتنظيمه لمجموعةٍ من الدورات التدريبية حول عدّة مواضيع إسلامية. ويشارك الشيخ الصوافي بشكل مستمر في مُؤتمرات التمويل الإسلامي والتأمين التكافلي والصكوك وحوكمة الشركات والفقه الإسلامي، على سبيل الذكر لا الحصر.

هذا، ويحمل الشيخ الصوافي درجة الإجازة العالية في القضاء من معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد، وقد حصل على شهادة المراقب والمدقق الشرعية من هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). كما أن حاصل على شهادة الماجستير من جامعة السلطان قابوس، وأيضا على شهادة الدكتوراة من جامعة الجنان بلبنان.

الشيخ الدكتور عزنان حسن (عضو)

انضم الدكتور عزنان إلى الهيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى في ديسمبر ٢٠٢٠م. وهو أستاذ مساعد في الشريعة في معهد الصيرفة الإسلامية والتمويل (IIUM)، (IIiBF). يشغل الدكتور حاليًا منصب رئيس جمعية المستشارين الشرعيين في التمويل الإسلامي (ASAS) وهو أيضًا نائب رئيس المجلس الاستشاري الشرعي وهيئة الأوراق المالية ونائب رئيس اللجنة الاستشارية الشرعية وصندوق ادخار الموظفين (EPF). كما أنه عضو في المجلس الاستشاري الشرعي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين والهيئة العليا للشريعة، لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي . كما أنه عضو في مجلس إدارة Maybank Islamic Berhad

حصل الدكتور عزنان حسن على درجته الأولى في الشريعة من جامعة الأزهر (١٩٩٤). ثم أكمل بنجاح درجة الماجستير في الشريعة من جامعة القاهرة بامتياز (ممتاز)،(١٩٩٨) وتمت التوصية بنشر أطروحته. ثم حصل على الدكتوراه من جامعة ويلز، لامبيتر، المملكة المتحدة (٢٠٠٣). قام الدكتور عزنان بنشر وإقامة أكثر من خمسين بحثًا وقدم أكثر من مئة عرضًا تقديميًا.

الشيخ / علي بن سليمان الجهضمي (عضو)

علي بن سليمان بن محمد الجهضمي، حصل على درجة البكالوريوس في فقه ودعوة من كلية العلوم الشرعية بسلطنة عمان ثم على درجة الماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية من جامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية وهو حاليا باحث دكتوراة في قسم الفقه وأصوله بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانيّة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

حصل على بعض الدورات والخبرات في مجال الصيرفة الإسلامية كشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية وشهادة التدقيق الشرعي الاحترافي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

عمل باحث فتوى بقسم الفتاوى بمكتب المفتي العام للسلطنة منذ عام ٢٠٠٧م، ومحاضرا زائرا في كلية العلوم الشرعية في مراحل الدبلوم والبكالوريوس والماجستير لعدد من المواد مثل: مادة فقه المعاملات المالية وفقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومادة المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ومادة أحاديث الأحكام ومادة فقه الأسرة مقارنا بقانون الأحوال الشخصية، شارك عضوا في لجنة الصياغة والتوصيف في ندوة تطور العلوم الفقهية التي تنظمها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في عدد من دوراتها وعضو لجنة مراجعة واعتماد الكتب والمنشورات التابعة لقسم البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

الإدارة التنفيذية

يتولى فريق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية الإشراف اليومي والتحكم في أعمال البنك، وخصوصاً بالنسبة لضمان الامتثال وادارة المخاطر، واستقلال الوظائف، وعزل الواجبات والمهام. ويتم توثيق سياسات الأعمال والسياسات المحاسبية والعمليات والإجراءات والضوابط، ونشرها عبر كتيبات سياسات وإجراءات تشغيل معيارية، والتي تغطي جميع النواحي والأنشطة الخاصة بالبنك. ويتم مراجعة جميع السياسات الهامة واعتمادها من قبل المجلس.

أعضاء لجنة الإدارة التنفيذية لبنك نزوى

الفاضل / خالد جمال عبد الكريم الكايد - الرئيس التنفيذي

يتولى الفاضل خالد مهام قيادة وإدارة الإدارة التنفيذية للبنك، ووضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وضبط أداء المؤسسة بشكل يتواءم مع مصالح

المساهمين، والموظفين، وأصحاب المصالح. كما يتولى الفاضل خالد الإشراف على جميع جوانب قطاعات الأعمال بالبنك بما يتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي بما في ذلك محفظة المنتجات والخدمات المتطورة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتحت قيادته، تمكن البنك من كتابة فصول جديدة من النجاحات والإنجازات، والتي مكنت من بنك نزوى من تحقيق أكبر حصة سوقية كبنك متكامل وتعزيز مكانته الريادية في خارطة الصيرفة الإسلامية في السلطنة كبنك إسلامي قوي يقوده الابتكار وعلاقاته المميزة مع عملائه.

كما يقود الفاضل خالد فريق الإدارة لتعزيز سمعة وقوة العلامة التجارية لبنك نزوى وزيادة محفظة عملائه من الأفراد والشركات في مختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، يعمل على دعم وقيادة المبادرات والبرامج المستمرة والمبتكرة للبنك لزيادة الوعي حول مزايا التمويل الإسلامي للجمهور في مختلف أنحاء السلطنة. ونظرا لجهوده ومساهمته في نمو وتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية، تم تكريمه بجائزة "شخصية العام في قطاع التمويل الإسلامي" في حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمي لعام ٢٠١٨.

خبير في الصناعة المالية لديه أكثر من ٢٨ سنة من الخبرة الناجحة في مجاله، ويرتبط مع بنك نزوى منذ إنشائه. قبل انضمامه إلى البنك، شغل العديد من المناصب في مجموعة من المؤسسات المالية التي تحظى باحترام كبير بما في ذلك نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي في بنك الأردن دبي الإسلامي والمسؤول المالي في بنك ستاندرد تشارترد الأردن. وتمتد خبرته لتشمل مجالات عديدة تضم إدارة المؤسسات المصرفية، والرقابة المالية، والمحاسبة، وإدارة المخاطر والإلتزامات والأصول وغيرها من المجالات الأخرى.

ويحمل الفاضل خالد درجة الماجستير في المحاسبة الدولية والتمويل من جامعة ليفربول. وهو أيضا خريج من كلية كولومبيا للأعمال فيها أكمل برنامج الإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك، فهو محاسب إداري معتمد ومدير مالي معتمد من معهد المحاسبين الإداريين.

الفاضل / ر.ناراسيمان - مدير عام المعاملات المصرفية للشركات

يشغل الفاضل ناراسيمهان حاليا مهام منصب مدير عام المعاملات المصرفية للشركات، حيث يملك خبرة عملية تمتد لأكثر من أربعة عقود في مجال الأعمال المصرفية، والتي تشمل المعاملات المصرفية للأفراد، والمعاملات المصرفية للشركات، والخزينة، والاستثمار، والمعاملات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المشاريع وغيرها من المجالات المصرفية.

أمضى ناراسيمان سنوات في العمل في أدوار تنفيذية في مجموعة من أكبر المؤسسات المالية المرموقة في آسيا. خلال مسيرته في بنك نزوى تمكن ناراسيمهان من تحقيق عديد من الإنجازات التي تمثلت في تحقيق نمو ملحوظ في المحفظة التمويلية للبنك، إضافة إلى تطوير الموارد البشرية في مجال المعاملات المصرفية للشركات. ويحمل ناراسيمهان درجة الماجستير في العلوم ودبلوم الدراسات العليا في الأعمال المصرفية. وقد شارك في عدد من الندوات المحلية والدولية كمتحدث ورئيس لجلسات نقاشية. كما قام أيضًا بتأليف عدة مقالات حول الصيرفة الإسلامية في مطبوعات كلية الدراسات المصرفية والمالية.

الفاضل / ناصر بن سعيد اللمكي - مدير عام التدقيق الداخلي

يتمتع بأكثر من ٢٤ عاما من الخبرة المصرفية. قبل انضمامه إلى بنك نزوى، عمل في بنوك محلية ودولية شهيرة في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. خلال مسيرته المهنية، تقلد العديد من المناصب الإدارية في مجال التدقيق، في الوقت الذي تمكن من تطوير والحفاظ على علاقات عمل قوية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، وتعزيز الإدارة القوية للمخاطر ورفع مستوى التدقيق. وشغل الفاضل/ناصر اللمكي منصب نائب رئيس قسم التدقيق في أحد البنوك الإسلامية الرائدة في المملكة العربية السعودية. وهو حاصل على درجة الماجستير في القيادة والاستدامة من جامعة كمبريا بالمملكة المتحدة.

الفاضل / مجاهد بن سعيد الزدجالي - مدير عام تكنولوجيا المعلومات والعمليات

السيد مجاهد هو قائد استراتيجي وحاسم وموجّه نحو النتائج مع أكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة المهنية مع معرفة متعمقة في التحول الرقمي والابتكار. يقود مشروع التحول الرقمي والابتكار كجزء من مبادرة البنوك الإستراتيجية طويلة المدى لتقديم رؤية بنك نزوى ليصبح "البنك الرقمي المفضل" للمواطنين العمانيين .

تخرج مجاهد الزدجالي من برنامج الرؤساء التنفيذيين الوطنيين ٢ - ٢٠١٦ الذي تم تطويره تحت رعاية ديوان البلاط السلطاني وقدمه المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD). حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوتون بالمملكة المتحدة. تتضمن أوراق الاعتماد الأخرى برنامج الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ودبلوم في القيادة والإدارة من معهد القيادة والإدارة بالمملكة المتحدة.

الفاضل / محمد فدا حسين - نائب مدير عام إدارة المخاطر

يحمل درجة الماجستير في الهندسة من الولايات المتحدة الأمريكية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة السلطان قابوس. ولديه خبرة تمتد لأكثر من ٢٦ عاما من الخبرة في القطاع المصرفي، و١٣ سنة في مجال إدارة المخاطر في مجالات تشمل استراتيجيات تقليل المخاطر الحرجة للمؤسسة، وتطوير سياسات إدارة المخاطر وعملية الاتصال الخاصة بها، وإدارة المخاطر المؤسسة (ERM).

وقد عمل الفاضل محمد كعضو في لجان عديدة، وشارك في فرق عمل مختلفة معنية بالشؤون المصرفية والتنمية. كما عمل محاضرًا (غير متفرغ) في كلية الدراسات المصرفية والمالية (CBFS).

الفاضل/عارف الزعابي، مساعد مديرعام - المعاملات المصرفية للأفراد

يملك أكثر من عقدين من الخبرة في القطاع المصرفي. حيث تشمل خبرته مجالي الخدمات المصرفية التجارية والتجزئة. كما يملك الزعابي خبرة واسعة في إدارة الفروع المصرفية للأفراد والمبيعات، والمعاملات المصرفية للأفراد، والمنتجات والمبيعات. و شغل الفاضل/عارف الزعابي سابقا العديد من المناصب القيادية في عدد من البنوك المحلية الرائدة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية الخليج. ويعمل حاليا على الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في كلية مجان.

الفاضل/ سالم بن راشد بن علي المحاربي - مساعد مدير عام - المسؤول المالي

لديه ٢٤ عاما من الخبرة المصرفية المتنوعة تتراوح بين البنوك المحلية والدولية. وهو محاسب إسلامي معتمد، فني محاسبة معتمد من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة، ويحمل شهادة البكالوريوس. حصل مؤخراً على شهادة قيادة في التمويل الإسلامي من معهد متخصص من المملكة المتحدة بامتياز. يمتلك خبرة في جميع المعايير المالية المطبقة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية للمحاسبة، والمعايير الدولية للتقارير المالية، والتشريعات المحلية. قبل انضمامه إلى بنك نزوى، كان يشغل منصب المدير التنفيذي للشؤون التجارية والمالية في بنك صحار. لديه خبرة متنوعة في مجال التقارير المالية، المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، الضوابط الداخلية، تخطيط الأعمال وإدارة الأداء.

الفاضل/ طارق محمد عثمان - رئيس الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة

وهو مخضرم في المجال القانوني ولديه ٣٨ عامًا من الخبرة في العمل مع مؤسسات مالية مرموقة في المنطقة. خبرته الرئيسية هي مع بنك دبي الإسلامي – الإمارات العربية المتحدة حيث عمل كمستشار قانوني ومحامي لمدة ١٢ عامًا من مسيرته الناجحة. كما أنه عمل في شركة غير مالية مشهورة حيث عمل لمدة ١٤ عامًا كمستشار قانوني وسكرتير مجلس الإدارة. حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري.

صاحبة السمو السيدة/ وسام بنت جيفر آل سعيد - رئيسة دائرة التسويق و الإتصال المؤسسي

لديها ١٥ عاما من الخبرة في مجال التسويق والاتصال المؤسسي. سبق أن ترأست السيدة وسام إدارة شؤون المؤسسة في شركة النفط العمانية للتسويق قبل انضمامها إلى بنك نزوى. لديها درجة البكالوريوس في الاتصالات المؤسسية من الجامعة الأمريكية في باريس مع درجة الماجستير في التسويق الاستراتيجي من جامعة كارديف، المملكة المتحدة. كما تحمل السيدة وسام شهادة متخصصة في التسويق المباشر. خارج حياتها المهنية في سلطنة عمان، تدربت السيدة وسام أيضا مع مكتب الإعلام العام التابع لليونسكو وغرفة التجارة الدولية ومقرها في باريس، فرنسا.

الدكتور/منصور القضاة - رئيس الإدارة الشرعية

لديه أكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة في التدقيق المصرفي الإسلامي والشرعي. عمل في البنك الإسلامي الأردني بصفته سكرتير هيئة الرقابة الشرعية ومدير التدقيق الشرعي، كما عمل في بنك الإنماء السعودي كمدير عام مساعد للمجموعة الشرعية بالإضافة إلى مدير قسم التدقيق في السياسات والإجراءات الشرعية. الدكتور منصور حاصل على درجة الدكتوراه في الأعمال المصرفية الإسلامية والاقتصاد من جامعة اليرموك في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، حصل على دبلوم مهني في المحاسبة والمراجعة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن. وهو أيضا مصرفي إسلامي معتمد (CIB) وأخصائي إسلامي معتمد في التدقيق الشرعي (CIS-SA) ومستشار معتمد لريادة الأعمال، ومقيم ومدقق جودة داخلي معتمد وخبير معتمد في إدارة العقود والتعاقد والعلاقات.

الفاضل/ محمد بن حمد الهاشمي - رئيس إدارة الإلتزام

يتولى حاليًا إدارة مسؤوليات دائرة الالتزام للوائح التنظيمية وحوكمة الشركات، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمتع الفاضل محمد بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ١١ سنة، بما في ذلك ست سنوات من الخبرة العملية كمفتش خارجي للبنوك في البنك المركزي العماني. ويحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة السلطان قابوس. . والفاضل محمد الهاشمي يحمل كذلك دبلوم دولية في الحوكمة، المخاطر، والإلتزام من جمعية الإلتزام الدولية، المملكة المتحدة. علاوة على ذلك، فقد حاز على العديد من الشهادات والدورات التدريبية الدولية المتخصصة، بما في ذلك شهادات عده من مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تفتيش البنوك والتحليل المالي وشهادة في الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وغيرها الكثير. كما تشمل قائمة البرامج التدريبية التي شارك بها برنامج كامبريدج للقيادة من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة وتم تكريمة كأحد أفضل الطلبة المتميزين في هذا البرنامج. وشارك الفاضل محمد الهاشمي في العديد من الجلسات الحوارية وطاولات النقاش على المستوى المحلي والدولي.

هيفاء بنت عبدالعلي اللواتي - رئيسة دائرة الموارد البشرية

لديها خبرة عملية لأكثر من ٢٥ عامًا، عملت سابقًا في العديد المؤسسات المرموقة مثل شركة تنمية نفط عمان وأوكسيدنتال عمان. وتحمل الفاضلة هيفاء شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، ودرجة البكالوريوس، إضافة إلى مجموعة من شهادات المحاسبة المهنية. كما عملت سابقا في هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. انضمت إلى بنك نزوى في مرحلة التأسيس وساهمت بشكل فاعل في تأسيس قسم الموارد البشرية. وتبرز كفاءاها في عدة مجالات تشمل كلا من الموارد البشرية والتعويضات والمزايا والموظفين والتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية. وتوظف الفاضلة هيفاء خبرتها الواسعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقسم الموارد البشرية ببنك نزوى بما يتوافق مع رؤية البنك الاستراتيجية، وتنفيذ مبادرات التغيير في الموارد البشرية لدعم استراتيجيات الأقسام التجارية للبنك إضافة إلى مواصلة التحسين المستمر في إدارة الموارد البشرية لتحقيق الأهداف المؤسسية.

الموظفون

صممت سياسات الموارد البشرية للبنك لجذب والاحتفاظ وتحفيز الموظفين المتميزين وأصحاب الخبرات الواسعة. ويحرص البنك على حماية والالتزام بالحقوق الممنوحة للموظفين، والتي تشمل دون حصر، بيئة العمل الشفافة، و تخطيط إدارة المهارات وهيكلة المكافأت والأجور، وسياسة التواصل المباشر مع مجلس الإدارة (والتي تمكن الموظفين من رفع أوجه قلقهم بحسن نية وثقة مباشرةً إلى مستوى رئيس المجلس).

بلغ عدد الموظفين في البنك بنظام الدوام الكامل بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢١ ٤٠٦ موظفاً.

والبنك ملتزم على جذب وتطوير الموظفين العمانيين في قوته العاملة. وإتباع سياسة الحكومة العمانية الموصى بها بأن يتكون ٩٠٪ من مجموع موظفي البنك من العمانيين كحد أدنى. وقد بلغت نسبة التعمين بالبنك كما بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢١ نسبة ٩٠٪ والبنك ملتزم بكافة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتوظيف.

الفصل الثاني عشر: حركة سعر السهم وسياسة توزيع أنصبة الأرباح

يبين الجدول التالي حركة سعر سهم البنك في بورصة مسقط بالبيسة

الفترة	سعر الافتتاح	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق
٢٠١٦				
الربع الأول	٠,٠٦٥٠	٠,٠٧٦٠	٠,٠٦٥٠	٠,٠٧٥٠
الربع الثاني	٠,٠٧٦٠	٠,٠٧٧٠	٠,٠٧٥٠	٠,٠٧٧٠
الربع الثالث	٠,٠٧٧٠	٠,٠٧٨٠	٠,٠٧٥٠	٠,٠٧٧٠
الربع الرابع	٠,٠٨٠٠	٠,٠٨٤٠	٠,٠٧٩٠	٠,٠٨٣٠
٢٠١٧				
الربع الأول	٠,٠٨٦٠	٠,٠٩٥٠	٠,٠٨٦٠	٠,٠٩٤٠
الربع الثاني	٠,٠٩٣٠	٠,٠٩٧٠	٠,٠٩٢٠	٠,٠٩٤٠
الربع الثالث	٠,٠٩٣٠	٠,٠٩٤٠	٠,٠٩١٠	٠,٠٩٢٠
الربع الرابع	٠,٠٩٠٠	٠,٠٩٣٠	٠,٠٨٩٠	٠,٠٩٠٠
٢٠١٨				
الربع الأول	٠,٠٨٨٠	٠,٠٨٩٠	٠,٠٨٥٠	٠,٠٨٥٠
الربع الثاني	٠,٠٨٦٠	٠,٠٩٢٠	٠,٠٨٦٠	٠,٠٩١٠
الربع الثالث	٠,٠٨٤٠	٠,٠٨٩٠	٠,٠٨٤٠	٠,٠٨٦٠
الربع الرابع	٠,٠٨٧٠	٠,٠٩١٠	٠,٠٨٦٠	٠,٠٩١٠
٢٠١٩				
الربع الأول	٠,٠٨٨٠	٠,٠٩١٠	٠,٠٨٨٠	٠,٠٩٠٠
الربع الثاني	٠,٠٨٩٠	٠,٠٩٠٠	٠,٠٨٧٠	٠,٠٨٨٠
الربع الثالث	٠,٠٨٥٠	٠,٠٩٥٠	٠,٠٨٤٠	٠,٠٩٢٠
الربع الرابع	٠,٠٩٥٠	٠,٠٩٥٠	٠,٠٩٣٠	٠,٠٩٥٠
٢٠٢٠				
الربع الأول	٠,١٠٠٠	٠,١٠٤٠	٠,٠٩٠٠	٠,٠٩٠٠
الربع الثاني	٠,٠٩١٠	٠,٠٩٩٠	٠,٠٩١٠	٠,٠٩٥٠
الربع الثالث	٠,٠٩٧٠	٠,١٠٢٠	٠,٠٩٧٠	٠,١٠١٠
الربع الرابع	٠,٠٩٩٠	٠,٠٩٩٠	٠,٠٩٥٠	٠,٠٩٦٠
٢٠٢١				
الربع الأول	٠,١٠٢٠	٠,١٠٤٠	٠,٠٩٤٠	٠,٠٩٥٠
الربع الثاني	٠,٠٩٤٠	٠,٠٩٨٠	٠,٠٩٤٠	٠,٠٩٧٠
يوليو ٢٠٢١	٠,٠٩٧٠	٠,١٠٠	٠,٠٩٧٠	٠,٠٩٨٠

المصدر: بورصة مسقط

سياسة توزيع أنصبة الأرباح

تتطابق سياسة توزيع الأرباح مع توجيهات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. وينتهج البنك سياسة متحفظة لتوزيع الأرباح، وتكون التوصية بتوزيع الأرباح إلى المساهمين بعد الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات التنظيمية الرسمية بالاضافة إلى توقعات النمو المستقبلية وموافقة الجمعية العامة للمساهمين وعوامل مختلفة أخرى.

توزيع الأرباح للأعوام السابقة للبنك هي كالتالي:

عن السنة المالية	توزيع الأرباح النقدية	أسهم مجانية
٢٠١٥	–	–
٢٠١٦	–	–
٢٠١٧	–	–
٢٠١٨	–	–
٢٠١٩	–	–
٢٠٢٠	٠,٠٠١٢٥	–

المصدر: بورصة مسقط

متوسط سعر السهم

الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	متوسط سعر الإغلاق (ريال عماني)	الخصم في سعر الإصدار إلى متوسط سعر الإغلاق
متوسط سعر الإغلاق لشهر واحد	٠,٠٩٧	٪٢,١
متوسط سعر الإغلاق لثلاثة أشهر	٠,٠٩٥	٪٠,٠
متوسط سعر الإغلاق لـ ٦ أشهر	٠,٠٩٦	٪١,٠
متوسط سعر الإغلاق لعام واحد	٠,٠٩٧	٪٢,١

المصدر: بورصة مسقط، أبحاث أوبار كابيتال

مقارنة مع البنوك الأخرى

البنك	عدد الأسهم	السعر النهائي في السوق (مليون ريال عماني)	السعر الحالي للقيمة الدفترية	مكرر القيمة الدفترية المتوقعة ٢٠٢٠	مكرر السعر إلى حقوق الملكية المتوقعة ٢٠٢٠	العائد على حقوق الملكية المتوقعه ٢٠٢٠ (٪)	توزيعات الأرباح النقدية
بنك مسقط	٣,٥٧٤	١,٥٠٨	٠,٠٤٨	٠,٥٦٩	٨,٧٧	٠,٧٤	٪٨,٥
البنك الوطني العُماني	١,٦٢٦	٣٢٥	٠,٠١٤	٠,٢٥٩	١٤,٥٧	٠,٧٧	٪٥,٣
بنك ظفار	٢,٩٩٦	٣٧٨	٠,٠١٠	٠,١٨١	١٢,٨٠	٠,٧٠	٪٥,٥
بنك صحار الدولي	٢,٤٣٥	٢٣٤	٠,٠٠٨	٠,١٣٠	١١,٥٦	٠,٧٤	٪٦,٤
البنك الأهلي	١,٩٥٠	٢١٤	٠,٠١٤	٠,١٦١	٨,٠٣	٠,٦٨	٪٨,٥
إتش إس بي سي	٢,٠٠٠	٢٠٢	٠,٠٠٦	٠,١٦٦	١٨,٢٤	٠,٦١	٪٣,٣
بنك نزوى	١,٥٠٠	١٤٦	٠,٠٠٨	٠,١١٢	١٢,١٣	٠,٨٦	٪٧,١
بنك عُمان العربي	١,٦٦٩	٣١١	٠,٠١٥	٠,٢٢١	١٢,١٩	٠,٨٤	٪٦,٩

المصدر: بلومبرغ

ملاحظة: الحسابات أعلاه تستند إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

بناءً على العوامل المذكورة أعلاه، ومع الأخذ في الاعتبار سعر الإصدار والبالغ ٩٥ بيسة للسهم، يعتقد البنك أن سعر الإصدار يقارن بشكل إيجابي مع متوسط النظراء، وبخصم مخفض عن السعر السائد ٩٨ بيسة للسهم وبخصم على سعر الطرح بمتوسط أسعار الإغلاق خلال فترة الشهر والثلاثة أشهر وستة أشهر ومتوسط سعر الإغلاق لسنة واحدة.

بلغت القيمة السوقية للبنك ١٤٧ مليون ريال عماني كما في ٣١ يوليو ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يكون متوسط السعر المرجح بعد الإصدار ٩٧ بيسة تقريبًا في حال تم الاكتتاب الكامل في حق الفضلية والبالغ ٧٥ مليون ريال عماني.

الفصل الثالث عشر: حقوق ومسؤوليات المساهمين

يلخص هذا الفصل حقوق والتزامات المساهمين في البنوك المساهمة العمانية العامة، والسارية كما بتاريخ هذه النشرة. الوصف الوارد أدناه هو مجرد ملخص ولا يوحي بإعطاء نظرة شاملة حول حقوق والتزامات المساهمين أو النصوص المعنية من القانون المصرفي العماني أو تعاميم الهيئة العامة لسوق المال. علاوة على مسبق، لا ينبغي اعتبار هذا الفصل كاستشارة قانونية بخصوص هذه الأمور وتوجد نسخة من النظام الأساسي للبنك في المكتب الرئيسي للبنك.

التزامات المساهمين

تقتصر التزامات المساهمين على سداد قيمة الأسهم التي اكتتب فيها ولا يتحمل مسؤولية ديون البنك إلا في حدود قيمة الأسهم المُكتتب بها.

حقوق المساهمين

تتمتع كافة أسهم البنك بحقوق متساوية وملازمة لحق ملكيتها وفقًا لأحكام قانون الشركات التجارية وهي:

١. حق قبض الأرباح المعلن عنها في الجمعية العامة.

٢. حق الأفضلية في الاكتتاب في أسهم جديدة.

٣. حق التصرف في الأسهم.

٤. حق الحصول على نسخة من البيانات المالية.

٥. حق الاطلاع على سجل المساهمين.

٦. حق حضور الجمعيات العامة، والتصويت على ما يعرض فيها من موضوعات والاطلاع على محاضرها.

٧. حق طلب وقف أو إبطال أي قرار تصدره الجمعيات العامة أو مجلس الإدارة بالمخالفة للقانون أو النظام الأساسي للبنك أو لوائحها الداخلية.

٨. الحق في مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، وذلك بالأصالة أو بالإنابة عن المساهمين أو عن الشركة.

٩. وحق الاشتراك في توزيع موجودات الشركة عند التصفية.

١٠. الحق بمخاطبة الهيئة العامة لسوق المال، (شريطة أن يتم ذلك بمساندة من المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ٥٪ من الأسهم) أن توقف القرارات الخاصة بالجمعية العمومية التي تعتبر في صالح أو ضد أي فئة من المساهمين أو في صالح أعضاء مجلس الإدارة أو الآخرين.

١١. الحق بإتخاذ الاجراءات القانونية أمام المحكمة المختصة وفقاً لأحكام المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية.

ملكية ونقل الأسهم

سيتم إدراج ملكية الأسهم في السجلات لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م. كما سيتم إدراج نقل هذه الملكية في سجل المساهمين الذي يحتفظ به البنك والذي يضم اسم وجنسية كل مساهم بالإضافة إلى محل إقامته وعدد الأسهم التي يمتلكها وأرقامها.

وفي حالة وفاة أحد المساهمين من ذوي المساهمة المشتركة تنتقل ملكية الأسهم لمن يأتي اسمه تالياً في السجل والذي ستعتبره الشركة ممثلا للمالكين المشاركين للأسهم. أما في حالة كون المتوفى مالكاً منفردًا سيكون ممثليه القانونيين هم المخولون أمام الشركة بتسلم هذه الأسهم دون أن يعفى هذا المتوفى من أي التزامات قد تترتب عليه من ملكية هذه الأسهم.

التقارير والقوائم التي يتعين إرسالها للمساهمين

على مجلس الإدارة خلال ٦٠ يوماً من انتهاء السنة المالية للشركة إعداد تقريراً عن وضع البنك المالي وأدائه وشركاته التابعة بالإضافة إلى أي أرباح صافية يقترح توزيعها على المساهمين، وأي تغيرات في نشاط البنك أو شركاته التابعة، وما يكون قد أثر على وضع البنك أو قدرته على الإستمرار في ممارسة جميع أنشطته وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى أي بيانات سيتم تحديدها في اللائحة. ويجب أن يتضمن التقرير أيضاً مدى التزام البنك بمتطلبات الحكومة والإستدامة.

ويجب أن يتم توقيع هذا التقرير من قبل رئيس مجلس الإدارة أو نائبه، وأحد أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك.

وعلى مراقب الحسابات إعداد تقرير وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يوضح من خلاله حقيقة الوضع المالي للبنك ويتضمن التقرير – فضلا عن البيانات التي تحددها اللائحة – ما إذا كانت البيانات المالية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة.

يجب أن تعرض البيانات المالية والتقارير المنصوص عليها أعلاه على الجمعية العامة العادية السنوية، وأن ترسل نسخة منها إلى الهيئة العامة لسوق المال قبل اعتماد جدول أعمال الجمعية، وإذا لم تعرض البيانات المالية والتقارير المشار إليها على الجمعية، فإن قرارها بالتصديق على الحسابات المعروضة عليها يعد باطلا.

على مجلس الإدارة أن يرسل إلى كل من المساهمين ومن لهم حق حضور الجمعية العامة العادية السنوية، دعوة الحضور مرفقا معها موجزا عن البيانات المالية المدققة، ونسخا من تقريري المجلس، ومراقب الحسابات بشأنها، وذلك قبل اجتماع الجمعية بـ (١٥) خمسة عشر يوما على الأقل.

ويجب أن تودع نسخ من البيانات والتقارير المشار إليها وقرار الجمعية بشأنها لدى المسجل خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية.

إذا تبين لمجلس الإدارة وجود أخطاء في البيانات المالية قبل انعقاد الجمعية العامة السنوية وجب عليه أن يصحح الأخطاء، وأن يرسل ما يفيد ذلك إلى كل من المساهمين، ومن لهم حق حضور الجمعية قبل انعقادها، فإذا لم يتمكن من إجراء التصحيح قبل انعقاد الجمعية، وجب على الجمعية أن تؤجل النظر في التقريرإلى اجتماع آخر ما لم يكن الخطأ ماديا. وعلى المجلس موافاة الهيئة العامة لسوق المال بنسخة من التقرير بعد تصويبه، وإيداع نسخة منه لدى المسجل خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ إرساله إلى الهيئة العامة لسوق المال.

ويتعين على مجلس الإدارة كذلك إعداد قوائم مالية ربع سنوية غير مدققة للربع الأول والثاني والثالث من كل سنة مالية. ويتم كذلك الإفصاح عن هذه القوائم المالية عن طريق موقع بورصة مسقط، وعلى البنك كذلك نشر القوائم المالية ربع السنوية غير المدققة وفقا لتوجيهات الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

الفصل الرابع عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب

الأهلية بالاكتتاب في الأسهم المطروحة

الاكتتاب في الأسهم المطروحة كحق أفضلية مفتوح للمساهمين المؤهلين والمسجلين بسجلات البنك لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع كما في تاريخ الحق وكذلك الأشخاص الذين قاموا بشراء الحقوق من خلال بورصة مسقط.

يحق لمساهمي البنك المقيدين بتاريخ الحق الاكتتاب بمعدل حوالي (٥٢,٦٣) سهماً لكل ١٠٠سهم يحمله المساهم في تاريخ الحق أي ١ سهماً من الإصدار مقابل كل (١,٩٠) سهماً في تاريخ الحق مع تقريب كسور الأسهم إلي أقل أقرب عدد صحيح.

وسيتم إدراج الحقوق لدى بورصة مسقط ويمكن بيعها أو شراؤها عن طريق السوق.

فترة الاكتتاب

يبدأ الاكتتاب بتاريخ: ٧ سبتمبر ٢٠٢١

ينتهي الاكتتاب بتاريخ: ١٦ سبتمبر ٢٠٢١
بنهاية ساعات العمل الرسمية لبنك الاكتتاب

سيرفض بنك الاكتتاب/ التحصيل أي نموذج طلب يصل إليه بعد ساعات العمل الرسمية في تاريخ إغلاق الاكتتاب.

سعر الإصدار

٩٥ بيسة للسهم الواحد

تداول حق الأفضلية

يتم تداول حقوق الأفضلية في بورصة مسقط وفقا للقوانين أو اللوائح المعمول بها بالهيئة العامة لسوق المال وبورصة مسقط. يمكن تداول هذه الحقوق أي بيعها وشراءها خلال فترة تداول الحقوق. سيتواصل المشتري لهذه الحقوق وينسق مع مدير الإصدار للحصول على نموذج الطلب المطوب وإكمال النموذج وتقديمه إلى بنك الاكتتاب مع قيمة الطلب والوثائق الأخرى المطلوبة في أو قبل تاريخ إغلاق الإكتتاب وفقا للشروط الواردة في نشرة الإصدار هذه. يسقط الحق بالحقوق التي لم يتم ممارستها في نهاية فترة الإكتتاب.

الاكتتاب في الأسهم الإضافية

١. يمكن فقط للأشخاص المؤهلين للحقوق بتاريخ الحق تقديم طلبات للاكتتاب في الأسهم الإضافية.

٢. لا يحق للمساهم الذي لم يقم بالاكتتاب في كامل حقه أو قام ببيع حقوقه (سواء كليا أو جزئيا) تقديم طلب الاكتتاب في الأسهم إضافية.

٣. لا يحق لغير المساهمين في تاريخ الحق الذين اشتروا الحقوق التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.

٤. يجوز للمساهمين المؤهلين الذين يحق لهم الاكتتاب في كامل حصتهم في أسهم الإصدار التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.

٥. يمكن التقدم بطلب الأسهم الإضافية فقط عن طريق استمارة الطلب وذلك بتحديد عدد الأسهم الإضافية المطلوبة ودفع مبلغ الاكتتاب فوراً عن تلك الأسهم الإضافية مع مبلغ أسهم الإصدار.

٦. الحد الأدنى من الأسهم الإضافية التي يمكن التقدم للحصول عليها هو سهم واحد للاسهم وبحد أقصى لا يتجاوز (بما في ذلك الاستحقاق الأصلي والحقوق المشتراة والأسهم الإضافية) حجم إصدار حقوق الأولوية بالكامل ؛

٧. يتم تخصيص الأسهم الإضافية، إن وجدت، بالتزامن مع أسهم الإصدار المطروحة بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال

٨. في حالة تجاوز مجموع الأسهم الإضافية المتقدم بها عن الأسهم قيد الاكتتاب في الأسهم المطروحة بحقوق الأفضلية، فسيتم تخصيص الأسهم الإضافية لكل متقدم على أساس تناسبي مع عدد الأسهم الإضافية المتقدم بطلبها، من قبل كافة مقدمي طلبات الاكتتاب في الأسهم الإضافية وسيتم رد المبلغ المتبقي.

٩. في حالة لم تتجاوز مجموع الأسهم الإضافية المتقدم بها عن الأسهم قيد الاكتتاب في الإصدار بحقوق الأفضلية، فسيتم تخصيص جميع الأسهم الإضافية لكافة مقدمي الطلبات المؤهلين للاكتتاب في الأسهم الإضافية وسيكون قرار مدير الإصدار بالتشاور مع الهيئة العامة لسوق المال نهائياً وملزماً بالنسبة لتخصيص أسهم الإصدار، ويشمل الأسهم الإضافية.

١٠. في حال لم يتم الاكتتاب في الأسهم الإضافية خلال المدة المحددة، سيقوم مجلس الإدارة بطرحها للاكتتاب وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال أو تخفيض قيمة الزيادة في رأس المال المطروحة عند مستوى إجمالي مبلغ الإكتتاب الذي تم استلامه فقط وبما يعادل قيمة الأسهم التي لم يتم الاكتتاب بها وفقاً لأحكام نص المادة ١٤٠ من قانون الشركات التجارية.

وسيكون قرار مدير الإصدار بالتشاور مع الهيئة العامة لسوق المال نهائياً وملزماً بالنسبة لتخصيص أسهم الإصدار، ويشمل الأسهم الإضافية.

ملاحظة:

يجب على مقدمي الطلبات ضمان أن تكون إجمالي حصص إصدار حق الأفضلية ما بعد الإكتتاب لهم ضمن حدود المساهمة المنصوص عليها في قوانين سلطنة عمان والمتطلبات التنظيمية المعمول بها بالسلطنة

وفيما يلي مثال باستخدام أرقام افتراضية لتوضيح تخصيص الأسهم الإضافية:

التفاصيل	الأسهم
الإصدار بحق الأفضلية	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
نتائج الاكتتاب	٩٠,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم غير المُكتتب بها	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الطلبات المستلمة من المؤهلين بالأسهم الإضافية	١٥,٠٠٠,٠٠٠
تخصيص أسهم الإصدار غير المُكتتب بها على أساس تناسبي للطلبات المستلمة بالأسهم الإضافية ١٠,٠٠٠,٠٠٠ / ١٥,٠٠٠,٠٠٠ = ٦٦,٦٧٪	١٠,٠٠٠,٠٠٠
إرجاع المبلغ الفائض عن الأسهم غير المخصصة إلى المساهمين المتقدمين للاسهم الاضافية بما يعادل	٥,٠٠٠,٠٠٠

وحسب هذا المثال فإن الشخص الذي تقدم بطلب ٣,٠٠٠ أسهم إضافية سيتم تخصيص عدد ٢,٠٠٠ سهم إضافي له.

الاكتتاب نيابةً عن الأطفال القصر

١. سيتم اعتبار الشخص الذي يقل عمره عن ١٨ سنة في تاريخ الحق قاصراً
٢. لا يمكن إلا للأب الاكتتاب نيابةً عن الأطفال القصر.
٣. إذا تم الاكتتاب نيابةً عن قاصر من قبل أي شخص غير أب القاصر، يطلب من الشخص المتقدم بالطلب إرفاق توكيل قانوني ساري صادر من الجهات المعنية بتخويله بالتعامل بأموال القاصر من خلال البيع والشراء والاكتتاب.

الحد الأدنى والحد الأقصى للأسهم المُكتتب بها

من الممكن أن يكون الحد الأدنى للاكتتاب سهم واحد ولا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لحجم إصدار الحقوق (بما في ذلك الاستحقاق الأصلي والحقوق المشتراة والأسهم الإضافية).

تفاصيل الحساب البنكي

١. يتعين على مقدم طلب الاكتتاب ذكر تفاصيل حسابه المصرفي (المسجل باسم صاحب الطلب). ولا يجوز للمكتتب استخدام رقم الحساب المصرفي لأي شخص آخر إلا في حالة الأطفال القصّر.
٢. في حال كان الحساب المصرفي لمقدم طلب الاكتتاب مسجلاً لدى مصرف غير بنك الاكتتاب، فإنه يجب عليه تقديم ما يثبت صحة بيانات حسابه المصرفي الواردة في طلب الاكتتاب. ويمكن القيام بذلك عن طريق تقديم أي وثيقة من بنك المكتتب توضح رقم الحساب واسم صاحبه على النحو المبين في الجزء الأعلى من كشف الحساب الصادر عن البنك الذي يحتوي على تلك البيانات فقط أو أي خطاب أو وثيقة صادرة عن البنك المذكور التي تتضمن المعلومات المذكورة. يتعين على مقدم طلب الاكتتاب التأكد أن الإثبات المقدم مقروء بوضوح ويحتوي على رقم الحساب واسم صاحبه بالكامل. ولمزيد من التوضيح، فإن المكتتب غير ملزم بتقديم ما يثبت صحة تفاصيل حسابه المصرفي إذا قام بالاكتتاب عن طريق البنك الذي يحتفظ بحسابه لديه، وفي هذه الحالة، يتعين على البنك التحقق من صحة حساب المكتتب من خلال نظامه الخاص به أو من خلال الإثبات المقدّم إليه من قبل طالب الاكتتاب.
٣. سيتم استخدام الحساب المصرفي المقدم في نموذج الطلب لتحويل المبالغ الفائضة فقط
٤. سيتم رفض طلب الاكتتاب إذا كان رقم الحساب المصرفي الوارد في الطلب لشخص خلاف المكتتب باستثناء طلبات الاكتتاب المقدّمة نيابة عن الأطفال القصّر والتي يرد فيها تفاصيل الحسابات المصرفية لأولياء أمورهم.

الوثائق الثبوتية المطلوبة

١. صورة من البطاقةالشخصية/ المدنية لمقدم الطلب/ جواز السفر/ شهادة السجل التجاري، على حسب الحالة
٢. تقديم ما يثبت صحة رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الاكتتاب إذا كان الاكتتاب عن طريق بنك آخر غير البنك المسجل لديه حساب المُكتتب.
٣. نسخة من سند التوكيل ساري المفعول والمعتمد حسب الأصول من السلطات القانونية المختصة في حالة الاكتتاب نيابة عن شخص آخر.
٤. في حالة الطلبات التي يتقدم بها أشخاص اعتباريون (غير الأفراد) ويوقعها أفراد بموجب ما هو مخول لهم من صلاحيات التوقيع بجب إرفاق صورة من الوثائق المناسبة السارية.

كيفية الاكتتاب

١. يتحمل المكتتب مسؤولية استيفاء جميع الشروط مع ضمان صحة وسريان بيانات المعلومات الواردة في طلب الاكتتاب. وتأكيداً على ذلك، تم توجيه عناية بنك الاكتتاب بقبول طلبات الاكتتاب التي تستوفي جميع المتطلبات المنصوص عليها في نموذج طلب الاكتتاب ونشرة الإصدار.
٢. يتوجب على طالب الاكتتاب أن يقوم قبل تعبئة نموذج طلب الاكتتاب بالإطلاع على نشرة الإصدار وقراءة شروط وإجراءات الاكتتاب بكل عناية واهتمام.
٣. لن يُسمح سوى باستخدام نموذج الطلب الأصلي (الواردة فيه التفاصيل المطبوعة مسبقاً) المرسل إلى المساهمين المؤهلين، وسترفض أي صور له. وفي حال لم يتسلم المكتتب نموذج الطلب، فإن عليه الاتصال بمدير الإصدار قبل وقت كافٍ من تاريخ إغلاق الاكتتاب للحصول على نسخة طبق الأصل من نموذج الطلب مذيّل حسب الأصول بختم مدير الإصدار.
٤. إن من قام بالشراء بشكل صحيح لحق الاكتتاب عبر بورصة مسقط

خلال فترة تداول الحقوق عليه الاتصال بمدير الإصدار وتقديم نسخة من فاتورة الشراء الصادرة عن طريق وسيطه أو كشف حساب صادر عن شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م يبين ملكيته لتلك الحقوق، وسيقوم مدير الإصدار بإصدار نموذج طلب له ولا يجوز استخدام نموذج الطلب الصادر عن مدير الإصدار إلا من قبل هؤلاء المستثمرين.

٥. على مقدمي طلبات الاكتتاب تعبئة نموذج الاكتتاب واستيفاء جميع بياناته بما فيها رقم المساهم لدى شركة مسقط للمقاصة والايداع ش.م.ع.م والرقم المدني/جواز السفر إضافة إلى تاريخ الميلاد بالنسبة للقصّر.

٦. يطلب من مقدمي طلبات الاكتتاب المصادقة على التفاصيل التي شملها نموذج الاكتتاب من خلال التوقيع عليها، في حال الاكتتاب بإسماء الأطفال القصّر، يمكن للآب فقط التوقيع على نموذج الطلب، نيابة عن الإبن القاصر.

٧. على المكتتب تقديم نموذج الطلب إلى بنك التحصيل الذي يتلقى طلب الاكتتاب المشار إليه في نشرة الإصدار. وعلى المكتتب سداد كامل قيمة الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها على النحو المحدد في نشرة الإصدار مع مراعاة إرفاق المستندات الداعمة للمعلومات المقدّمة (المشار إليها أعلاه).

٨. في حال رغب أي مستثمر أو مساهم خارج السلطنة الاكتتاب في أسهم حق الأفضلية، توجب عليه أن يدفع قيمة الأسهم المكتتبة بعملة سلطنة عُمان، أي بالريال العُماني، ويتم السداد بموجب شيك أو حوالة.

٩. في حال سداد قيمة الاكتتاب عن طريق شيك، فإنه يحرر باسم " بنك نزوى ش.م.ع.ع / أسهم حق الأفضلية".

١٠. إذا كان سداد قيمة الاكتتاب عن طريق حوالة، فإن المكتتب مسؤول عن التأكد من سلامة نجاح عملية التحويل إلى بنك التحصيل خلال فترة الاكتتاب مع إرفاق نسخة من تأكيد الحوالة المصرفية مع نموذج الطلب.

سداد قيمة الاكتتاب عن طريق النقد أو شيك أو تحويل الى الحساب الآتي:

حساب الإصدار- بنك نزوى ش م ع ع
حساب رقم: ٠١٢٠٤٩٠٣ ٥١٢ ٩٩٩
رمز السويفت : BNZWOMRX

توافر نسخ طبق الأصل / مكررة من استمارات الطلب

يجب استخدام استمارات الطلب الأصلية فقط (بتفاصيل مطبوعة) والمرسلة إلى المساهمين المؤهلين. ولا تقبل النسخ الفوتوغرافية من استمارات الطلب. وفي حالة عدم استلام أي مساهم مؤهل استمارة الطلب الأصلية، فيجب عليه الاتصال بمدير الإصدار أو بنك الاكتتاب في وقتٍ كاف قبل تاريخ إغلاق الإكتتاب للحصول على نسخة طبق الأصل من استمارة الطلب، ويجب على المتقدمين الذين يقدمون استمارة طلب مكررة بدلا عن استمارة الطلب الاصلية، عدم استخدام استمارة الطلب الأصلية، حتى لو تم استلامها لاحقا/إيجادها فيما بعد. وفي حالة مخالفة هذا الشرط، يمكن رفض كلا الطلبين.

بنك الاكتتاب

يتم قبول طلبات الاكتتاب من قبل بنك الاكتتاب – بنك نزوى ش.م.ع.ع – أثناء ساعات العمل الرسمية فقط.

يُطلب من بنك الاكتتاب قبول طلب الاكتتاب بعد التأكد من استيفائه للإجراءات والمتطلبات المنصوص عليها في نشرة الإصدار. وبالتالي، يتعين على البنك القيام بتوجيه المكتتبين إلى استيفاء أية نواقص تظهر في طلبات الاكتتاب لطالبيه.

ويكون المكتتب مسؤولاً عن تقديم طلب الاكتتاب الخاص به مع سداد كامل المبلغ لبنك الاكتتاب قبل انتهاء فترة الاكتتاب. هذا ويحق لبنك الاكتتاب عدم قبول أي طلب اكتتاب يصله بعد ساعات العمل الرسمية في تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب.

استلام طلبات الاكتتاب

يتعين على بنك الاكتتاب عدم استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:

١. إذا لم يكن طلب الاكتتاب موقعاً من قبل المكتتب ؛ باستثناء أولياء الامور الذين يكتتبون (يوقعون) نيابة عن أبنائهم القصر أو
٢. إذا لم يتم سداد قيمة الأسهم المكتتب بها وفقاً للشروط الواردة في نشرة الإصدار؛ أو
٣. إذا تم سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها عن طريق شيك مصرفي وتم رفضه لأي سبب كان؛ أو
٤. إذا لم يتضمن طلب الاكتتاب رقم المساهم المتوفر لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م؛ أو
٥. إذا كان رقم المساهم الوارد في استمارة طلب الاكتتاب غير صحيح؛ أو
٦. إذا قدّم المكتتب أكثر من طلب واحد بالاسم نفسه، فسيتم رفض جميع تلك الطلبات؛ أو
٧. إذا لم يرفق بطلب الاكتتاب المستندات المنصوص عليها في نشرة الإصدار ؛ أو
٨. إذا لم يتضمن طلب الاكتتاب بيانات الحساب المصرفي للمكتتبين؛ أو
٩. إذا لم تكن جميع تفاصيل الحساب المصرفي للمكتتبين الواردة في طلب الاكتتاب صحيحة؛ أو
١٠. إذا لم تكن بيانات الحساب المصرفي الواردة في استمارة الطلب تخص

المكتتبين، باستثناء الطلبات المقدّمة باسم الأولاد القصّر اللذين يسمح لهم باستخدام بيانات الحساب المصرفي لأولياء أمورهم؛ أو

١١. في حالة الفشل عن الحصول على سندات التوكيل المرفقة بنموذج الطلب على النحو الوارد في نشرة الإصدار في ما يتعلق بالشخص الذي يقوم بالاكتتاب ويوقع بالنيابة عن شخص آخر (باستثناء أولياء الأمور الذين يكتتبون نيابة عن أطفالهم القصّر)؛ أو

١٢. إذا لم تستوفِ استمارة الطلب المتطلبات القانونية والتنظيمية على النحو المنصوص عليه في نشرة الإصدار؛ أو

١٣. إذا لم يكن نموذج الطلب هو النموذج الأصلي المرسل من قبل البنك أو نموذج غير صادر ومختوم حسب الأصول من قبل مدير الإصدار.

١٤. إذا كانت استمارة الطلب غير مكتملة أو أي من المعلومات المذكورة فيها غير صحيحة.

إذا تبين لبنك الاكتتاب بعد استلام طلب الاكتتاب وقبل انتهاء الموعد المقرر لتسليم الطلب بصيغته النهائية إلى مدير الإصدار، عدم استيفاء الطلب للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، فإنه يتعين عليه بذل العناية الواجبة للاتصال بمقدم طلب الاكتتاب من أجل أن يقوم بتصحيح الخطأ المكتشف، وفي حال تعذر تصحيح الخطأ خلال الفترة المشار إليها، فإنه يتعين على بنك الاكتتاب إعادة الطلب للمكتتب مع قيمة الاكتتاب قبل انتهاء الفترة المحددة لتسليم الطلبات إلى مدير الإصدار.

رفض طلبات الاكتتاب

يحق لمدير الإصدار رفض طلبات الاكتتاب في أي حالة من الحالات المشار إليها أعلاه، وذلك بعد حصوله على موافقة الهيئة العامة لسوق المال وتقديمه تقريراً شاملاً للهيئة يذكر فيه تفاصيل طلبات الاكتتاب المراد رفضها وأسباب ذلك الرفض. وفي حال تبين، من سجل المكتتبين النهائي المقدّم من قبل بنك الاكتتاب أن هناك طلبات اكتتاب تحمل رقم المساهم نفسه أو الرقم المدني نفسه أو رقم الحساب المصرفي نفسه (باستثناء القصّر)، فإن جميع تلك الطلبات التي تخص المكتتبين سترفض.

الاستعلام والشكاوى

على المكتتبين الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم شكاوى حول الأمور المتعلقة بالتخصيص أو الطلبات المرفوضة أو إعادة الأموال الفائضة، الاتصال بفرع البنك الذي تم الاكتتاب من خلاله وفي حالة إعادة المبالغ الفائضة، يجب أن تتم إعادتها بعد خصم رسوم البنك ووفقاً لسعر صرف العملة الأجنبية بين الريال العُماني وعملة البلد المعني .وفي حالة عدم تجاوب الفرع يتعين على المكتتب الاتصال بالشخص المعني على النحو التالي:

الفاضل / سيف الرواحي

بنك نزوى ش.م.ع.ع

ص ب ١٤٢٣، الرمز البريدي ١٣٣الخوير، سلطنة عُمان

هاتف: ٥٧٧٣ / ٢٤٦٥٥٧٧٤ ٩٦٨+، فاكس: ٢٤٦٤٩٠٢٨ ٩٦٨+

البريد الإلكتروني: InvestorsRelation@banknizwa.om

إذا لم يتمكن بنك الاكتتاب من التوصل إلى حل أو تسوية مع الشخص المكتتب، فإنه يتعين عليه إحالة الموضوع إلى مدير الإصدار وإبقاء المكتتب على علم بآخر ما يطرأ من مستجدات وتطورات بشأن الخلاف، كما يتعين على المكتتب أيضاً البقاء على اتصال مع بنك الاكتتاب من أجل معرفة القرارات التي تم التوصل إليها.

الاتصال بمدير الإصدار

الفاضلة / سحر كمال الزاغة	الفاضل / محمد كاشف صبيح
أوبار كابيتال ش.م.ع.م.	أوبار كابيتال ش.م.ع.م.
الهاتف: ٢٤٩٤٩٠٠٧ ٩٦٨+	الهاتف: ٢٤٩٤٩٠٠٨ ٩٦٨+
الفاكس: ٢٤٩٤٩٠٩٩ ٩٦٨+	الفاكس: ٢٤٩٤٩٠٩٩ ٩٦٨+
العنوان : ص.ب. ١١٣٧ روي الرمز البريدي ١١١ سلطنة عمان	
الإيميل: ubhar-corporatefinance@u-capital.net	

القيود المفروضة على المساهمة

يتعين على المساهمين الامتثال لنسب المساهمة المحددة المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك والقوانين العمانية وأي لوائح أو تعاميم صادرة عن البنك المركزي العُماني و/أو أية متطلبات تنظيمية معمول بها (يشار إليها معاً باسم "نسبة المساهمة"). دون تقييد بشكل عام لما سبق، يتعين على مقدموا طلبات الاكتتاب الامتثال بحدود المساهمة المنصوص عليها بالقوانين العمانية واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العُماني وتحديداً اللائحة رقم: بي ام/آر إي جي/٩٦/٤٠ :

- يجب ألا يتجاوز إجمالي حيازة الفرد والأطراف ذات الصلة نسبة عن ١٥٪ من حصص التصويت في أي بنك محلي.
- يجب ألا تتجاوز الحيازة الإجمالية للكيان المؤسسي والأطراف ذات الصلة عن نسبة ٢٥٪ من حصص التصويت في بنك محلي.
- يجب ألا يتجاوز إجمالي حيازة شركة مساهمة أو شركة قابضة والأطراف ذات الصلة بهما عن نسبة ٣٥٪ من حصص التصويت في بنك محلي. و
- لا يجوز لأي فرد أو كيان مؤسسي أو شركة مساهمة أو شركة قابضة مع أطراف ذات صلة يملكون نسبة ١٠٪ أو أكثر لهم حق التصويت في البنك المحلي امتلاك (عن طريق الاستثمار)، أكثر من نسبة ١٥٪ من أسهم التصويت القائمة لبنك آخر محلي.

إذا كان من المحتمل أن تتجاوز نسبة مساهمة مقدم الطلب للنسب المحددة، وجب على مقدم الطلب الحصول على جميع الموافقات المطلوبة لمثل هذه المساهمة المحتملة الزائدة قبل تقديم نموذج الطلب. ويجب على مقدم الطلب أن يرفق بنموذج الطلب الخاص به نسخة من الموافقة ذات الصلة على هذه المساهمة الزائدة.

بغض النظر عن أي شيء يتعارض مع ما ورد في نشرة الإصدار هذه، سيتم تقييد تخصيص أسهم الطرح بموجب إصدار حقوق الأفضلية، ولحقوق المساهمين المؤهلين (وأي مشترٍ لاستحقاقات حقوقهم) بموجب هذه الاتفاقية يجب تفسيرها وفقًا لذلك.

دفع قيمة الأسهم الإضافية

يتم دفع قيمة الأسهم الإضافية في وقت تقديم طلب الاكتتاب إلى بنك الاكتتاب وفي حالة عدم تمكن مقدم الطلب من دفع قيمة الأسهم الإضافية وفقا لطلب الاكتتاب، سيتم رفض الطلب.

إشعارات التخصيص واسترداد المبالغ الفائضة

سوف يتم تخصيص الأسهم وإعادة المبالغ الفائضة خلال ٦ أيام عمل من تاريخ انتهاء الاكتتاب. ويتعين على المكتتب في بورصة مسقط عند الإعلان عن التخصيص التأكد من عدد الأسهم التي خصصت له من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

وسوف يتم رد الاموال الفائضة (إن وجدت)، للحساب المصرفي لمقدم الطلب كما جاء في طلب الإكتتاب، وفي حال وجود أي إختلاف، يجب عليهم الاتصال على الفور ببنك الإكتتاب و/أو مدير الإصدار.

مسؤولية المساهمين / المُكتتبين بحقوق الأفضلية

يفقد المساهم الذي يبيع حقوقه قبل تاريخ الحق الموافق ٢٩ أغسطس ٢٠٢١. عن طريق بورصة مسقط حقه في الاكتتاب بالأسهم المطروحة.

يمارس المُكتتب الذي يشتري الحقوق المدرجة لدى بورصة مسقط حقه في الاكتتاب بأسهم الإصدار عن طريق تقديم طلبه (والذي يجب الحصول عليه من مدير الإصدار) إلى بنك الاكتتاب قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب.

حق البنك

للبنك الحق بسحب أو إلغاء إصدار الحقوق قبل تاريخ إدراج الإصدار لأي سبب من الأسباب بما في ذلك في حال وجدت تطورات غير منظورة قد تؤثر سلبا على المناخ التنظيمي والاقتصادي أو أي ظرف تحت القوة القاهرة بما في ذلك أي تغير في القوانين أو ما شابه. و في حال تم سحب أو إلغاء إصدار الحقوق، سيتم رد مبالغ الاكتتاب بالكامل بدون أي فائدة أو مسؤوليات أخرى تجاه المصدر.

الجدول الزمني المقترح

الجدول التالي هو مجرد جدول زمني مقترح لإصدار الحقوق:

الإجراء	التاريخ
تاريخ اعتماد نشرة الإصدار من الهيئة العامة لسوق المال.	١٧ أغسطس ٢٠٢١
تاريخ نشر الإعلان: يقوم المصدر بعد اعتماد نشرة الإصدار وقبل خمسة أيام عمل على الأقل من تاريخ اكتساب الحق بنشر إعلان معتمد من الهيئة إلكترونيا وفي صحيفة واحدة يومية على أن تكون صادرة باللغة العربية لإعلام المساهمين والمُكتتبين بإصدار أسهم الزيادة، على أن يتضمن هذا الإعلان ملخصا وافيا عن نشرة الإصدار بما في ذلك مقدار ونسبة الزيادة في رأس المال وسعر الإصدار وتاريخ اكتساب حق الأفضلية و بنك الاكتتاب وفترة الاكتتاب، والمدة التي يتم من خلالها التنازل عن حقوق الأفضلية أو الاكتتاب بموجبها.	٢٢ أغسطس ٢٠٢١
تاريخ الحق: وهو التاريخ الذي يؤهل المساهمين المسجلين في سجل البنك لدى شركة مسقط للمقاصة في هذا التاريخ والمؤهلين للاكتتاب بأسهم حق الأفضلية :كأصحاب حقوق.	٢٩ أغسطس ٢٠٢١
إرسال إشعار إلى المساهمين: يتعين على مدير الإصدار قبل ثلاثة أيام من التاريخ المحدد لممارسة حقوق الأفضلية أن يبعث بإشعارات خطية إلى كل مساهم وعلى عنوانه المسجل في سجل المساهمين بإبلاغه بالإصدار بحقوق الأفضلية مع نسخة معتمدة من النشرة واستمارة الطلب. ويجب أن يحدد الإشعار عدد الأسهم التي يمكن الاكتتاب بها، وفترة الاكتتاب ضمن هذا الإصدار بحقوق الأفضلية أو إسناد الحقوق، ويتعين ألا تقل هذه الفترة عن خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر.	٢ سبتمبر ٢٠٢١
تاريخ إدراج الحقوق (تاريخ افتتاح تداول الحقوق): تقوم الجهة المصدرة ومدير الإصدار بالتنسيق مع شركة مسقط للمقاصة ولإيداع وبورصة مسقط باتخاذ إجراءات إدراج حقوق الأفضلية في بورصة مسقط خلال خمسة أيام عمل على الأكثر من تاريخ اكتساب الحق، ويتعين إعداد سجل لأصحاب حقوق الأفضلية يجري على أساسه تداولها خلال المدة المحددة لذلك. ويتم فصل الحقوق عن الأسهم وتتداول كل منها بصفة مستقلة.	٥ سبتمبر ٢٠٢١

الاجراء	التاريخ
تاريخ بداية الاكتتاب: (تاريخ فتح الإصدار): يتعين ألا يقل هذا التاريخ عن خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإشعار بالإصدار بحقوق الأفضلية. وسيتم إصدار استمارات الطلب مباشرةً إلى المساهمين، ولكن يمكن الحصول على استمارات طبق الأصل من بنك الاكتتاب أومن مدير الإصدار.	٧ سبتمبر ٢٠٢١
نهاية فترة التداول بحقوق الأفضلية، (تاريخ إغلاق تداول الحقوق)	١٢ سبتمبر ٢٠٢١
نهاية فترة الاكتتاب (تاريخ إغلاق الإصدار): بعد هذا التاريخ، يقوم مدير الإصدار بجمع قائمة استمارات الاكتتاب من بنك الاكتتاب والتحقق من قائمة طلبات الاكتتاب ويقارنها مع سجل حملة الحقوق.	١٦ سبتمبر ٢٠٢١
إرسال نتائج الاكتتاب الى الهيئة للحصول على موافقتها على مقترح التخصيص	٢١ سبتمبر ٢٠٢١
الإدراج والتخصيص: يتم تخصيص الأسهم الجديدة وإدراجها ببورصة مسقط للأوراق المالية خلال ٦ أيام عمل من تاريخ إغلاق الإصدار	٢٦ سبتمبر ٢٠٢١

*قد تختلف التواريخ الفعلية.

المسؤوليات والالتزامات

يلتزم المصدر ومدير الإصدار، وبنك الاكتتاب، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع بالمسؤوليات والواجبات المذكورة في القوانين الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ويجب أن تمتثل مع أي التزامات وواجبات الاتفاقيات المبرمة بينهم. يتعين على الأطراف المعنية اتخاذ التدابير لإصلاح الأضرار الناتجة عن أي إهمال ناشئ من أداء المهام والالتزامات المسندة لهم. وفي مثل هذه الحالة، سيقوم مدير الإصدار بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل الهيئة العامة لسوق المال بورصة مسقط لاتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح هذا الضرر.

الفصل الخامس عشر: التعهدات

بنك نزوى ش.م.ع.ع

يؤكد مجلس الإدارة، منفردين أو مجتمعين، بما يلي:

١. أن المعلومات الواردة في هذه النشرة هي صحيحة وكاملة.

٢. أنه تم أخذ العناية الواجبة لتجنب إسقاط أية وقائع أو معلومات هامة من شأنها أن تجعل هذه النشرة مضللة.

٣. أنه تم الالتزام بجميع أحكام قانون سوق رأس المال و قانون الشركات التجارية واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها.

تم التوقيع بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة:

الشيخ/ خالد بن عبدالله بن علي الخليلي

رئيس مجلس ادارة

الفاضل/ مصبّح بن سيف بن مصبّح المطيري

نائب رئيس مجلس ادارة

مدير الإصدار

استنادا إلى المسؤوليات المنوطة بنا بموجب المادة ٣ من قانون سوق رأس المال، واللائحة التنفيذية الصادرة بموجبها، والتعليمات الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال، فإننا قد قمنا بمراجعة جميع الوثائق المتعلقة والمواد الأخرى اللازمة لإعداد هذه النشرة لإصدار أسهم حقوق أفضلية.

سيتحمل مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.م. مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة. ويؤكدون على أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية منها والتي قد يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

ونؤكد بأننا قد بذلنا العناية الواجبة والتي تتطلبها المهنة فيما يتعلق بالنشرة التي تم إعدادها تحت إشرافنا. وبناء على أعمال المراجعة المشار إليها أعلاه والنقاشات مع المصدر، وأعضاء مجلس إدارته، والمسؤولين والأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بموضوع الإصدار ومحتوى هذا المستند، فإننا نؤكد التالي:

١. لقد اتخذنا العناية الواجبة والمعقولة لضمان بأن المعلومات التي تلقيناها من قبل المصدر والمتضمنة في هذه النشرة تتفق مع الحقائق الواردة في المستندات والمواد الأخرى المتعلقة بالإصدار.

٢. بناء على البيانات واطلاعنا على البيانات المقدمة لنا من قبل المصدر، فإن المصدر لم يحذف أية معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

٣. إن نشرة الإصدار والاكتتاب المتعلق بها تتوافق مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ونموذج نشرة الإصدار المطبقة من قبل الهيئة العامة لسوق المال وتطابق مع قانون الشركات التجارية والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

٤. البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية باللغة الإنجليزية) هي صحيحة، وعادلة، وكافية حسب اطلاعنا لمساعدة المُكتتبين على اتخاذ القرار المناسب حول الاكتتاب من عدمه في الأوراق المالية المطروحة.

موقعه عن: –

أوبار كابيتال ش.م.ع.م

المستشار القانوني للإصدار

يؤكد المستشار القانوني، والذي يرد اسمه أدناه، بأن جميع الإجراءات المتخذة بشأن طرح الأوراق المالية – موضوع هذه النشرة تتفق مع أحكام والقوانين المتعلقة بأنشطة المُصدر، وقانون الشركات التجارية، وقانون سوق رأس المال واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها، ومتطلبات وشروط إصدار الأوراق المالية – الأسهم المطروحة – من قبل الهيئة العامة لسوق المال، والنظام الأساسي للمُصدر، وقرارات الجمعية ومجلس إدارة المُصدر. ولقد حصل المُصدر على جميع التراخيص والموافقات من الجهات الرسمية المطلوبة لممارسة الأنشطة موضوع هذه النشرة.

موقعه عن: –

سعيد الشحري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية (شركة مدنية للمحاماة) - ساسلو

بنك نزوى ش.م.ع.ع

ص ب ١٤٢٣ الرمز البريدي ١٣٣ الخوير، سلطنة عمان

هاتف رقم: ٢٤٩٥٥٥٩٩ ٩٦٨+ فاكس: ٢٤٦٤٩٠٣٨ ٩٦٨+

www.banknizwa.om